

التحبير

شرح أصول من التفسير

للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين

تأليف
أ.د. سعد بن ناصر الشثري

دار التدمرية

التحبير

شرح أصول من التفسير

للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين

الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

دار التدمرية

الرياض - ص.ب:٢٦١٧٣ - الرمز البريدي : ١١٤٨٦

هاتف : ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠

Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM

المملكة العربية السعودية



التَّحبير

شرح أصول من التفسير

للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين

تأليف

أ.د. سعد بن ناصر الشثري

دار التدمرية

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

يقول الله جلَّ وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

ويقول سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

ويقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ -٧١].

أما بعد:

فإنَّ المؤمن يعلم أنَّ الله جلَّ وعلا قد أنعم على البشر قاطبة نعمة عظيمة بإنزال هذا الكتاب، القرآن الكريم الذي اشتمل على كل ما ينفع الناس، وما تحصُل به مصالحهم. فإنَّ هذه الشريعة المباركة جلبت الخير والمصلحة للناس جميعًا. قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[الأنبياء: ١٠٧]، وهذا الكتاب شامل عام، ما من قضية إلا وفي كتاب الله بيانٌ للمنهج الحقِّ فيها، وتعريفٌ بالصواب فيها. قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وهذا الكتاب هو كلام ربِّ العزة والجلال، العارف بأحوال الناس، ومن

هنا فهذا الكتاب رباني ، لا يقبل تعديلاً ، ولا يقبل تغييرًا ، ولا تحريفًا ، بل إنَّ الله جلَّ وعلا بفضله قد حماه من أن تناله أيدي العابثين ، كما قال سبحانه : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر : ٩].

والقرآن الكريم تكلم به ربُّ العزة والجلال حقيقة على ما سيأتي في مباحثه.

وهذا الكتاب كتابٌ مباركٌ ، تحصُل البركة بقراءته ، وبتدبر معانيه ، وبالعمل به ، وبحفظه ، قال تعالى : ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ﴾ [ص : ٢٩]، وقال عز وجل : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام : ١٥٥].

وهذا الكتاب يحصُل لأصحابه المجد ، والمكانة العالية ، كما قال جلَّ وعلا : ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق : ١]، وهذا الكتاب له تأثير على النفوس متى تمعَّنت فيه ، فهو يغيِّرُ حال العبد من طريقةٍ إلى طريقة ، يُغيِّرها من حال الضلالة ، وحال المعصية ، وحال السوء والشر إلى حال الهداية ، والخير ، والاستقامة.

فإذا كان هذا الكتاب يؤثِّر على الصخر ، فكيف لا يؤثِّر في القلوب؟! قال تعالى : ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر : ٢١].

وكم وجدنا للقرآن من تأثير في النفوس عند حضور القلوب ، واستماع الآيات ، وتفكُّر العقول في آيات هذا الكتاب. قال تعالى : ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة : ١٢٤].

وهذا الكتاب فيه الهداية ، والرحمة ، كما قال تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ

﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

وهذا الكتاب من خاصيته أنَّه مصدقٌ بالكتب السابقة جميعًا، الكتب السماوية التي أُنزلت على الأنبياء السابقين، لكنه ناسخ لما قبله من الكتب والشرائع، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

ومن خاصية هذا الكتاب أنَّه عربي اللسان، واللغة العربية واسعة، وألفاظها كثيرة، ومعانيها متعددة، ولها أساليب لا يجدها الإنسان في لغات الناس الأخرى، كما قال جلَّ وعلا: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]؛ ومن هنا حَسُنَ بنا أن نتوجَّه إلى هذا الكتاب العظيم بتدبر معانيه، وأخذ العظة والعبرة منه؛ فإنَّ الله قد دعانا لذلك، فقال سبحانه: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، وكما قال جلَّ وعلا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[النساء: ٨٢].

وهذا الكتاب له مميزات عديدة تجعلنا نطالعه، ونتدبر المعاني العظيمة التي اشتمل عليها هذا الكتاب.

ومن هنا حرِصَ علماء الشريعة على تعريف الناس بمعاني كتاب الله عزَّ وجلَّ؛ فأُلِّفَت المؤلفات العديدة في تفسير القرآن من القرون الأولى، ولا زال الناس يؤلِّفون المؤلفات في تفسير القرآن تغترف شيئًا من معاني هذا الكتاب، وتوضِّحها، ولا زلنا نجد فيه معاني جديدة لم يُنبَّه إليها؛ مما يدل على حاجة الناس الشديدة للجهود التي تفسِّره، وتوضح معناه.

وقد حَرِصَ علماء الشريعة على وضع قواعد لتفسير كتاب الله جلَّ وعلا، يسير المفسِّرون عليها؛ ليكون تفسير كتاب الله منضبطًا بأصولٍ، وقواعد صحيحة توصل إلى مراد الله عزَّ وجلَّ.

فإنَّ من أشنع ما يكون أن يفسِّر المرء كلام الله بغير مراد الله، فإنَّ هذا من القول على الله بلا علم، وقد عاب الله على الذين يكذبون عليه، فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٩٣]، أي: لا يوجد أحد أظلم ممن كذب على الله، ومن أنواع الكذب على الله: تفسير كلام الله بغير مراد الله. وقال تعالى: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ﴾ [طه: ٦١]، وقال جلَّ وعلا: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٨ -١٦٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] وقد حَرِصَ علماء الشريعة على كتابة قواعد التفسير، وكانوا في الأزمنة الأولى يكتفون بما يُذكر في علم الأصول، فإنَّ علم الأصول قد اشتمل على قواعد عديدة يتمكَّن المفسِّر بها من تفسير كلام الله عزَّ وجلَّ، فهناك قواعد متعلقة بـ:

- كيفية التفسير.
- وأنواع القراءات، وحكم كل منها.
- وبيان المحكم من المتشابه.
- وبيان الناسخ من المنسوخ.

- وقواعد متعلقة بدلالات الألفاظ كالأمر والنهي.
- وأنواع الكلام.
- والإطلاق والتقييد.
- والإجمال والبيان.
- وأنواع المفاهيم والدلالات من مثل، دلالة الإشارة، ودلالة التنبيه، ودلالة الاقتضاء.
- ومفاهيم الموافقة والمخالفة، والصفة، والشرط، والعدد.

إلى غير ذلك من أنواع القواعد الأصولية التي يُمكن استثمارها في تفسير كلام الله عزَّ وجلَّ.

ودراسة هذه القواعد لها ثمرات عظيمة يُحصِّلها الإنسان، وهناك ثمرات كثيرة نجنيها من دراسة أصول التفسير، منها:

أولاً: تَمَكُّن الإنسان من فهم كلام الله عزَّ وجلَّ على مراده، فعندما نتأمَّل ونتدبَّر القرآن على مقتضى هذه القواعد؛ نكون قد فهمنا القرآن فهمًا صحيحًا. وأمَّا إذا كان الإنسان ينظر في الآيات القرآنية بدون أن يكون عنده قواعد؛ فإنَّه سيُنزِّل كلام الله على غير مراده.

ثانياً: أن يكون عندنا القدرة على الحكم على تفاسير العلماء صحة وضعفًا، فنعرف هل هذا التفسير لكتاب الله يسير على منهج صحيح؟ وهل تفسير ذلك العالم لكلام الله تفسير صحيح؟

ثالثاً: أن تتكون لدى المرء بدراسة أصول التفسير القدرة على الترجيح بين أقوال المفسِّرين؛ فإنَّ المفسِّرين اختلفوا في تفسير كلام الله، وقد يكون

اختلافهم من اختلاف التنوع، فيكون الجميع صحيحًا، وقد يكون اختلافهم من اختلاف التضاد فحينئذٍ أحد الأقوال هو الصحيح، وما عداه فإنَّه باطل.

وكيف يتمكَّن الإنسان من الترجيح بين أقوالهم؟

يكون ذلك بواسطة هذه القواعد والأصول التي ندرسها في هذا العلم.



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بدأ المؤلف رحمه الله هذا الكتاب بالبسملة اقتداءً بكتاب ربِّ العزة والجلال ؛ لأنَّه مبدوء بالبسملة ، وسيرًا على طريقة النبي ﷺ في رسائله وكتبه التي كتبها إلى أهل زمانه ، فقد كان يبتدأها بهذا اللفظ : **"بسم الله الرحمن الرحيم"**(١) ، وفي صلح الحديبية أمر الكاتب أن يكتب **"بسم الله الرحمن الرحيم"** ، فقال أهل مكة : لا نعرف هذا ، قل : باسمك اللهم(٢) ، فكتبها النبي ﷺ كذلك رغبة في إجراء هذا الصُّلح ؛ لما يترتب عليه من مصالح شرعية.

◉ **قوله : "بسم الله"** : جارٌ ومجرور ، (الباء) حرف جر ، و(اسم) مجرور ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف سواء كان فعلاً أو اسمًا ، تقديره : ابتدأ ، أو أستعين ، أو أتوكَّل ، أو نحو ذلك. والذي يظهر أنَّ حذف الفعل من أجل تعميم ذلك الفعل ، عندما يكون هناك كلام محذوف في الجملة ؛ فإنَّ المراد به تعميم المعنى ليشمل جميع الأفعال الصالحة لذلك ، وهذا يسمى عند الأصوليين : دلالة الاقتضاء ، أن يكون في الكلام محذوف نحتاج إلى تقديره ، فحينئذٍ الراجح

---

(١) كما في كتابه ﷺ إلى هرقل عظيم الروم ، أخرجه البخاري (٤٥٥٣) ومسلم (١٧٧٣) وفيه : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ ، سَلاَمٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى ، أَمَّا بَعْدُ : ... الحديث.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣١) ومسلم (١٧٨٤) وفيه : فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ الكَاتِبَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ، قَالَ سُهَيْلٌ : أَمَّا الرَّحْمَنُ ، فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا هُوَ وَلَكِنِ اكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ... الحديث.

....

من أقوال الأصوليين أننا نعممه، وذلك لأنَّه لم يحذف الفعل أو الاسم إلا لمصلحة، ألا وهي تعميم الكلام ليشمل جميع المعاني.

◙ **قوله: "الله"**: لفظ الجلالة، علمٌ على الذات الإلهية رب العزة والجلال، وهو مما يختص به سبحانه، ولا يجوز أن يُسمَّى به أحد سواه.

◙ **قوله: "الرحمن"**: الصواب أنَّ هذا الاسم مما يختص به رب العزة والجلال، ولا يجوز أن يُسمَّى به أحد سواه؛ لذلك ورد في الحديث إنَّ النبي ﷺ قال: «خير الأسماء عبد الله، وعبد الرحمن»(١)؛ لأنَّها أسماء مُعبِّدة لأسماء لله عزَّ وجلَّ يختص بها، لا يُسمَّى بها أحد سواه جلَّ وعلا.

◙ **قوله: "الرحمن" و"الرحيم"**: اسمان مشتقان من الرحمة، **"الرحمن"** على وزن فعلان الدال على الامتلاء والمبالغة، وصفة الرحمة ثابتة لربِّ العزة والجلال، فإنَّه جلَّ وعلا يرحم العباد، وثبت أنَّه جلَّ وعلا يرحم في الدنيا جميع الخلق، وقد قيل: إنَّ الرحمن يشمل رحمة الدنيا، ورحمة الأخرة؛ لأنَّها للمؤمنين ولغيرهم.

أما: **"الرحيم"**: فإنَّها تختص بالآخرة لأهل الإيمان، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، والأظهر تعميم هذين اللفظين للدنيا والآخرة.

والتأكيد على صفة الرحمة من أجل معرفة أنَّ الله جلَّ وعلا لن يترك

---

(١) أخرجه مسلم (٢١٣٢) عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللهِ عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ**».

الحَمْدُ للهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ.........................

العباد هملاً ، بل سيجعل لهم شرائع يسيرون عليها فتستقيم بها أحوالهم في الدنيا والآخرة. ومن أجل التنبيه على أنَّ رب العزة والجلال يرحم من يشاء من عباده بهدايته إلى الطريق المستقيم ؛ فينبغي للعقلاء أن يحرصوا على الأسباب الجالبة لرحمة الله.

◉ **قوله: "الحمد لله"**: الأظهر أن (ال) هنا ليست للاستغراق، وإنَّما المراد بها الحمد الكامل الذي لا يأتيه نقصٌ بطريقٍ من الطرق. والمراد بـ **"الحمد"** الوصف بالجميل الاختياري، فإذا وصفت غيرك بأوصاف اختيارية جميلة ؛ فإنَّ هذا يُسمَّى حمدًا، سواءً كان لله أو لغيره، لكنَّ الحمد الموجَّه لغير الله لا يكون كاملاً من جميع الوجوه، وإنَّما يعتريه النقص من بعض الوجوه.

وأمَّا الحمد الموجَّه لله عزَّ وجلَّ فهو حمد كامل ؛ لأنَّ صفات الله كاملة، فيكون حمده كذلك.

و**"الحمد لله"**: أي: أن الحمد الكامل ثابتٌ لله وحده ؛ لأنَّ المبتدأ المعرَّف ينحصر في الخبر.

◉ **قوله: "نحمده"**: أي: نتوجه بالثناء والوصف الجميل له جلَّ وعلا.

◉ **قوله: "ونستعينه"**: أي: نطلب العون منه، والعون: المدد والقوة التي تكون سببًا لاستجلاب الإنسان أنواع المصالح التي يستفيد منها في دنياه، وأخرته. والأصل أنَّ المؤمن لا يستعين إلا بالله فيما لا يقدر عليه إلا الله، كما قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، لكن ما يقدر عليه العباد يجوز أن يُستعان بهم فيه، وإن كان الأولى ألا يطلب الإنسان غيره، ولا يسأله في أموره الخاصة. وأمَّا الأمور التي تعود بالنفع على الغير، أو تكون سببًا

وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَتُوبُ إِلَيْهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا..............

من أسباب جلب الخير للمُستعان به؛ فلا بأس بذلك، وقد كان النبي ﷺ يستعين بأصحابه فيما يعود بالنفع عليهم، فاستعان بهم في قتال، واستعان بهم في أمرٍ بمعروف، واستعان بهم في نصيحة الخلق، واستعان بهم في الدعوة إلى الله، إلى غير ذلك.

◉ **قوله: "ونستغفره"**: أي: نطلب منه جلَّ وعلا مغفرة الذنوب بسترها وعدم إظهارها، والستر يكون بأمور:

الأول: إزالتها، بعفو الله جلَّ وعلا وتجاوزه.

الثاني: بعدم وجود آثارها؛ لأنَّ المعصية لها آثار على العباد، في تصوراتهم، وفي أرزاقهم، وفي أخلاقهم، وفي سائر أمورهم.

◉ **قوله: "ونتوب إليه"**: أي: نرجع إليه جلَّ وعلا، ونكون على الطريقة الأولى؛ وبهذا نعرف الفرق بين المغفرة والتوبة، فإنَّ المغفرة: سترٌ للذنب، وإبعادٌ لآثاره عن العبد، بينما التوبة: رجوع إلى الله، ورجوع إلى الطريقة الأولى التي يبتعد فيها الإنسان عن معصية الله جلَّ وعلا.

◉ **قوله: "ونعوذ بالله من شرور أنفسنا"**: أي: نلتجئ ونحتمي به سبحانه من شرور النفس، والشرور هي الغوائل والآثار السيئة للنفس، سواء كان في اعتقاداتها، أو في أعمالها؛ لأنَّ الناس لا يُصابون بالشرور إلا من قِبَلِ أنفسهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى: ٣٠]، وكما قال جلَّ وعلا: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ..........................

◉ **قوله: "ومن سيئات أعمالنا"**: استعاذ أولاً من شرور النفس، ثم استعاذ ثانياً من سيئات الأعمال، فالأول من الاستعاذة متعلق بصفات النفس، وشرور النفس. والثاني: سيئات الأعمال، وهي متعلقة بالجوارح، وسيئات الأعمال، أي: الأعمال المخالفة لشرع الله ودينه.

◉ **قوله: "من يهده الله فلا مضل له"**: المراد: أنَّ من يوفِّقه الله بسلوك الطريق المستقيم؛ فلن يتمكَّن أحد من إبعاده عن ذلك، وهذه هداية الإلهام والتوفيق، وليست هداية الدلالة والإرشاد.

◉ **قوله: "ومن يضلل فلا هادي له"**: أي: من أبعده الله عن الطريق المستقيم، وقدَّر عليه ذلك، فلن يتمكن أحد من هدايته.

*** فإن قال قائل: هل يؤخذ من هذا ترك الدعوة إلى الله؟**

نقول: الدعوة إلى الله يستفيد منها الداعي، ومن هنا فإنَّ الداعي إلى الله يدعو سواءً كان الناس سيستجيبون له أو لا، ثم إنَّ أمر الهداية والضلال من الأمور الغيبية التي لا يُطَّلع عليها، هل فلان سيهديه الله، أو سيضله؟ هذه أمور غيبية، ومن ثَمَّ فأنت تبذل ما عليك؛ لتستفيد الأجر. وأمَّا ما يتعلق بغيرك فأمره إلى الله.

◉ **قوله: "وأشهد أن لا إله إلا الله"**: أي: أقر، وأعترف بهذه الشهادة. سُمِّيت شهادة؛ لأنَّ المتكلم بها يوقن بها، ويجزم بها كأنَّه يشاهدها، وينظر إليها، ومعنى: **"لا إله إلا الله"**: لا معبود بحقٍ إلا الله، ففيها نفي وإثبات، أي:

وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ،..............

أنني أقر وأعترف بأنَّ العبودية حقٌّ خالصٌ لله، ومن ثَمَّ فإنني لا أعبد أحدًا سوى الله.

◉ **قوله: "وحده"**: فغير الله لا يجوز صرف شيء من العبادات له.

◉ **قوله: "لا شريك له"**: هذا هو أساس دعوات الأنبياء، فكل نبي يدعو قومه إلى ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال نوح عليه السلام لقومه: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، وقال شعيب عليه السلام لقومه: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، و قال هود عليه السلام لقومه: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: ٢]، وقال عيسى عليه السلام لقومه: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

◉ **قوله: "وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله"**: أي: أنَّ محمدًا بن عبد الله، العربي القرشي، أرسله الله إلى الناس ليكون دالاً إلى طريق شريعة الله، بحيث نعتقد أن اتباعَه ينجي بإذن الله من عقوبة الله دنيًا وآخرة.

◉ **قوله: "عبده"**: أي: إنَّ هذا النبي الكريم عبدٌ من عباد الله، فليس ابنًا لله؛ ولهذا وصف الله هذا النبي بصفة العبودية في المواطن الشريفة، قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، فقال: (بِعَبْدِهِ)، وقال جلَّ وعلا: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الحديد: ٩]، هذه المواطن الشريفة يُوصف فيها هذا النبي

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.. أمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ مِنَ الْمُهِمِّ فِي كُلِّ فَنٍّ أَنْ يَتَعَلَّمَ الْمَرْءُ مِنْ أُصُولِهِ مَا يَكُون عَوْنًا لَهُ عَلَى فَهْمِهِ،........................

الكريم ﷺ بالعبودية لله.

◉ **قوله: "صلى الله عليه، وعلى آله، وأصحابه"**: الصلاة المراد بها الثناء على الصحيح من أقوال أهل العلم، فإننا نطلب من الله أن يُثني على هذا النبي الكريم ﷺ، وقد وردت النصوص في الترغيب في الصلاة على هذا النبي الكريم ﷺ، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦]، وقال النبي ﷺ: «**مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلاةً صَلَّى الله عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا**»[١]، وقال ﷺ: «**الْبَخِيلُ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**»[٢].

◉ **قوله: "أمَّا بعد"**: أي: مهما يكن من شيء بعد. و **"أمَّا"** يؤتى بها للتفريع والانتقال.

◉ **قوله: "فإنَّ من المهم في كل فن أن يتعلم المرء من أصوله ما يكون عونًا له على فهمه"**: أي: أن من الأمور المهمة أن يتعلَّمَ المرء أصول العلم الذي يريد أن يتعلمه؛ ليكون عونًا له على فهمه. وأصول العلوم: أساسها الذي تنطلق منه، والأصول يُستفاد منها فوائد:

---

(١) أخرجه مسلم (٣٨٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أحمد (٢٠١/١) والبزار (١٨٥/٤) وابن حبان (٩٠٩) والطبراني في الكبير (١٢٧/٣) من حديث علي رضي الله عنه.

وَتَخْرِيجِهِ عَلَى تِلْكَ الأُصُولِ، لِيَكُونَ عِلْمُهُ مَبْنِيًّا عَلَى أُسُسٍ قَوِيَّةٍ وَدَعَائِمَ رَاسِخَةٍ. وَقَدْ قِيلَ: مَنْ حُرِمَ الأُصُولَ حُرِمَ الوُصُولَ[1]. وَمِنْ أَجَلِّ فُنُونَ العِلْمِ، بَلْ هُوَ أَجلّهَا وَأَشْرَفُهَا، علم التَّفْسِيرِ الَّذِي هُوَ تَبْيِينُ مَعَانِي كَلامِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

---

* **الفائدة الأولى:** القدرة على التفريع، فإنَّ من عرف شيئًا من الفروع ولم يعرف أصولها فلا يتمكّن من تفريع فروع أخرى، بخلاف من عرف الأصول؛ فإنَّه يتمكّن من التفريع عليها.

* **الفائدة الثانية:** أنَّ من عرف الأصول؛ أحاط بالعلم في الغالب. أمَّا من ذهب يدرس الجزئيات والفروع؛ فإنَّه لن يحيط بالعلم، وإنَّما يحيط به إذا عرف أصوله وقواعده.

* **الفائدة الثالثة:** فهم العلم، ومعرفة صحيحه من سقيمه؛ لأنَّ العلوم قد يتكلم فيها المتكلمون باجتهاداتهم، والاجتهاد قد يقع فيه الصواب، وقد يقع فيه الخطأ. فإذا عرفنا الأصول؛ ميَّزنا بين الصواب والخطأ، وبذلك تكون معرفة المرء لهذا العلم مبنيةً على أسس قوية، ودعائم راسخة.

◉ **قوله: ومن أجَلِّ فنون العلم، بل هو أجلّها وأشرفها، علم التفسير:** أي: أن من أجل العلوم وأشرفها علم التفسير، والمراد بالتفسير: توضيح

---

(١) قال شيخ الإسلام في "منهاج السنة النبوية" (٥/٨٣): وَنَحْنُ نَذْكُرُ قَاعِدَةً جَامِعَةً فِي هَذَا الْبَابِ لَهُمْ وَلِسَائِرِ الأُمَّةِ فَنَقُولُ: لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعَ الإِنْسَانِ أُصُولٌ كُلِّيَّةٌ يَرُدُّ إِلَيْهَا الْجُزْئِيَّاتِ لِيَتَكَلَّمَ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، ثُمَّ يَعْرِفُ الْجُزْئِيَّاتِ كَيْفَ وَقَعَتْ، وَإِلا فَيَبْقَى فِي كَذِبٍ وَجَهْلٍ فِي الْجُزْئِيَّاتِ وَجَهْلٍ وَظُلْمٍ فِي الْكُلِّيَّاتِ فَيَتَوَلَّدُ فَسَادٌ عَظِيمٌ.

وَقَدْ وَضَعَ أَهْلُ العِلْمِ لَهُ أُصُولاً، كَمَا وَضَعُوا لِعِلْمِ الحَدِيثِ أُصُولاً، وَلِعِلْمِ الفِقْهِ أُصُولاً. وَقَدْ كُنْتُ كَتَبْتُ مِنْ هَذَا العِلْمِ مَا تَيَسَّرَ لِطُلَّابِ المَعَاهِدِ العِلْمِيَّةِ فِي جَامِعَةِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بِن سَعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، فَطَلَبَ مِنِّي بَعْضُ النَّاسِ أَنْ أَفْرِدَهَا فِي رِسَالَةٍ، لِيَكُونَ ذَلِكَ أَيْسَرَ وَأَجْمَعَ فَأَجَبْتُهُ إِلَى ذَلِكَ. وَأَسْأَلُ اللّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَا. وَيَتَلَخَّصُ ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي:

القُرْآنُ الكَرِيمُ:

١ - مَتَى نَزَلَ القُرْآنُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ نَزَلَ بِهِ عَلَيْهِ مِنَ المَلائِكَةِ؟

٢ - أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنْ القُرْآنِ.

٣ - نُزُولُ القُرْآنِ عَلَى نَوْعَيْنِ: سَبَبِي وَابْتِدَائِي.

معاني كلام الله في كتابه، وهذا العلم شرفه مستمد من أصله، فإنَّ كلام الله أعلى الكلام، وأرفعه، وشرفه مستمد من شرف المتكلم به، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على من سواه.

◉ **قوله: "وقد وضع أهل العلم لهذا العلم أصولاً"**: سيأتي إن شاء الله تفصيل شيء من هذه الأصول.

◉ **قوله: وقد كنت كتبت من هذا العلم ما تيسر لطلاب المعاهد العلمية:** بيَّن المؤلف أنَّ سبب تأليفه لهذا الكتاب أنَّه من المناهج الدراسية المقررة في المعاهد العلمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وفي هذا الحرص على تسجيل العلوم، وتيسيرها على الطلبة.

٤ - القُرْآنُ مَكِّيٌّ وَمَدَنِيٌّ، وَبَيَانُ الحِكْمَةِ مِنْ نُزُولِهِ مُفَرَّقًا، وَتَرْتِيبُ القرآن.

٥ - كِتَابَةُ القُرْآنِ وَحِفْظُه فِي عَهْدَ النَّبِيِّ ﷺ.

٦ - جَمْعُ القُرْآنِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَعُثْمَانَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

التَّفْسِيرُ:

١- معنى التَّفْسِيرِ لُغَةً واصطلاحًا، وَبَيَانُ حُكْمِهِ، وَالغَرَضِ مِنْهُ.

٢ - الوَاجِبُ عَلَى المُسْلِمِ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ.

٣ - المَرْجَعُ فِي التَّفْسِيرِ إِلَى مَا يَأْتِي:

أ - كَلامُ اللَّه تَعَالَى بِحَيْثُ يُفَسَّرُ القُرْآنُ بِالقُرْآن.

ب - سُنَّة الرَّسُول ﷺ؛ لأَنَّهُ مُبَلِّغٌ عَنْ اللَّه تَعَالَى، وَهُوَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِمُرَادِ اللَّه تَعَالَى فِي كِتَابِ الله.

ج- كَلامُ الصحابة ﷺ لا سِيَّمَا ذَوُو العِلْمِ مِنْهُم وَالعِنَايَةِ بِالتَّفْسِيرِ، لأَنَّ القُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَتِهِم وَفِي عَصْرِهِم.

د- كَلامُ كِبَارِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ أعْتَنَوا بِأَخْذِ التَّفْسِيرِ عَنْ الصحابة.

هـ- مَا تَقْتَضِيهِ الكَلِمَاتُ مِنْ المَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ أَوْ اللُّغَوِيَّةِ حَسَبَ السِّيَاق، فَإِنْ اخْتَلَفَ الشَّرْعِيُّ وَاللُّغَوِيُّ، أُخِذَ بِالمَعْنَى الشَّرْعِيِّ إلا بِدَلِيلٍ يُرَجِّحُ اللُّغَوِيّ.

٤ - أَنْوَاعُ الاخْتِلافِ الوَارِدِ فِي التَّفْسِيرِ المَأْثُور.

٥ - تَرْجَمَةُ القُرْآنِ: تَعْرِيفُهَا - أَنْوَاعُهَا - حُكْمُ كُلِّ نَوْعٍ.

٦- خَمْسُ تَرَاجِمَ مُخْتَصَرَةٍ لِلمَشْهُورِيْنَ بِالتَّفْسِيرِ، ثُلاثٌ للصحابة، وَاثْنَتَان لِلتَّابِعِينَ.

أَقْسَامُ القُرْآنِ مِنْ حَيْثُ الإِحْكَامِ وَالتَّشَابُه:

مَوْقِفُ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ، وَالزَّائِغِينَ مِنْ المُتَشَابِهِ.

التَّشَابُهُ: حَقِيقِيٌّ وَنِسْبِيٌّ.

الحِكْمَةُ فِي تَنَوُّعِ القُرْآنِ إِلَى مُحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ.

مُوهِمُ التَّعَارُضِ مِنْ القُرْآنِ وَالجَوَابُ عَنْهُ وَأَمْثِلَةٌ مِنْ ذَلِكَ.

الْقَسَم: تَعْرِيفُهُ - أَدَاتُه - فَائِدَتُه.

القَصَصُ: تَعْرِيفُهَا - الغَرَضُ مِنْهَا - الحِكْمَةُ مِنْ تَكْرَارِهَا وَاخْتِلافِهَا فِي الطُّولِ وَالقِصَرِ وَالأُسْلُوبِ.

الإِسْرَائِيلِيَّاتُ الَّتِي أُقْحِمَتْ فِي التَّفْسِيرِ وَمَوْقِفُ العُلَماءِ مِنْهَا.

الضَّمِيرُ: تَعْرِيفُهُ - مَرْجِعُهُ - الإِظْهَارُ فِي مَوْضِعِ الإِضْمار وَفَائِدَتُهُ - الالْتِفَاتُ وَفَائِدَتُه - ضَمِيرُ الفَصْلِ وَفَائِدَتُهُ.

ذكر المؤلف فيما سبق أقسام هذه الرسالة، وهذه الرسالة لم تشتمل على جميع هذا العلم، وإنَّما أورد المؤلف نماذج منه من أجل وضع لبنة من لبنات هذا العلم في أذهان المتلقين والدارسين.

ومؤلف هذا الكتاب هو فضيلة الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، ولد في سنة سبع، وأربعين، وثلاثمائة، وألف، وتوفي عام إحدى وعشرين، وأربعمائة وألف، وهو من العلماء المجتهدين الذين اهتموا بتدريس العلوم، فنفع الله بعلمهم كثيرًا، وبارك الله في علمه حتى وصل علمه إلى مشارق الأرض

....

ومغاربها.

ومن فضل الله عزَّ وجلَّ أنَّه كان على عقيدة سلفية مبنية على أسس صحيحة من كتاب الله، وسُنَّة رسوله ﷺ، وكان رحمه الله متفنِّنًا في علوم كثيرة، ووصل إلى رتبة الاجتهاد في كثير من هذه العلوم، وما هذه الرسالة إلا نموذج من نماذج مؤلفاته التي نفع الله بها الأُمَّة، ولا زال علمه محل درسٍ للمعلمين، ومحل عناية من أهل العلم.

نسأل الله أن يجزي الشيخ خير الجزاء على ما قدم من علم نافع، كما نسأله أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يغفر لنا وله ولوالدينا وعلمائنا وللمؤمنين والمؤمنات، أنه غفور رحيم.



القُرْآنُ الكَرِيمُ:

القُرْآنُ فِي اللُّغَةِ: مَصْدَرُ قَرَأَ بِمَعْنَى تَلا، أَوْ بِمَعْنَى جَمَعَ، تَقُولُ: قَرَأَ قرءً وَقُرْآنًا، كَمَا تَقُولُ: غَفَرَ غفرًا وَغُفْرَانًا، فَعَلَى المَعْنَى الأَوَّل (تلا) يَكُونُ مَصْدَرًا بِمَعْني اسمِ المَفْعُول؛ أَي: بِمَعْنَى متلوّ، وَعَلَى المَعْنَى الثَّانِي: (جَمَعَ) يَكُونُ مَصْدَرًا بِمَعْنَى اسم الفَاعِلِ؛ أَيْ: بِمَعْنَى: جَامع لِجَمْعِهِ الأَخْبَارَ وَالأَحْكَامَ.

◉ **قوله: القرآن في اللغة: مصدر قرأ بمعنى تلا:** أي: أنَّ القرآن مصدر للفعل (قرأ)، و(قرأ) قد تكون بمعنى (تلا)، وحينئذٍ يكون القرآن هو المتلو، فيكون اسم مفعول؛ وذلك أنَّ الناس يتلون هذا القرآن ويقرؤونه.

◉ **قوله: أو بمعنى جمع:** المعنى الثاني لفعل (قرأ) أن يكون بمعنى (جمع)، ومن هنا قيل: القرية؛ لحصول الاجتماع فيها، وعلى هذا يكون القرآن اسم فاعل، بمعنى: أنَّ القرآن جامع؛ لكونه يجمع الحِكَم، والأحكام، والمعاني، والأخبار.

وقبل أن ندخل في تعريف القرآن في الشرع نبين مذاهب الناس في القرآن، فإنَّ الناس فيه على مذاهب متعددة أشهرها ثلاثة:

* **الأول:** أنَّ القرآن هو المعاني النفسية القائمة بالله جلَّ وعلا، وهذا الذي بين أيدينا عبارة عن القرآن، أو حكاية عنه، وليس هو ذات القرآن، وهذا قول الكُرَّامية، والأشاعرة، ومن نحا نحوهم.

وهذا القول قولٌ باطلٌ؛ وذلك أنَّ الله جلَّ وعلا، قد أخبر أنَّ هذا المسموع هو بذاته القرآن، وأنَّ القرآن هو الذي أُنزل على هذا النبي

....

الكريم.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، لم يقل: آتيناك ما هو عبارة عن القرآن. وقال سبحانه: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وقال: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا﴾ [الحشر: ٢١]، فدلَّ هذا على أنَّ المُنزل هو ذاته القرآن. وقال سبحانه في حكاية قول الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، مع ذكرهم أنَّ هذا الكتاب هو القرآن، فدلَّ هذا على أنَّ المُنزل هو بذاته القرآن، وأنَّ من قال: إنَّ الذي بين أيدينا عبارة عن القرآن، أو حكاية عنه، فقوله باطل.

* **القول الثاني:** أنَّ هذا القرآن هو الذي بين أيدينا؛ لكنَّ القرآن لم يتكلم به رب العزة والجلال، وهذا القول أيضًا قول باطل؛ فإنَّ الله جلَّ وعلا قد أخبر أنَّ هذا المسموع هو بعينه كلام الله، كما قال سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقال سبحانه: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ [البقرة: ٧٥].

* **القول الثالث:** هو ما حكاه المؤلف هنا أنَّ هذا الذي بين أيدينا هو القرآن، وهو كلام الله حقيقة تكلَّم به سبحانه، وهو صفة من صفاته جلَّ وعلا، وهذا القول هو الذي تظاهرت الأدلة على الدلالة عليه، وإقامة الحجة له.

وَالقُرْآنُ فِي الشَّرْعِ: كَلامُ اللّه تَعَالَى المُنْزَّلُ عَلَى رَسُولِهِ وَخَاتِمِ أنبيائِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، ....

◉ **قوله: والقرآن في الشرع: كلام الله تعالى:** أي: أنَّ القرآن كلام تكلَّم الله به جلَّ وعلا، فالله سبحانه يتَّصف بصفة الكلام كما دلَّت النصوص على هذا، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، فدلَّ هذا على أنَّ الله تعالى متصفٌ بصفة الكلام، وكلام الله صفة اختيارية يتكلم متى شاء سبحانه وتعالى ليس كلامه صفة له في الأزل، ثم لم يعد يتكلم بعد ذلك كما تقول بعض الطوائف، بل هو سبحانه كلَّما أراد أن يتكلم تكلم، ويدل على هذا أنَّ الله قد حكى عن وقائع وحوادث لأفعال بني آدم بصيغة الماضي؛ مما يدل على أنَّ فعلهم لها قبل كلامه جلَّ وعلا كما قال سبحانه: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، فمعنى هذا أنَّ المجادلة حصلت قبل تكلم الله جلَّ وعلا بهذه الآية.

وهكذا أخبر الله عن حوادث ماضية بأنَّها قد حدثت: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [غافر: ٢٣]، فهذا خبر عن أمرٍ ماضٍ، لو كان القرآن كلامًا أزليًا، وأنَّ الله لا يتكلم متى شاء، لقال: سنرسل موسى، ونحو ذلك.

◉ **قوله: "المُنزَّل":** أي: أنَّ هذا القرآن مُنزَّل من عند الله جلَّ وعلا، ففيه إثبات صفة العلو لرب العزة والجلال. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ تَنزِيلٗا﴾ [الإنسان: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

المبدوءُ بِسُورَةِ الفَاتِحَةِ، المَخْتُومُ بِسُورَةِ النَّاسِ.

وهذا الكتاب مُنزَّل على محمد بن عبد الله ﷺ، رسول الله وخاتم الأنبياء. أمَّا كونه رسولاً فقد قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. وأمَّا كونه خاتم الأنبياء فكما قال جلَّ وعلا: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقال جلَّ وعلا في وصف نبيه ﷺ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ومعنى ختمه للنبوة، أي: أنَّه لا يُرسل أحدٌ بعده لا من نبي، ولا من رسول، وقد قال ﷺ: «**لاَ نَبِيَّ بَعْدِي**»[1]، وهذا يدلك على أنَّ هذه الشريعة ستبقى إلى قيام الساعة؛ لأنَّ الله جلَّ وعلا قد تكفَّل بإقامة الحجة على عباده، وحجة الله على العباد في هذه الرسالة رسالة محمد ﷺ ومن هنا لا بُدَّ أن يكون في كل زمان قائمون يقومون بهذه الشريعة، يبلِّغونها للناس

◉ **قوله: "المبدوء بسورة الفاتحة"**: أي: أنَّ أوَّله سورة الفاتحة، وهي جزء من الكتاب، وهي أول سورة فيه، سُمِّيت الفاتحة؛ لأنَّه يُفتتح بها كتاب الله جلَّ وعلا، أو لأنَّه تُفتتح بها الصلاة، أو لأنَّه يُفتتح بها الخير والنماء والبركة.

◉ **قوله: "المختوم بسورة الناس"**: أي: أنَّ آخر هذا الكتاب سورة الناس. وترتيب القرآن بسوره الصواب أنَّه توقيفيٌّ، وليس من الأمور الاجتهادية من الصحابة ﷺ، وذلك أنَّ النبي ﷺ قد عرض القرآن في رمضان على جبريل مرتباً، فقد كان يعرضه في كل سنة مرة، فلمَّا جاءت السنة الأخيرة

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٥) ومسلم (١٨٤٢) من حديث أبي هريرة ﷺ.

قبل وفاته ﷺ عرضه مرتين[1]، وهذا العرض لا يكون إلا بترتيب، فكان هذا الذي بين أيدينا هو العرض الذي عرضه محمد ﷺ على جبريل في رمضان آخر سنة له.

وقال طائفة بأنَّ هذا الترتيب وإن كان في أصله مأخوذًا من النبي ﷺ، إلا أنَّه قد اجتهد الصحابة في بعضه، ولو قدرنا أن الأمر كذلك؛ فإنَّنا نقول بأنَّه قد وقع إجماع الأُمَّة على هذا إجماعًا قطعيًّا، ومن ثمَّ فإنَّ هذا الترتيب ترتيب مقطوعٌ به، مجزومٌ به، ومن ثَمَّ لا يصح لأحد أن يُعارضه، أو أن يُخالفه، ولعله يأتي بحث لذلك فيما يأتي.

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٣]، يصف الله جلَّ وعلا نفسه بضمير الجمع على سبيل التعظيم، وإلا فهو سبحانه واحد، كما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] وقال تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وكما قال سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وقوله: ﴿نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلًا﴾ التنزيل أعظم معنى من النزول؛ لأنَّ التنزيل فيه تعظيم للمُنزَّل، فالتنزيل ترتيب الشيء ووضعه منزله، وقد قيل: إنَّ التنزيل يتضمن النزول المفرَّق لآيات القرآن. أمَّا النزول فلا يقتضي التفريق. أي إذا قيل: [نَزَّلْنَا] فإنَّه يقتضي التفريق.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٩٨) من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: «كَانَ يَعْرِضُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ القُرْآنَ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي العَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، وَكَانَ يَعْتَكِفُ كُلَّ عَامٍ عَشْرًا، فَاعْتَكَفَ عِشْرِينَ فِي العَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ».

وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢].

وَقَدْ حَمَىَ اللَّه تَعَالَى هَذَا القُرْآنَ العَظِيمَ مِنْ التَغْيِيرِ وَالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ وَالتَّبْدِيلِ، حَيْثُ تَكَفَّلَ عَزَّ وَجَلَّ بِحِفْظِهِ، فَقَالَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وَلِذَلِكَ مَضَت القُرُونُ الكَثِيرَةُ وَلَمْ يُحَاوِلْ أَحَدٌ مِنْ أَعْدَائِهِ أَنْ يُغَيِّرَ فِيهِ، أَوْ يَزِيدَ، أَوْ يَنْقُصَ، أَوْ يُبَدِّلَ، إِلا هَتَكَ اللهُ سِتْرَه، وَفَضَحَ أَمْرَهُ.

وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، أي: نزل بلغة العرب، وقوله تعالى: ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: أي: من أجل أن تفهموا هذا الكتاب، وفيه دلالة على أنَّ لغة العرب ستبقى إلى قيام الساعة مهما كادها من كادها، وأراد إلغاءها.

◉ **قوله: وقد حمى الله تعالى هذا القرآن العظيم من التغيير والزيادة والنقص والتبديل:** يعني قد تكفل الله عز وجل بحفظ كتابه وحماه من أن تمتد إليه يد عابث أو محرف بزيادة أو نقصان، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وَقَدْ وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَوْصَافٍ كَثِيرَةٍ ، تَدُلُّ عَلَى عَظَمَته وَبَركَته وَتَأْثِيرِه وَشُمُولِهِ ، وَأَنَّهُ حَاكِمٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ الْكُتُبِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق:١]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة:٧٧]، ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩].

◉ **قوله: وقد وصفه الله تعالى بأوصاف كثيرة:** ذكر المؤلف هنا شيئًا من خصائص وصفات هذا الكتاب العظيم منها:

* **الصفة الأولى:** أنَّه مُنزَّل من عند ربِّ العزة والجلال، قد تكلَّم به سبحانه وتعالى حقيقة.

* **الصفة الثانية:** أنَّه قرآن عربي نزل بلغة العرب؛ وذلك لأنَّ اللغة العرب أوسع الألسنة، ولغة العرب أكثرها انتشارًا، ولغة العرب هي الجامعة لكثير من الأساليب التي لا توجد في لغات أخرى، ففي لغة العرب من الدلالات وأنواع المفاهيم ما لا يوجد في غيرها من اللغات، وفي لغة العرب من المعاني البديعة ما لا يوجد في كثير من اللغات.

* **الصفة الثالثة:** أنَّه محفوظ قد حماه الله جلَّ وعلا، فإنَّ هذا الكتاب قد تكفَّل رب العالمين بحفظه، فلا يتمكن أحدٌ من تغييره، أو من الزيادة فيه، أو النقص. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] والمراد بالذكر

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤-١٢٥]، ....

هنا: كتاب الله جلَّ وعلا، فقد تكفَّل الله بحفظ هذا الكتاب؛ وذلك أنه كانت الكتب السابقة قد أوِكل حفظ ما فيها إلى أهلها، إلى أهل تلك الملل، فلم يحفظوها، وحرَّفوا فيها. قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]، فأُوكِل الحفظ إليهم في الكتب السابقة.

أمَّا هذا الكتاب العظيم، القرآن الكريم فقد تكفَّل الله بحفظه؛ وذلك لأنَّ الله عزَّ وجلَّ أنزل هذا الكتاب ليبقى، فتكفَّل بحفظه حتى يبقى إلى قيام الساعة. ومن هنا لم يتمكن أحد من تغيير هذا الكتاب تغييرًا ينطلي على أهل الإسلام ويخفى عليهم، نعم، قد توجد محاولات لتغيير شيء من آيات الكتاب، لكنَّها لا تنطلي على أهل القرآن، ويكتشفها الخلق.

ومن السُّنن الكونية في هذا أنَّ من حاول تبديلاً لكتاب الله قمعه الله عزَّ وجلَّ، وأمات محاولاته، وهتك ستره، وفضح أمره.

* **الصفة الرابعة من صفات هذا الكتاب:** أنَّه مبارك، فيه نماء للعباد، وزيادة لأحوالهم، يُبارك الله للعباد فيه متى ارتبطوا به، يُبارك لهم في عقولهم،

﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، ﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٢]. وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٨].

وتصوراتهم، يُبارك لهم في أبدانهم، يُبارك لهم في أموالهم، وجميع أحوالهم. قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢].

* **الصفة الخامسة:** أنَّه مؤثِّر، فإذا استمع له المستمع بإنصات، وتأمَّل وتفكر في معاني آياته؛ أثَّر ذلك في نفسه، وانظر هذا جليًّا في سيرة أعداء الله في عهد النبوة، لَمَّا تُقرأ عليهم آيات القرآن يحتارون فيها، وتؤثِر في نفوسهم أعظم التأثير، ولذلك قال سبحانه: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، وقال سبحانه: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]؛ ولذلك نجد عند أهل القرآن من الطمأنينة والسكينة، وتلقي المصائب العظيمة، والابتلاء الكبير بقلوب هادئة مطمئنة راضية بقضاء الله ما لا نجده عند غيرهم.

* **الصفة السادسة:** أنَّه شامل، ما من شيء إلا وفي كتاب الله حكمه فإننا إذا نظرنا في الآيات القرآنية، وفي القرآن وجدناه شاملاً، لم يترك شيئًا من أحوال الناس إلى قيام الساعة، إلا وقد شمله بأحكامه؛ ولذلك قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]. إذا عرضنا أحوال الناس

ومشكلاتهم وما يعرض لنا من قضايا على كتاب الله وجدنا في كتاب الله ما هو حلٌّ لها، وكأنَّه إنَّما أُنزل في يومنا هذا ليتحدث عن أمرنا وشأننا الذي راجعنا الكتاب من أجله.

* **الصفة السادسة من صفات هذا الكتاب:** أنَّه ناسخ للكتب السابقة، وحاكمٌ عليها كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٨].

* **الصفة السابعة:** أنَّ ربَّ العزة والجلال يجعل لأصحابه، ولأهله مكانة ومنزلة، فهم المُعظَّمون، وهم الذين لهم المجد، ولهم الثناء الحسن؛ فإنَّ الله وصف هذا الكتاب بأنَّه القرآن العظيم، والقرآن المجيد، فهذه الصفات للقرآن يستفيدها أصحاب القرآن منه.

* **الصفة الثامنة:** أنَّ اتباع هذا الكتاب والسير على طريقته كما أنَّها من أسباب رضا رب العالمين، هي من أسباب الرحمة، ونزول الخيرات في الدنيا، وابتعاد المشاكل، كما قال سبحانه: ﴿فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وكما قال جلَّ وعلا: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، **[أَقْوَمُ]** معناها مأخوذ من القوامة، فهو يقيم أحوال أصحابه، ويجعلها على أحسن الطرائق والمناهج.

فإن قال قائل: إنَّ بعض الناس إذا استمع لهذا القرآن زاد في عدائه للإسلام وأهله، وزاد في فسقه وفجوره.

فنقول في هذا: إنَّ من نظر إلى القرآن بعناد، وبتكبر، أو بالمضادة؛ فإنَّ

الله جلَّ وعلا يجازيه على سوء عمله، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، ومن هنا فإنَّهم لا يهتدون إلى حقيقته، ولا يسيرون معه، وقد يُقدِّمون الأمور الدنيوية على اتباع هذا الكتاب يظنون أنَّ الدنيا تحصل لهم بمخالفته، والحقيقة أنَّ الدنيا لا تحصل إلا باتباعه؛ فإنَّه ولو حصل شيء من الأمور الدنيوية للمضادين للكتاب؛ لكنَّهم لا ينتفعون بها على وجه الكمال، وإنَّما الذي ينتفع بها تمام الانتفاع هم أصحاب هذا الكتاب، قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ومن هنا قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، في هذه الآية أنَّ الإيمان يزيد بسماع آيات هذا الكتاب والعمل بها. وأنَّ الإيمان ليس على رتبة واحدة، بل هو على رُتب متفاوتة، وأنَّ أهله يتفاضلون. وقوله: ﴿وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، أي: تأتيهم الأخبار السَّارة، والبشارات الطيبة، ففيه دلالة على أنَّ أهل الإيمان بسماعهم للكتاب وعملهم به يستبشرون، أي: تأتيهم البشارات تلو البشارات.

فإذا كان الإنسان مريضاً لم يجد الطعم الجيد في الطعام الحسن لمرضه لا لعيب في الطعام، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ أي: مرض الشبهات، ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ فالرجس الذي لديهم جعلهم لا ينتفعون بهذا الكتاب، ﴿وَمَاتُواْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٥].

* **الصفة التاسعة:** ومن خصائص هذا الكتاب، أنَّه يُقوِّي النفوس على

....

مجاهدة العدو، يستمع المؤمنون لآية من آيات كتاب الله، فيتقوون، ويكون سببًا من أسباب انتصارهم على العدو بإذن الله تعالى.

* **الصفة العاشرة:** أن هذا الكتاب فيه الحجج الواضحة البيِّنة التي ترد على جميع الشُّبَه، ما من شُبهة يثيرها الناس في أي عصر من العصور إلا وفي كتاب الله حلُّها وكشفها والجواب عنها؛ ولذلك قال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ﴾ أي: بهذا القرآن ﴿جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]، سواءً كان جهاد البدن، أو جهاد الحجج، والإقناع. وقوله: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ لأنَّ الكافرين يريدون من أهل الإيمان أن يتركوا دينهم وكتابهم، وأن لا يسيروا على مقتضى أدلتهم الشرعية كتابًا وسُنَّة، فنهى جلَّ وعلا النبي ﷺ عن طاعتهم في ذلك.

* **الصفة الحادية عشرة:** أنَّ الهدى معلقٌ به، فمن سار على هديه، وتمسك به، وطلب الهدى فيه؛ حصَّل طريق الهدى، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

* **الصفة الثانية عشرة:** أنَّه المصدر الأصيل للأحكام الشرعية، الأحكام الشرعية نؤخذ من كتاب الله عزَّ وجلَّ، وتؤخذ من الأدلة التي دلَّ على حجيتها كتاب رب العالمين، قال سبحانه: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١].

وخصائص كتاب الله كثيرة متعددة، ما ذكره المؤلف هنا نماذج منها، ولعلنا نشير إليها في موضع لاحق.

وَسنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ مصدرُ تَشْريعٍ أَيْضًا كَمَا قَرَّرَهُ الْقُرْآنُ ، قَالَ اللَّـهُ تَعَالَى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

◉ **قوله: وسُنَّة النبي ﷺ مصدر تشريع أيضًا كما قرره القرآن:** أي: أن سُنَّة النبي ﷺ دليل شرعي فهي كذلك أيضًا مصدر تشريع تؤخذ منه الأحكام الشرعية، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قد أمر باتباع هذا النبي ﷺ، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وكما قال جلَّ وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤٦] في نصوص كثيرة تأمر بطاعة الله، وطاعة رسوله. وقال سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، عن أمره، يعني: عن أمر النبي ﷺ.

فالمقصود: أنَّ السُّنَّة من مصادر التشريع، وقد دل عليها كتاب الله جلَّ وعلا، وهناك مصادر تشريع أخرى مثل الإجماع، والاستصحاب قد دلت عليها نصوص قرآنية، أو نبوية.

والأحكام ترجع إلى كتاب الله عزَّ وجلَّ إمَّا بحديثه عن هذه الأحكام أصالة، أو بتقرير الدليل الدال على أحكامها.



نُزُولُ الْقُرْآنِ:

نَزَلَ الْقُرْآنُ أَوَّلَ مَا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي رَمَضَانَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر:١] ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان:٣-٤]. ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة:١٨٥].

هذا الفصل فيه عدد من المسائل:

المسألة الأولى: أنَّ القرآن مُنزَّل من عند الله عزَّ وجلَّ، وقد تواترت النصوص بإثبات هذا المعنى، قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقال جلَّ وعلا: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وفي هذا إثبات أنَّ القرآن من عند الله عزَّ وجلَّ، فهو المتكلم به سبحانه وتعالى حقيقة، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وفي هذا أيضًا إثبات صفة العلو لله جلَّ وعلا، وقد تواترت النصوص بإثبات هذه الصفة كما دلَّ عليها الفطرة، والعقل.

المسألة الثانية: أنَّ أول ما نزل القرآن في ليلة القدر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وليلة القدر ليلة من ليالي شهر رمضان، هي في العشر الأواخر منه، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣]، والمراد بهذه الليلة المباركة ليلة القدر بدلالة الآية الأخرى، وليس المراد بها ليلة النصف من شعبان، ولا ليلة محرم، ولا غيرها، إنَّما المراد بها ليلة القدر، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فدلَّ هذا على أنَّ نزول القرآن كان في شهر رمضان.

وَكَانَ عُمْرُ النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلَ مَا نَزَلَ عَلَيْهِ أَرْبَعِينَ سَنَةً عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وَعَطَاءٍ، وَسَعِيدِ بِنْ المسيِّب، وَغَيْرِهِمْ. وَهَذِهِ السِّنُّ هِيَ الَّتِي يَكُونُ بِهَا بُلُوغُ الرُّشْدِ وَكَمَالُ العَقْلِ وَتَمَامُ الإِدْرَاكِ.

وقد اختلف أهل العلم في بيان المراد بهذه الآيات على قولين مشهورين:

القول الأول: أنَّ المراد إنزال القرآن إلى السماء الدنيا في بيت العزة، كما ورد ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال به جمهور أصحابه.

القول الثاني: أنَّ المراد ابتدأ نزول القرآن حيث كان في ليلة القدر، ونزل بعد ذلك منجَّمًا، وهذا قاله جمهور الصحابة ﷺ.

وقد وقف العلماء من هذا الخلاف موقفين:

الأول: موقف من يقول: نُرجِّح قول الجمهور؛ لأنَّ إثبات أنَّ القرآن نزل كاملاً في ليلة واحدة إنَّما قال به صحابيٌّ واحد، ونحن لا نثبت الشيء بناءً على قول صحابي واحد متى خالفه غيره من الصحابة.

الثاني: موقف من يقول: لا يمتنع أن يكون الأمران ثابتين، فيكون جبريل قد نزل بالقرآن إلى السماء الدنيا في ليلة القدر، ثم بعد ذلك يكون جبريل عليه السلام قد سمع القرآن من ربِّ العزة والجلال، فبلَّغه إلى الناس، ولعل هذا القول أظهر فبه تجتمع الأقوال، ولا يكون هناك تناقضٌ أو تضادٌّ بينها.

المسألة الثالثة: عُمر النبي ﷺ وقت إنزال القرآن: وأنَّه كان عمره أربعين سنة على المشهور عند أهل العلم.

وَالَّذِي نَزَلَ بِالْقُرْآنِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جِبْرِيلُ أَحَدُ الْمَلائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ الْكِرَامِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ الْقُرْآنِ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢- ١٩٥].

وَقَدْ كَانَ لِجِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ مِنْ الصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ الْعَظِيمَةِ، مِنْ الْكَرَمِ وَالْقُوَّةِ وَالْقُرْبِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَكَانَةِ وَالاحْتِرَامِ بَيْنَ الْمَلائِكَةِ ، وَالأَمَانَةِ وَالْحَسَنِ وَالطَّهَارَةِ ؛ مَا جَعَلَهُ أَهْلاً لأَنْ يَكُونَ رَسُولَ اللَّهِ تَعَالَى بِوَحْيِهِ إِلَى رُسُلِهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩- ٢١]، **وقال:** ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٥-٧].

وَقَالَ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢].

وَقَدْ بَيَّنَ اللَّه تَعَالَى لَنَا أَوْصَافَ جِبْرِيلَ الَّذِي نَزَلَ بِالْقُرْآنِ مِنْ عِنْدِهِ وَتَدُلُ عَلَى عِظَمِ الْقُرْآنِ وَعِنَايَتِهِ تَعَالَى بِهِ فَإِنَّهُ لا يُرْسِلُ مَنْ كَانَ عَظِيمًا إِلا بِالأُمُورِ الْعَظِيمَةِ.

لماذا اختيرت هذه السن؟

لأنَّ هذه السِّن وقت بلوغ الأشد، ويحصل بها تمام الإدراك، ويكون عند الإنسان فيها من الخبرة والرأي ما يجعله مؤهلاً لحمل الرسالة.

المسألة الرابعة: من نزل بالقرآن؟: الذي نزل بالقرآن هو جبريل عليه السلام، وقد جاءت النصوص بفضل جبريل، وبيان منزلته، وكانت اليهود

....

يعادون جبريل بزعمهم، وينافرونه، وقد قال جلَّ وعلا: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقد جاءت النصوص بالثناء على جبريل عليه السلام بصفات كثيرة، منها عِظَم خلقه عليه السلام، وقد ورد أنَّ له ستمائة جناح[1]، وقد وصفه الله بأنَّه ذو قوة، وبأنَّه مكين عند ربه، وأنَّه مطاع، وأنَّه أمين، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩]، المراد بذلك: قول جبريل، وليس المراد أنَّه المتكلم به، وإنَّما المراد أنَّه الناقل له، فإنَّ القول قد يُنسب إلى المتكلم به، وقد يُنسب إلى الناقل له؛ ولذلك قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ وهو جبريل عليه السلام، ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ أي: من الله؛ لأنَّه كلام الله حقيقة، ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أي: ليس فيه باطل ولا مرية، ﴿لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [النحل: ١٠٢] أي: أن نزول هذا القرآن من أسباب ثبات المؤمنين على الخير والهدى.



---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٦) ومسلم (١٧٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ».

أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ القُرآنِ:

أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ القُرآنِ عَلَى وَجهِ الإِطلاقِ قَطعًا الآياتُ الخَمسُ الأُولَى مِن سُورَةِ العَلَقِ، وَهِيَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ * ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ * ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ * عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ١- ٥].

◙ **قوله: أول ما نزل من القرآن:** إنَّ أولية الإنزال قد تكون على جهة الإطلاق، وقد تكون على جهة النسبية، فأمَّا أول ما نزل على الإطلاق، فهو أول سورة [العلق]، ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] إلى خمس آيات منها، وذلك أنَّه قد ورد في الصحيحين أنَّ النبي ﷺ كان يتعبَّد الليالي ذوات العدد في غار حراء، فجاءه الملك، فقال: اقرأ، قال: «**مَا أَنَا بِقَارِئٍ**» ... الحديث[(١)]، يعني: أنني لا أعرف القراءة.

أمَّا أول ما نزل من القرآن على جهة النسبية فهذا يختلف باختلاف النسب التي يجري الكلام عليها، فهناك مثلاً:

- نسبية متعلقة بمكان، كأول ما نزل بالمدينة[(٢)].

- ونسبية متعلقة بالزمان، كقول بعضهم: أول ما نزل بعد سورة الأحزاب كذا، وهناك أول ما نزل في الحج، آية كذا.

- وهناك نسبية متعلقة بالموضوع، فيكون هناك موضوع من الموضوعات نزلت فيها آيات متعددة، فيقول الصحابي: أول ما نزل من القرآن

---

(١) أخرجه البخاري (٣) ومسلم (١٦٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٦٩) وأبو داود (٧٨٦) والترمذي (٣٠٨٦) والنسائي في الكبرى (٧/ ٢٥٣).

ثُمَّ فَتَرَ الوَحْيُ مُدَّةً، ثُمَّ نَزَلَت الآيَاتُ الخَمْسُ الأُولَى مِنْ سُورَةِ المدثر، وَهِيَ قَوْلهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ١-٥]. فَفِي الصَّحِيحَيْنِ- صَحِيحُ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فِي بَدْءِ الوَحْيِ، قَالَتْ: حَتَّى جَاءَهُ الحَقُّ، وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاء، فَجَاءَهُ المَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَنَا بِقَارِئ» يَعْنِي: لَسْتُ أَعْرِفُ القِرَاءَةَ، فَذَكَرَ الحَدِيثَ، وَفِيهِ ثُمَّ قَالَ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ * ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ * ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ * عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١- ٥][(١)].

في الحرب[(٢)]، يعني: في هذا الموضوع. ومن أمثلته، قول بعض الصحابة: أول ما نزل في القرآن، يعني: في شأن الخمر، قوله تعالى: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾[(٣)] [النحل: ٦٧]، وقول الآخر: أول ما نزل في القرآن، يعني: في شأن اليتامى قوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، حتى تحرَّجوا من ذلك، وسألوا النبي ﷺ، فنزل قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾[(٤)] الآية [البقرة: ٢٢٠].

◉ **قوله: "ثم فتر الوحي مدة"**: أي: أنَّ النبي ﷺ بعد أن نزلت عليه سورة [العلق] توقف الوحي عنه مدة من الزمان، فـ "فتر" يعني: توقف، ثم نزلت الآيات الخمس الأولى من سورة [المدثر]، وذكر المؤلف حديث جابر في هذا، ثم ذكر حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأنَّ بعضهم يقول:

---

(١) سبق قريباً.

(٢) انظر: الدر المنثور (٥٢/٤).

(٣) في الدر المنثور (١٦٠/٣) وفيه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ﴾ [البقرة: ٢١٩].

(٤) أخرجه ابن المنذر وابن جرير كما في الدر المنثور (١٦٠/٣).

وَفيهمَا عَنْ جَابِرٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الوَحْيِ: «بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ» فَذَكَرَ الحَدِيثَ، وَفِيهِ، فَأَنْزَلَ اللّه تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ١-٥][1]. وثمَّتَ آياتٌ يُقَالُ فيهَا: أَوَّلُ مَا نَزَلَ، وَالمُرَادُ أَوَّلُ مَا نَزَلَ بِاعْتِبَارِ شَيْءٍ مَعَين، فتكُونُ أَوَّلِيَّةً مُقَيَّدَةً مِثْلُ: حَدِيث جَابِرٍ ﷺ فِي الصَّحِيحَيْنِ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بنِ عَبْد الرَحْمَنِ سَأَلَهُ: أَيُّ القُرآن أُنْزِلَ أَوَّلَ؟ قَالَ جَابِرٌ ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر:١] قَالَ أَبُو سَلْمَةُ: أُنْبِئْتُ أَنَّهُ ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق:١] فَقَالَ جَابِر: لا أُخْبِرُكَ إِلا بِمَا قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «جَاوَرْتُ فِي حِرَاءٍ، فَلَمَّا قَضَيْتُ جِوَارِي هَبَطْتُ» فَذكَرَ الحَدِيثَ وَفِيه: «فَأَتَيتُ خَدِيجَةَ فَقُلْتُ: دَثِّرُونِي، وَصُبُّوا عَلَيَّ مَاءً بَارِدًا، وَأُنْزِلَ عَلَيَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر:١] **إلى قوله:** ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ١-٥]»[2]. فَهَذِهِ الأَوَّلِيَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا جَابِرٌ ﷺ بِاعْتِبَارِ أَوَّلِ مَا نَزَلَ بَعْدَ فَتْرَةِ الوَحْيِ، أَوْ أَوَّلِ مَا نَزَلَ فِي شَأْنِ الرِّسَالَةِ؛ لأَنَّ مَا نَزَلَ مِنْ سُورَةٍ اقْرَأْ ثَبَّتَتْ بِهِ نُبُوَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا نَزَلَ مِنْ سُورَةِ المدثر ثَبَّتَتْ بِهِ الرِّسَالَةُ فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ **[المدثر:٢].**

أول ما أُنزل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، أي: بعد فترة الوحي، فهذه أولية من جهة الزمان.

◉ **قوله: "لأنَّ ما نزل من سورة اقرأ ثبتت به نبوة النبي ﷺ وما نزل من سورة المدثر ثبتت به الرسالة":** لأنَّ قوله: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١]،

---

(١) أخرجه البخاري (٤) ومسلم (١٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٢٢) ومسلم (١٦١).

وَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ العِلْمِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نُبِئَ بِـ ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق:١] وَأُرْسِلَ بِـ ﴿ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر:١].

فقوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ فعل أمر، وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ﴾ أي: من أصل مادته، وهو العلقة التي تكون في أول حياة الجنين، وقيل: المراد به النطفة، وقيل: المراد به ماء الرجل. ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ﴾ ؛ لأنَّه قد تكرَّم على الناس بكونه قد علَّمهم، ثم قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١] المراد بها: المتغطي الذي غطَّى نفسه، ﴿قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾ [المدثر: ٢] أي: خوِّف الناس من الله، ومن عقوبته، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾ [المدثر: ٣]، ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾ [المدثر: ٤] أي: أبعد عنها مظاهر الشرك، أو أبعد عنها النجاسات، ﴿وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾ [المدثر: ٥] أي: الأصنام، اتركها، ولا تلتفت إليها لا بعبادتك، ولا بقلبك.

◉ **قوله: "ولهذا قال أهل العلم: إن النبي ﷺ نبئ بـ ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق: ١] وأرسل بـ ﴿ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]"**: وفي هذا دلالة على أنَّ مرتبة النبوة مغايرة لرتبة الرسالة، وأنَّهما ليسا على رتبة واحدة خلافاً لما يقوله بعض الناس، بل هما رتبتان مختلفتان، ويدل على هذا قوله تعالى عن عدد من أنبيائه كموسى عليه السلام: ﴿وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا﴾ [مريم: ٥١]، مما يدل على المغايرة بين وصف الرسالة ووصف النبوة، وإلاَّ لما صحَّ أن يؤتى بأحد الوصفين بعد الآخر، ولكان تكرارًا لا فائدة منه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]، فدلَّ هذا على الفرق بين الرسول وبين النبي، وقد جاء في حديث من أذكار النوم، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ**

....

عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلاَّ إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ». قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: «**اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ**»، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قَالَ: «**لاَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧) ومسلم (٢٧١٠).

ينقسم نزول القرآن إلى قسمين:

الْقِسْمُ الأَوَّلُ: ابْتِدَائِيٌّ: وَهُوَ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ نُزُولَهُ سَبَبٌ يَقْتَضِيه، وَهُوَ غَالِبُ آيَاتِ الْقُرْآن، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [التوبة:٧٥]... الآيَاتُ فَإِنَّهَا نَزَلَتْ ابْتِدَاءً فِي بَيَانِ حَالِ بَعْضِ الْمُنَافِقِينَ، وَأَمَّا مَا اشْتَهَرَ مِنْ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ثَعْلَبَةَ بْنِ حَاطِبٍ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ، ذَكَرَهَا كَثِيرٌ مِنْ الْمُفَسِّرِينَ، وَرَوَّجَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْوُعَّاظِ، فَضَعِيفٌ لا صِحَّةَ لَهُ[(١)].

قسَّم المؤلف آيات القرآن إلى قسمين:

القسم الأول: ابتدائي، بأن لا يكون لإنزاله سبب، وقال بأنَّه هو غالب آيات القرآن، ومثَّل له بقوله عز وجل: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [التوبة: ٧٥]، والظاهر في هذا أنَّ هذه الآية نزلت على سبب؛ لأنَّه قال: ﴿وَمِنْهُمْ﴾ أي: من المنافقين، وهو في وصف أحوالهم، سواءً كان هذا المذكور في هذه القصة التي هي في معجم الطبراني بسند فيه متروك، وهو ضعيف جدًّا، أو قصة أخرى لم تنقل إلينا؛ ولذلك فإنَّ بعض الآيات يكون لنزولها سبب، فتُنقل الآية لكن لا يُنقل السبب، ويُكتفى بنقل الآية عن نقل سببها؛ ولذلك ذهب طائفة من أهل العلم إلى أنَّ آيات القرآن نزلت على أسبابٍ وجدت، قدَّرها الله عزَّ وجلَّ، وخلقها من أجل أن تكون سببًا من أسباب نزول هذه الآيات؛ ولذلك ورد عن جماعة

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٢١٨) وفيه علي بن يزيد الألهاني، متروك، ومعان بن رفاعة لين الحديث.

اَلْقِسْمُ الثَّانِي: سَبَبِي: وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ نُزُولَهُ سَبَبٌ يَقْتَضِيهِ.
وَالسَّبَبُ:

أ - إِمَّا سُؤَالٌ يُجِيبُ اللَّهُ عَنْهُ، مِثْلُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٨٩].

ب - أَوْ حَادِثَةٌ وَقَعَتْ تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ وَتَحْذِيرٍ ، مِثْلُ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة:٦٥] اَلآيَتَيْنِ نَزَلَتَا فِي رَجُلٍ مِنْ الْمُنَافِقِينَ قَالَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فِي مَجْلِسٍ: مَا رَأَيْنَا مِثْلَ قُرَّائِنَا هَؤُلاءِ أَرْغَبَ بُطُونًا، وَلا أَكْذَبَ أَلْسُنًا، وَلا أَجْبَنَ عِنْدَ اللِّقَاءِ. يَعْنِي: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ ، فَجَاءَ الرَّجُلُ يَعْتَذِرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيُجِيبُهُ: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ (١) [التوبة:٦٥].

من الصحابة أنَّهم قالوا: إنَّ القرآن قد قُسِّم على الحوادث(٢)، فدلَّ هذا على أنَّ آيات القرآن إنَّما تنزل بسبب سواءً كان هذا السبب طلبًا كما في قصة أهل الكهف، فإنَّها نزلت إجابة لطلب من سأل النبي ﷺ عن قصتهم.

أو كانت لتسلية النبي ﷺ؛ لئلا تفتر نفسه في الدعوة إلى الله، ويستفيد من ذلك الدعاة بعده بالاستمرار على الدعوة إليه جلَّ وعلا، وأن لا يلتفتوا إلى أولئك المخذِّلين، وأولئك المعاندين والمعادين للإسلام وأهله.

القسم الثاني: سببي: يعني أن يكون سبب نزول القرآن حادثة، تحتاج

---

(١) أخرجه ابن جرير (١٤/٣٣٣) وابن أبي حاتم (٦/١٨٢٩) في التفسر.

(٢) انظر: الدر المنثور (٦/٢٥٣).

ج- أَوْ فِعْلٌ وَاقِعٌ يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ حُكْمِهِ، مِثْلُ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾[1] [المجادلة:١].

إلى بيان حكمها، وهذا في مواطن كثيرة، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]، فهذه نزلت تحذيرًا من مقالة هؤلاء المنافقين، وتخويفًا لهم بالله عز وجل[2]، وهكذا أيضًا آية التيمم نزلت في قصة وحادثة بعينها في عهد النبوة[3]؛ ولذلك فإنَّ الأظهر أنَّ آيات القرآن نزلت لأسباب إمَّا لجواب شبهة كانت موجودة في ذلك الزمان، أو لجواب سؤال، أو لبيان حكم في حادثة، أو للتحذير من بعض المظاهر الموجودة عندهم، وأنَّه ليس هناك ما ليس لها سبب، لكن قد يُنقل لنا السبب بواقعة معينة، وقد يكون السبب مفهومًا من الآية، وقد لا يكون في نقل السبب فائدة؛ ولذا لم ينقلوه لنا، ونحو ذلك.



---

(١) أخرجه أحمد (٤٦/٦) والنسائي (١٦٨/٦) وابن ماجه (٢٠٦٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

كما أخرجه أحمد (٤١٠/٦) وأبو داود (٢٢١٤) من حديث خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها.

(٢) انظر: الدر المنثور (٢٤٠/٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٣١) ومسلم (٣٦٧).

فَوَائِدُ مَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النُّزُولِ:

مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ النُّزُولِ مُهِمَّةٌ جِدًّا ؛ لأَنَّهَا تُؤَدِّي إِلَى فَوَائِدَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا:

١ - بَيَانُ أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَذَلِكَ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ الشَّيْءِ ، فَيَتَوَقَّفُ عَنْ الْجَوَابِ أَحْيَانًا، حَتَّى يَنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، أَوْ يَخْفَى الأَمْرُ الْوَاقِعُ ، فَيَنْزِلُ الْوَحْيُ مُبَيِّنًا لَهُ.

مِثَالُ الأَوَّلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]. فَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: أَنَّ رَجُلاً مِنْ الْيَهُودِ، قَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ، وَفِي لَفْظٍ : فَأَمْسَكَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ شَيْئًا، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتَ مَقَامِي، فَلَمَّا نَزَلَ الْوَحْيُ قَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] الآية(١).

ذكر المؤلف هنا الفوائد المترتبة على معرفة أسباب النزول، وذكر أنَّ من الفوائد:

أولاً: أن نعرف أنَّ هذا القرآن نزل من عند الله ؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يحكم في الحوادث ابتداءً، بل توقف حتى نزل إليه الوحي بحكم هذه النوازل، مما يدل على أنَّ هذا الوحي النازل ليس من عنده نفسه، وإنَّما هو من عند الله جلَّ وعلا، ومن المعلوم أنَّ من طبيعة الإنسان خصوصًا الراغب في العلو أن يدَّعي معرفة كل شيء، فكون النبي ﷺ يتوقف حتى ينزل إليه القرآن، دليل على أنَّ هذه الشريعة المباركة من عند الله، وأنَّ هذا القرآن هو كلام رب العزة والجلال.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٥) ومسلم (٢٧٩٤).

وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]، فَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ، أَنَّ زَيْدَ بنَ أَرْقَم ﷺ، سَمِعَ عَبْدَ الله بن أُبَيٍّ رَأْسَ الْمُنَافِقِينَ يَقُولُ ذَلِكَ، يُرِيدُ أَنَّهُ الأَعَزُّ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الأذل، فَأَخْبَرَ زَيْدٌ عَمَّهُ بِذَلِكَ، فَأَخْبَرَ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ زَيْدًا فَأَخْبَرَهُ بِمَا سَمِعَ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى عَبْد الله بنْ أَبِيٍّ وَأَصْحَابِهِ، فَحَلَفُوا مَا قَالُوا، فَصَدَّقَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ زَيْدٍ فِي هَذِهِ الآيَةِ؛ فَاسْتَبَانَ الأَمْرُ لِرَسُول الله ﷺ(١).

٢ - بَيَانُ عِنَايَةِ اللَّه تَعَالَى بِرَسُولِه ﷺ فِي الدِّفَاعِ عَنْهُ. مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان:٣٢]، وكَذَلِكَ آيَاتُ الإفك؛ فَإِنَّهَا دِفَاعٌ عَنْ فِرَاشِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَطْهِيرٌ لَهُ عَمَّا دَنَّسَهُ بِهِ الأَفَّاكُون.

ثانياً: أنَّ المرء يعرف معاني الآية القرآنية التي نزلت بسبب هذه الحادثة التي وقعت في عهد النبوة، فإنَّ الإنسان إذا اطّلع على الآية ولم يعرف سببها فقد يُنزلها على غير المراد منها، كما ذكر المؤلف في آية البقرة فيما يتعلق بالصفا والمروة. ومثله قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤]، فهنا قد يقول قائل هذه الآية فيما ارتبنا فيه. أمَّا إذا لم يكن هناك ريبة ولا شك فلا يدخل فيها، فيقال إن قوله: ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾ المراد بها يفسِّره سبب نزول هذه الآية، وهو أنَّهم شكوا في شأن المرأة التي تكون كبيرة لا تحيض؛ فنزلت الآية في بيان أنَّ من كانت كذلك فعدتها ثلاثة أشهر.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٠٠) ومسلم (٢٧٧٢).

٣- بَيَانُ عِنَايَةِ اللّه تَعَالَى بِعِبَادِهِ فِي تَفْرِيجِ كُرُبَاتِهِمْ وَإِزَالَةِ غمومهم. مِثَالُ ذَلِكَ: آيَةُ التيمم، فَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ، أَنَّهُ ضَاعَ عِقْدٌ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَهِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ لِطَلَبِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَشَكَوْا ذَلِكَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَذَكَرَ الحَدِيثَ وَفِيهِ: فَأَنْزَلَ اللهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ فتيمموا، فَقَالَ أُسيدُ بنِ حُضير: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ. وَالحَدِيثُ فِي البُخَارِيِّ مُطَوَّلاً[(١)].

٤- فَهْمُ الآيَةِ عَلَى الوَجْهِ الصَّحِيحِ. مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة:١٥٨] أَي: يَسْعَى بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة:١٥٨] أَنَّ غَايَةَ أَمْرِ السَّعْيِ بينهما، أَنْ يَكُونَ مِنْ قِسْمِ المُبَاحِ، وَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَأَلْتَ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ عَنْ الصَّفَا وَالمروة، قَالَ: كُنَّا نَرَى أَنَّهُمَا مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الإِسْلامُ أَمْسَكْنَا عَنهُمَا، فَأَنْزَلَ اللّه تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٥٨]..

وأيضًا عندما يطّلع الإنسان على قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] يقع في إشكال ما المراد بالهدي؟ هل يُجزئ فيه سُبع البدنة، أو نحو ذلك؟ ينظر في سبب نزول هذه الآية؛ فيجد أنَّ سبب نزولها حادثة كعب ابن عجرة، ويجد أنَّ النبي ﷺ قال له: «انْسُكْ بِشَاةٍ»[(٢)]، أي: اذبح شاة.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤) ومسلم (٣٦٧).
(٢) أخرجه البخاري (١٨١٤) ومسلم (١٢٠١).

إلى قَوْلِهِ: ﴿أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة:١٥٨] (١)، وَبِهَذَا عُرِفَ أَنَّ نَفْيَ الجُنَاحِ لَيْسَ المُرَادُ بِهِ بَيَانَ أَصْلِ حُكْمِ السَّعْيِ، وَإِنَّمَا المُرَادُ نَفْيُ تَحَرُّجِهِمْ بِإِمْسَاكِهِمْ عَنْه، حَيْثُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُمَا مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ، أَمَّا أَصْلُ حُكْمِ السَّعْيِ فَقَدْ تَبَيَّنَ بِقَولِهِ: ﴿مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٥٨].

ثالثاً: من فوائد معرفة أسباب النزول أن لا نخصص سبب النزول من اللفظ العام، فإنَّ الآية العامة قطعية الدلالة في سبب النزول؛ وبالتالي لا يصح لنا أن نخصص صورة السبب من اللفظ العام.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٩٦) ومسلم (١٢٧٨).

عُمُومُ اللَّفْظِ وَخُصُوصُ السَّبَبِ:

إِذَا نَزَلَتْ الآيَةُ لِسَبَبٍ خَاصٍ، وَلَفظُهَا عَامٌ كَانَ حُكْمُهَا شَامِلاً لِسَبَبِهَا، وَلِكُلِّ مَا يَتَنَاوَلُهُ لَفْظُهَا؛ لأَنَّ القُرْآنَ نَزَلَ تَشْرِيعًا عَامًّا لِجَمِيعِ الأُمَّةِ فَكَانَتْ العِبْرَةُ بِعُمُومِ لَفْظِهِ لا بِخُصُوصِ سَبَبِهِ.

◉ **قوله: عموم اللفظ وخصوص السبب:** الألفاظ التي ترد في النصوص منها ما يكون خاصًا، ومنها ما يكون عامًا. وألفاظ العموم لها صيغ محددة، فإذا ورد شيء من هذه الصيغ قيل بأنَّ الآية عامة، من أمثلة ذلك:

أولاً: لفظ [كل]، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

ومثال ذلك لفظ: [كافة] كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨].

ثانياً: من ألفاظ العموم ما كان مسبوقًا بـ [ال] الجنسية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢ -٣].

ثالثاً: الألفاظ المبهمة، مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧].

ومن علامات كون اللفظ من ألفاظ العموم أن يأتي بعده استثناء، فإذا جاءنا اللفظ العام وكان سببه خاصًا، فحينئذٍ هل نقول: إنَّ العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟

الأسباب التي تنزل، أو ترد الآيات من أجلها على نوعين:

مثَالُ ذَلكَ: آيَاتُ اللِّعَان، وَهِيَ قَولهُ تعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ﴾ إلَى قَوْلِـه: ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النـور: ٦-٩] فَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهمَا -: أَنَّ هِلالَ بنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَه عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بشَرِيك بن سَحْمَاء، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «البَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَقَالَ هِلالٌ: وَالَّذِي بَعَثَك بِالحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلَيُنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبْرِئُ ظَهْرِي مِنَ الحَدِّ، فَنَزَلَ جِبرِيلُ وَأَنزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ [النور:٦] **فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ:** ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور:٩]... الحديث[١]، فَهَذِه الآيَاتُ نَزَلَتْ بِسَبَبِ قَذْفِ هِلال بنِ أُمَيَّة لامْرَأَتِهِ، لَكِنَّ حُكْمَهَا شَامِلٌ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، بِدَلِيلِ مَا رَوَاهُ البُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ ﷺ، أَنَّ عُوَيْمِرَ العَجْلانِيَّ، جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، رَجُلٌ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِه رَجُلاً أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ أَنْزَلَ اللهُ القُرآنَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ»، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بالمُلاعَنَةِ بِمَا سَمَّى اللهُ فِي كِتَابِهِ، فَلاعَنَهَا، .. الحَدِيثُ[٢].

فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ حكْمَ هَذِهِ الآيَاتِ شَامِلاً لِهلال بنِ أُمَيَّةَ وَغَيْرِه.

النوع الأول: أسباب شخصية، فحينئذٍ نقول: العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب بإجماع العلماء؛ ولذلك فإنَّ الصحابة أجمعوا على أنَّ آيات القذف لا تختص بذلك الرجل الذي تكلم في امرأته عند النبي ﷺ، وآيات الظهار لا تختص بقيس بن ثابت بن شماس، عندما ظاهر من زوجته، وهكذا

(١) أخرجه البخاري (٤٧٤٧).
(٢) أخرجه البخاري (٤٧٤٥) ومسلم (١٤٩٢).

أيضًا قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فليست الآية خاصة بعمر، أو بمن قيل إنَّ الآية قد نزلت فيه.

ومثله أيضًا لَمَّا جاء ابن أم مكتوم، للنبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إنَّ الله يقول: لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله، نزل الوحي فجاءت: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[النساء: ٩٥] الآية[1]، فهنا ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ نزلت بسبب واقعة شخصية. فحينئذٍ نقول: العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب بإجماع أهل العلم؛ وذلك لأنَّ لفظ الآية عام ونحن إنَّما تُعبِّدنا بلفظ الآية لا بالواقعة الحاصلة في عهد النبوة.

النوع الثاني من أنواع الأسباب: الأسباب النوعية: فإذا ورد لفظ عام بسبب خاص ولكن هذا السبب ليس من الأسباب، أو من الحوادث الشخصية، وإنَّما من الحوادث النوعية، مثال ذلك: في السُّنَّة، سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَنَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ**»[2]، فهنا اللفظ عام في قوله: ماؤه، فإن [ماء] اسم جنس مضاف إلى معرفة، فيفيد العموم. والسبب خاص؛ لأنَّهم خصوه بما إذا ركبوا

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٧٦) من حديث البراء رضي الله عنه..

(٢) أخرجه أبو داود (٨٣) والترمذي (٦٩) والنسائي (١/ ٥٠) وابن ماجه (٣٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

....

في البحر، وخصوه بوقت احتياجهم للماء، فهل نقول: العبرة بعموم اللفظ، أو بخصوص السبب؟

قال الجمهور: العبرة بعموم اللفظ، وفي مذهب مالك أنَّ العبرة بخصوص السبب، ولعل قول الجمهور أقوى؛ لأننا متعبَّدون بألفاظ الشارع، وهي ألفاظ القرآن والسُّنَّة، ولسنا متعبَّدين بألفاظ الرواة، أو الصحابة، أو المتكلمين في عهد النبي ﷺ؛ ولأنَّ الحكم لو كان خاصًا لخصصه النص، ولم يعمم الحكم فيه.

ونشير إلى مسألة هنا، وهي أنَّ سبب النزول قد يتكرر، فيتكرر نزول السورة مرة أو مرتين، وقد يكون للآية الواحدة أسباب نزول متعددة، وتعدد أسباب النزول على نوعين:

النوع الأول: تعدد أسباب النزول لجميع الآية، كما ورد في حديث القذف أنَّه نزل في واقعتين.

النوع الثاني: أن يكون سبب النزول متعدداً بسبب أن كل جزء من الآية له سبب نزول خاص به، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة:١٨٧] فهذه نزلت في واقعة، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة:١٨٧] هذه نزلت في واقعة أخرى، الأول نزل في الذي أراد أن يُجامع امرأته، فلمَّا جاء وأراد منها ما يريد الرجل من امرأته، قالت: إني كنت قد نمت، وكان عندهم أنَّ من نام وجب عليه الإمساك إلى مغرب الغد، فنزلت الآية في بيان أنَّ أول وقت الصيام يبتدأ بالفجر، ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ

....

أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، يعني: أنَّ الرجل يقول لزوجته: أنتِ تكذبين في ادعائك أنَّك قد نمتِ؛ لأنَّكِ إنَّما تريدين أن تتهربي مني، فنزلت الآية تجيز الجماع إلى طلوع الفجر سواء حصل نوم بالليل أو لم يحصل(١).

ثم جاء في حديث آخر أنَّ رجلاً كان عنده زراعة، فاشتغل في زراعته فجاء إلى أهل بيته، فسألهم عن الطعام فقالت زوجته: سأذهب أطلب لك طعامًا، فلمَّا جاءت بالطعام وجدته قد نام، فقالت: تعسًا لك، فلمَّا جاء من الغد ذهب إلى زراعته واشتغل فيها، فما جاءه الظهر إلا وقد سقط من الإعياء؛ فنزلت الآية تبيح الأكل والشرب إلى طلوع الفجر(٢).

ثم هناك سبب ثالث في حادثة عدي بن حاتم، لَّما قال تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] جاء بخيطين ووضعهما تحت وساده، ثم أصبح يقلب النظر فيهما، فاستمر في الأكل حتى

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٦) وفيه: وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَفْطَرَ فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ لَمْ يَأْكُلْ حَتَّى يُصْبِحَ، قَالَ: " فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَرَادَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ نِمْتُ فَظَنَّ أَنَّهَا تَعْتَلُّ فَأَتَاهَا.. الحديث.

(٢) أخرجه البخاري (١٩١٥) عَنِ الْبَرَاءِ ﷺ، قَالَ: " كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا، فَحَضَرَ الإِفْطَارُ، فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلاَ يَوْمَهُ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنَّ قَيْسَ بْنَ صِرْمَةَ الأَنْصَارِيَّ كَانَ صَائِمًا، فَلَمَّا حَضَرَ الإِفْطَارُ أَتَى امْرَأَتَهُ، فَقَالَ لَهَا: أَعِنْدَكِ طَعَامٌ؟ قَالَتْ: لاَ، وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ، وَكَانَ يَوْمَهُ يَعْمَلُ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَتُهُ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ: خَيْبَةً لَكَ، فَلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ غُشِيَ عَلَيْهِ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٧] فَفَرِحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا، وَنَزَلَتْ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

....

ميَّز الأبيض من الأسود، فأخبر النبي ﷺ بذلك، فنزل قوله: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [البقرة: ١٨٧][1]، فبيَّن أنَّ المراد به ضوء الصباح، وظلمة الليل، وليس المراد به الخيطين اللذين يوضعان تحت الوساد.



---

(١) أخرجه البخاري (١٩١٦) ومسلم (١٠٩٠) عَنْ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] عَمَدْتُ إِلَى عِقَالٍ أَسْوَدَ، وَإِلَى عِقَالٍ أَبْيَضَ، فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتَ وِسَادَتِي، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ، فَلاَ يَسْتَبِينُ لِي، فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ».

المَكِّيُّ وَالمَدَنِيُّ:

نَزَلَ القُرْآنُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُفَرَّقًا فِي خِلَالِ ثَلاثٍ وَعِشْرِينَ سَنَةٍ، قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَكْثَرَهَا بِمَكَّةَ، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]؛ وَلِذَلِكَ قَسَّمَ العُلَمَاءِ - رَحِمَهُمُ الله تَعَالَى - القُرْآنَ إِلَى قِسْمَيْنِ: مَكِّيٍّ وَمَدَنِيٍّ:

* فَالمَكِيُّ: مَا نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ هِجْرَتِهِ إِلَى المَدِينَةِ.
* وَالمَدَنِيُّ: مَا نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ هِجْرَتِهِ إِلَى المَدِينَةِ.

◙ **قوله: المكي والمدني:** يعني أن الآيات القرآنية تنقسم إلى مكي ومدني فالمكي نسبة إلى مكة، والمدني: نسبة إلى المدينة.

وذلك أنَّ الله جلَّ وعلا يخاطب كل أناس بما يناسبهم من الخطاب والأحكام، فخطاب الله جلَّ وعلا المتعلق بأهل مكة يُغاير خطابه المتعلق بأهل المدينة.

فأهل مكة كانوا معرضين، محاربين، يمكرون بالإسلام وأهل الإسلام، وأهل المدينة كانوا منقادين، إذا جاءهم الأمر بادروا إلى امتثاله، ومن هنا ناسب أن يُخاطب كل أناس بما يناسب حالهم.

والنبي ﷺ نزل عليه القرآن مفرقًا، في ثلاث وعشرين سنة بحسب الحوادث ولم ينزل عليه جملة واحدة، بل نزل بحسب ما يحتاج إليه الناس من الأحكام الشرعية. وكان أغلب هذه المدة في مكة؛ ولذلك كان أكثر سور القرآن مكية، والمدني أقل منها والأظهر أنَّ المدني سبعة وعشرون سورة، وما بقي من سور القرآن فإنَّه مكي.

وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣] مِنْ القِسْمِ المَدَنِيِّ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ بِعَرَفَةَ، فَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ، عَنْ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ اليَوْمَ، وَالمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ»[1].

وقد اختلف أهل العلم في ضابط المكي والمدني، وذكر المؤلف هنا أحد الأقوال في هذا، وهو أنَّ المكي ما نزل على النبي ﷺ قبل الهجرة، وأنَّ المدني ما نزل عليه بعد الهجرة، وعلى ذلك يكون ما نزل بمكة بعد الهجرة من المدني وليس من المكي، وهذا ضابط دقيق يُعرف به الحال.

بينما ذهب آخرون إلى أنَّ المكي ما نزل بمكة، وأنَّ المدني ما نزل بالمدينة، وعلى ذلك يكون ما نزل بمكة بعد الهجرة من المكي وليس من المدني، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء:٥٨]، هذه الآية نزلت في مفاتيح الكعبة، في مكة بعد الهجرة[2]، ولم تنزل في المدينة، فهل هي مكية أو مدنية؟

إن قلنا: المكي ما نزل قبل الهجرة، فهذه نزلت بعد الهجرة، فتكون مدنية.

وإن قلنا المكي ما نزل في مكة، فهذه الآية نزلت في مكة، فتكون مكية؛ لكن هذا القول يُشكل عليه أنَّ بعض الآيات لم تنزل لا في مكة ولا في المدينة، كما نزل بعض الآيات في بعض الوقائع، وفي ذهاب النبي ﷺ إلى تبوك، نزلت

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥) ومسلم (٣٠١٧).

(٢) أخرجه ابن جرير في التفسير (١٤٥/٥) والطبراني في الكبير (١٢٥/٢).

....

بعض الآيات، ومن ثَمَّ فإنَّ القول الأول أرجح.

وبعض الناس قال: الآيات المكية هي الموجَّهة لغير المسلمين، أو التي يُخاطب فيها الناس، من مثل قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ [النساء: ١]، فهذه الآيات نزلت بالمدينة إلا أنَّ المخاطب بها الناس، قالوا: إنَّ ما كان كذلك يُخاطب به الناس عمومًا فهو مكي، وما كان يقتصر الخطاب فيه على المؤمنين، فهو مدني، وعلى ذلك فإنَّ الآيات التي نزلت فيما يتعلق باليهود في سورة الحشر، والنصارى في سورة آل عمران، يقولون: هذه مكية؛ لأنَّ المخاطب بها غير المسلمين.

والضابط الأول هو الذي استقر عليه الاصطلاح، أي التفريق بين المكي والمدني، بأنَّ المكي ما نزل قبل الهجرة، وأنَّ المدني ما نزل بعد الهجرة.

وسور القرآن وآياته بالنسبة للمكية والمدنية على أربعة أنواع:

النوع الأول: سور كلها مكي، يعني كلها نزلت بمكة، مثل سورة الإخلاص: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وسورة الكافرون: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وسورة الشعراء فهذه نزلت في مكة بكاملها.

النوع الثاني: سور نزلت كلها كاملة في المدينة وليس منها آيات مكية، من مثل سورة المائدة، وسورة التوبة، هذه نزلت في المدينة بجميع آياتها.

النوع الثالث: سور نزلت كلها في مكة إلا بعض الآيات فإنها نزلت بالمدينة، أي يكون فيها آية أو آيتان أو أكثر مدنية.

النوع الرابع: سور نزلت كلها في المدينة إلا بعض الآيات نزلت في مكة.

وَيَتَمَيَّزُ القِسْمُ المَكِّيُّ عَنْ المَدَنِيِّ مِنْ حَيْث الأُسْلُوبِ وَالمَوْضُوعِ:

أ- أَمَّا مِنْ حَيْث الأُسْلُوبِ فَهُوَ:

١ - الغَالِبُ فِي المَكِّيِّ قُوَّةُ الأُسْلُوبِ، وَشِدَّةُ الخَطَّابِ؛ لأَنَّ غَالِبَ المُخَاطَبِينَ مُعْرِضُونَ مُسْتَكْبِرُونَ، وَلا يَلِيقُ بِهِمْ إلا ذَلِكَ، اقْرَأْ سُورَتِي المُدَّثِرِ، وَالقَمَرَ.

أَمَّا المَدَنِيُّ: فَالغَالِبُ فِي أُسْلُوبِهِ اللِّيِّنُ، وَسُهُولَةُ الخَطَّابِ؛ لأَنَّ غَالِبَ المُخَاطَبِينَ مُقْبِلُونَ مُنْقَادُونَ، اقْرَأْ سُورَةَ المَائِدَةِ.

ما الفروق بين المكي والمدني؟

قال المؤلف: هناك فروقات:

أوّلها: قوة الأسلوب وشدة الخطاب، فإنَّ الآيات المكية موجهة للمشركين؛ ولذلك فيها من قوة الخطاب ما ليس في الآيات المدنية الموجهة للمسلمين. انظر مثلاً قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤] هذه آية مدنية فيها أمر، لكن فيها أسلوب سهل موجَّه إلى أهل الإيمان، وفيها وصف للفلاح، بينما الآيات المكية يكون فيها قوة وشدة، وخطاب يناسب حال أولئك المعرضين، المعاندين، قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣]، وإن كان هذا في الغالب، لأن في بعض الآيات المدنية ما فيه قوة وغلظة كما في خطاب المنافقين، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥]، وكذلك أيضًا الخطاب الموجَّه إلى اليهود فإنَّ فيه قوة؛ لأنَّهم كانوا معرضين، وكانوا يتآمرون على الإسلام، وأهل الإسلام، وكان عندهم نقض للعهود، فناسب أن يخاطبوا بما يتناسب مع حالهم.

٢- الغَالِبُ فِي المَكِّيِّ قِصَرُ الآيَاتِ، وَقُوَّةُ المُحَاجَّةِ؛ لأَنَّ غَالِبَ المُخَاطَبِينَ مُعَانِدُونَ مُشَاقُّونَ، فَخُوطِبُوا بِمَا تَقْتَضِيهِ حَالُهُمْ، اقْرَأْ سُورَةَ الطُّورِ.. أَمَّا المَدَنِيُّ: فَالغَالِبُ فِيهِ طُولُ الآيَاتِ، وَذِكْرُ الأَحْكَامِ مُرْسَلَةً بِدُونِ مُحَاجَّةٍ؛ لأَنَّ حَالَهُمْ تَقْتَضِي ذَلِكَ، اقْرَأْ آيَةَ الدَّيْنِ فِي سُورَةِ البَقَرَةِ.

الفرق الثاني: أنَّ الآيات المكية تتميز بقصر الآيات، والآيات المدنية بها طول، وهذا أيضًا في الغالب. انظر مثلاً إلى سورة الشعراء وقصر آياتها، بخلاف سورة البقرة، وسورة آل عمران، فإنَّ آياتها طويلة، وإن كان هناك آيات مكية أو مدنية تكون طويلة، فإن هناك آيات مكية فيها طول مثل آيات سورة الأنعام.

الفرق الثالث: أنَّ الآيات المكية يكون فيها مجادلة، وإقناع وعرض لشُبَه المخالفين، والجواب عنها، ولا يجد الإنسان هذا في الآيات المدنية، فالغالب في الآيات المدنية أن تكون في الأحكام الفقهية التي يحتاج الناس إليها، وهذا في الغالب وإلا فهناك آيات مكية فيها تقرير أحكام، مثل أحكام الصلاة، فإنَّها نزلت في مكة، وهكذا في المدينة نزلت آيات فيها مجادلة ومحاجة، من مثل الآيات المتعلقة بالنصارى، في أوائل سورة آل عمران.

ب- وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ المَوْضُوعُ فَهُوَ:

١ - الغَالِبُ فِي المكِّي تَقْرِيرُ التَّوْحِيدِ وَالعَقِيدَةِ السَّلِيمَةِ، خُصُوصًا مَا يُتَعَلَّقُ بِتَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ وَالإِيمَانِ بِالبَعْثِ؛ لأَنَّ غَالِبَ المُخَاطَبِينَ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ:

أَمَّا المَدَنِيّ: فَالغَالِبُ فِيهِ تَفْصِيلُ العِبَادَاتِ وَالمُعَامَلات؛ لأَنَّ المُخَاطَبِينَ قَدْ تَقَرَّرَ فِي نُفُوسِهِمْ التَّوْحِيدَ وَالعَقِيدَةَ السَّلِيمَةَ، فَهُم فِي حَاجَةٍ لِتَفْصِيلِ العِبَادَاتِ وَالمُعَامَلات.

٢- الإِفَاضَةُ فِي ذِكْرِ الجِهَادِ وَأَحْكَامِهِ وَالمُنَافِقِينَ وَأَحْوَالِهِمْ فِي القِسْمِ المَدَنِيِّ لاقْتِضَاءِ الحَالِ. ذَلِكَ حَيْثُ شُرِعَ الجِهَادُ، وَظَهَرَ النِّفَاقُ بِخِلافِ القِسْمِ المَكِّيِّ.

الفرق الرابع: إنَّ المكي يهتم في الغالب بأمور المعتقد، سواء فيما يتعلق بأمور المعاد، أو بتقرير وجوب إفراد الله بالعبادة، والتوحيد، أو الرد على طرائق المشركين في أحكامهم، وأعمالهم، بخلاف الآيات المدنية، فإنَّها في الغالب جاءت لبيان الأحكام الفقهية من عبادات، ومعاملات، وجنايات.

الفرق الرابع: أنّ الآيات المدنية فيها ما يتعلق بأحكام الدولة، سواء فيما يتعلق بأحكام الأتباع، أو أحكام المعاملة مع غير المسلمين، أو أحكام الصلح والجهاد، والأمان، وأحكام الذين ينضوون تحت الدولة الإسلامية وهم معادون لها من المنافقين ونحوهم، ويظهرون أنَّهم مع الدولة وهم ضدها، ومثل هذا لا يجده الإنسان في الآيات المكية.

فَوَائِدُ مَعْرِفَةِ المَدَنِيِّ وَالمَكِّيِّ:

مَعْرِفَةُ المكِّيِّ وَالمَدَنِيِّ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ عُلُومِ القُرْآنِ المُهِمَّةِ، وَذَلِكَ لأَنَّ فِيهَا فَوَائِدَ مِنْهَا:

١- ظُهُورُ بَلاغَةِ القرْآن فِي أَعْلَى مَرَاتِبِهَا، حَيْثُ يُخَاطِبُ كُلَّ قَوْمٍ بِمَا تَقْتَضِيه حَالُهُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَشِدَّةٍ، أَوْ لِين وَسُهُولَةٍ.

٢- ظُهُورُ حكْمَةِ التَّشْرِيع فِي أَسْمَى غَايَاته حَيْثُ يَتَدَرَّجُ شَيْئًا فَشَيْئًا بِحَسَبِ الأَهَمِّ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ حَالُ المُخَاطَبِينَ، وَاسْتِعْدَادُهُمْ لِلقَبُولِ وَالتَّنْفِيذِ.

ما الذي نستفيده من التمييز بين الآيات المكية، والآيات المدينة؟

هناك فوائد كثيرة، منها:

أولاً: ظهور بلاغة القرآن؛ لأنَّ البلاغة أن يستخدم الأسلوب المناسب مع كل مخاطب.

ثانياً: ظهور حكمة الله عزَّ وجلَّ في مخاطبة كلٍ بما يناسبه.

ثالثاً: تطبيق هذه الأحكام على أحوال المسلمين، فإنَّ المسلمين تتفاوت أحوالهم ما بين زمان وآخر، قوة وضعفاً. تكون الدولة قوية في زمان، وتضعف في زمان آخر، وبالتالي يختار المسلمون من الأحكام الشرعية ما يناسب حالهم، فعند فوات دولة الإسلام، بحيث يكون الناس أفرادًا، يكون المؤمنون أفرادًا لا دولة لهم ينظرون إلى أحكام المكي، والآيات المكية، وعند وجود دولة للإسلام ينظرون للآيات المدنية.

رابعاً: تعويد الناس على الأخذ بالأهم فالأهم، والتدرج في مخاطبة الناس بما يناسب أحوالهم.

٣- تَرْبِيَةُ الدُّعَاةِ إِلَى اللّه تَعَالَى، وَتَوْجِيهُهُمْ إِلَى أَنْ يَتْبَعُوا مَا سَلَكَهُ القُرْآنُ فِي الأُسْلُوبِ وَالمَوْضُوعِ، مِنْ حَيْثُ المُخَاطَبِينَ، بِحَيْثُ يُبْدَأُ بَالأَهَمِّ فَالأَهَمِّ، وَتُسْتَعْمَلُ الشِّدَّةُ فِي مَوْضِعِهَا وَالسُّهُولَةُ فِي مَوْضِعِهَا.

٤ - تَمْيِيزُ النَّاسِخِ مِنَ المَنْسُوخِ فِيمَا لَوْ وَرَدَتْ آيَتَانِ مَكِّيَّةٌ وَمَدَنِيَّةٌ، يَتَحَقَّقُ فِيهِمَا شُرُوطُ النَّسْخِ، فَإِنَّ المَدَنِيَّةَ نَاسِخَةٌ للمَكِّيَةِ؛ لِتَأَخُّرِ المَدَنِيَّةِ عَنْهَا.

خامساً: مخاطبة كلٍ بما يناسبه من جهة الأسلوب والطريقة، هل يُخاطبون بالسهولة، واللين، أو بالشدة، أو نحو ذلك.

سادساً: بمعرفة التاريخ نتمكن من معرفة الناسخ من المنسوخ، في الآيات التي يظن المجتهد أنَّ بينها تعارضًا.

سابعاً: أن يكون المرء عارفًا بمعاني الآيات القرآنية؛ فإنَّك إذا عرفت أنَّ هذه الآية نزلت في مكة بسياق خاص عرفت معناها، فإنَّ فهم الأحوال المحيطة بالمخاطبين وقت نزول الآيات يعين كثيرًا على فهم النص، ويُمكن من إنزال ذلك النص محله.

فإن قال قائل: هل الأفضل للإنسان أن يختص بقراءة المكي، أو بقراءة المدني، أو الأفضل أن ينوِّع في القراءة؟

فنقول: الأصل أنَّ القرآن يُقرأ بكماله، لأنَّه يحقق التوازن في النفس البشرية؛ لأنَّه مرة يكون بأسلوب سهل، ومرة يكون بأسلوب فيه قوة، ومرة يتعرض للحجاج والمناقشة، ومرة يشتمل على الأحكام؛ فيحقق التوازن في

النفس ، لكن في بعض الأحوال قد يُوجد عند الإنسان أسباب تقتضي أن يُركِّز على أحد هذين النوعين ، فأولئك الذين عندهم شُبُهات ، فمثل هؤلاء يُشار لهم بالآيات المكية ليكثروا من قراءتها ؛ لتؤثر في نفوسهم ، وهكذا أيضًا من كان جاهلاً ، وليس لديه معرفة بالأحكام الشرعية يُشار له بقراءة الآيات المتعلقة بالأحكام ، ومن هنا وردت مؤلفات تفسِّر أحد نوعي هذه الآيات ، مثال ذلك :

المؤلفات التي تُفسِّر آيات الأحكام ، مثل : كتب أحكام القرآن للشافعي ، وأحكام القرآن للجصاص ، وأحكام القرآن لابن العربي ، هذه اعتنت بالآيات التي تشتمل على أحكام ، وهي في غالبها آيات مدنية ، وما ذاك إلا لأنَّهم أرادوا أن يخاطبوا المتعلمين المتفقهين. بينما من أراد أن يُخاطب غير المسلمين ، فإنَّه يأتي لهم بالآيات التي فيها الحجج العقلية المشتملة على أعلى درجات الإقناع ؛ ليخاطبهم بها. هكذا أيضًا عندما يُخاطب الإنسان العصاة ، ينتقي من الآيات ما يناسب حالهم.

الحِكْمَةُ مِنْ نُزُولِ القُرْآنِ الكَرِيمِ مُفَرَّقًا:

مِنْ تَقْسِيمِ القُرْآنِ إِلَى مَكِّيٍّ وَمَدَنِيٍّ، يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُفَرَّقًا. وَلِنُزُولِهِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ حِكَمٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

١ - تَثْبِيتُ قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ﴾ يَعْنِي: كَذَلِكَ نَزَّلْنَاهُ مُفَرَّقًا ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا * وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ لِيَصُدُّوا النَّاسَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ ﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٢-٣٣].

تقدَّم معنا أنَّ نزول القرآن لم يكن في وقت واحد، وإنَّه قد نزل القرآن مفرَّقًا، وأنَّ الصواب في ذلك أنَّ جبريل عليه السلام قد سمعه من الله عزَّ وجلَّ مفرقاً، وأنَّه تكلم به رب العزة والدلال حقيقة بعد وقوع الوقائع، وأنَّ الله جلَّ وعلا قد أمر جبريل عليه السلام بنقله إلى النبي ﷺ، فهذا مما لا إشكال فيه.

وقد قيل: إنَّ لفظة الإنزال إذا جاء فعلها مشددًا، فإنَّ المراد به الإنزال مفرَّقًا. وأمَّا إذا جاء مسهلاً فإنَّ المراد به الإنزال مرة واحدة، في مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ يعني: نزل مفرَّقًا، ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦] بدون تشديد، يعني: نزل في صحف، ولتفريق النزول فوائد كثيرة ذكر منها المؤلف أربع فوائد:

الفائدة الأولى: تثبيت قلب النبي ﷺ، وتثبيته من جهتين:

الجهة الأولى: لئلا يتمكن أعداؤه من صدِّه عن دين الله بإلقاء الشبهات عليه، فإنَّه إذا نزل القرآن مفرَّقًا؛ رسخت حججه وبيِّناته في قلبه ﷺ.

٢- أَنْ يَسْهُلَ عَلَى النَّاسِ حِفْظُهُ وَفَهْمُهُ وَالعَمَلُ بِهِ، حَيْثُ يُقْرَأُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا فَشَيْئًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء:١٠٦].

٣- تَنْشِيطُ الهِمَمِ لِقَبُولِ مَا نَزَلَ مِنْ القُرْآنِ وَتَنْفِيذِهِ، حَيْثُ يَتَشَوَّقُ النَّاسُ بِلَهَفٍ وَشَوْقٍ إِلَى نُزُولِ الآيَةِ، لا سِيَّمَا عِنْدَ اشْتِدَادِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا كَمَا فِي آيَاتِ الإِفْكِ وَاللِّعَانِ.

الوجه الثاني: من جهة حفظه، فإنَّه إذا نزل مرة واحدة يُعجز عن حفظه، بخلاف إذا ما نزل مفرَّقًا.

الفائدة الثانية: تسهيل الحفظ، فإنَّه إذا تفرَّق تجزَّأ في حفظه، وبالتالي تمكن المرء من حفظه، ومن هنا ينبغي بالإنسان عند حفظه للقرآن أن لا يأخذ نصيبًا كثيرًا في حفظه اليومي، من أجل أن يبقى ذلك الحفظ معه، مع إكثار قراءة هذا الجزء في ذلك اليوم، وإعادته مرة بعد أخرى؛ ولذلك كان من شأن الصحابة أنَّهم يتدارسون العشر الآيات، ويحفظونها، ويعرفون ما فيها من العمل[1]؛ ولذلك بقي القرآن معهم، وكان القرآن مؤثِّرًا في نفوسهم.

وكذلك فرق نزوله من أجل أن يسهل على الناس العمل به، قال: ﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء:١٠٦]، يريد به أنَّه فرَّق نزوله.

الفائدة الثالثة: تنشيط الهمم؛ لتكون النفوس مستعدة لقبوله، فإنَّك متى كنت متطلِّعًا لشيء فإنَّه حينئذٍ تقبله نفسك، وتفرح به بخلاف ما إذا جاءك

---

(١) أخرج الحاكم (١/٧٤٣) والبيهقي في الكبرى (٣/١٧٠) من حديث عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا إِذَا تَعَلَّمْنَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ، لَمْ نَتَعَلَّمْ مِنَ الْعَشْرِ الَّذِي نَزَلَتْ بَعْدَهَا حَتَّى نَعْلَمَ مَا فِيهِ». قِيلَ لِشَرِيكٍ مِنَ الْعَمَلِ؟، قَالَ: «نَعَمْ».

٤- التَّدرُّجُ فِي التَّشْرِيعِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ الكَمَال، كَمَا فِي آيَاتِ الخَمْرِ الَّذي نَشأَ النَّاسُ عَلَيْهِ وَألفُوهُ، وَكَانَ مِنْ الصَّعْبِ عَلَيْهِم أَنْ يُجَابَهُوا بِالمَنْعِ مِنْهُ مَنْعًا بَاتًّا، فَنزَلَ فِي شَأْنِه أَولاً: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة:٢١٩]، فَكَانَ فِي هَذِه الآيَةِ تَهْيِئَةٌ لِلنُّفُوسِ لِقَبُولِ تَحْرِيمِه، حَيْثُ إِنَّ العَقْلَ يَقْتَضِي أَنْ لا يُمَارِسُ شَيْئًا إِثْمُهُ أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِه.

ثُمَّ نَزَلَ ثَانيًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء:٤٣] فَكَانَ فِي هَذِه الآيَةِ تَمْرِينٌ عَلَى تَركِهِ فِي بَعْضِ الأَوْقَاتِ، وَهِيَ أَوْقَاتُ الصَّلَوَات، ثُمَّ نَزَلَ ثَالِثًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ * وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة:٩٠ : ٩٢]، فَكَانَ فِي هَذِه الآيَاتِ المَنْعُ مِنْ الخَمْرِ مَنْعًا بَاتًّا فِي جَمِيعِ الأَوْقَاتِ، بَعْدَ أَنْ هُيِّئَت النُّفُوسُ، ثُمَّ مُرِّنَتْ عَلَى المَنْعِ مِنْهُ فِي بَعْضِ الأَوْقَاتِ.

الشيء دون أن تطلبه، فإنَّك قد تزهد فيه، ولو كان ثمينًا.

الفائدة الرابعة: من فوائد نزول القرآن مفرَّقًا: التدرج في التشريع، وأضرب لهذا مثلاً، كان اليهود يصلون إلى بيت المقدس، وكان المسلمون في أول الإسلام يتوجهون كذلك في صلواتهم إلى بيت المقدس، ثم نُسخت القِبلة فجعلت إلى الكعبة، وهذا حكم عظيم، وشأن كبير فهي مفارقة لأهل الملل

....

الأخرى، وفيه تغيير في وجهة الإنسان في صلاته، فاحتاج الناس في ذلك إلى أن يُتدرَّج بهم، ولذا إذا نظرت إلى أواخر الجزء الأول من سورة البقرة تجدها في تقرير هذا الحكم وتسهيله على النفوس، من مثل قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، فهذا فيه تقريب، وتمهيد للنفوس بأنَّ النسخ وارد، ثم بعد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، ثم بعد ذلك بيان الرد على اليهود، وأنَّهم قد أخطؤوا في عدد من المسائل؛ ولذلك لا ينبغي أن نلتفت إلى اعتراضهم، ثم بيان أنَّ اليهود قد فارقوا ملة إبراهيم، وأنَّ هناك فرقًا بين ملة إبراهيم - عليه السلام - وطرائق اليهود. ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]، ثم أثنى على إبراهيم عليه السلام وذكر بناء الكعبة وبين فضلها، ثم بعد ذلك ذكر اعتراض اليهود على تحويل القبلة، فقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ثم بعد ذلك بيَّن أنَّ هذا الحكم قد يؤثر في النفوس الضعيفة، وأنَّ بعض الناس قد يكون تغيير القِبلة سببًا من أسباب ورود الشياطين عليه؛ فتضله عن سبيل الله.

ثم أجاب عن اعتراض في شأن أولئك الذين ماتوا قبل تحويل القِبلة، فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، يعني أن صلواتهم مسجَّلة مدونة.

ثم بيَّن سبحانه أنَّ أصحاب الملل الأخرى قد اختلفوا في جهة القِبلة؛ فإنَّ

....

اليهود لهم قِبلة، وهي بيت المقدس، والنصارى لهم قِبلة مغايرة، وهي جهة المشرق، ولذلك ذكر الله عزَّ وجلَّ أنَّ بعضهم لا يتبع قِبلة بعضهم الآخر.

ثم ذكر سبحانه أنَّ اليهود يعرفون الحق ومع ذلك يتركونه؛ فحينئذٍ لا تغتروا بمقالتهم، ثم كرر الأمر بالتوجُّه إلى الكعبة في الصلوات، فقال عز وجل: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠]، إلى غير ذلك من الآيات التي نزلت تباعًا لتمهِّد هذا الحكم العظيم، ألا وهو حكم نسخ القِبلة من بيت المقدس إلى الكعبة.

تَرْتِيبُ القُرْآنِ:

تِلاوَتُهُ تالِيًّا بَعْضُهُ بَعْضًا حَسْبَمَا هُوَ مَكْتُوبٌ فِي المَصَاحِفِ وَمَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ.

وَهُوَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: تَرْتِيبُ الكَلِمَاتِ بِحَيْثُ تَكُونُ كُلُّ كَلِمَةٍ فِي مَوْضِعِهَا مِنْ الآيَةِ، وَهَذَا ثَابِتٌ بِالنَّصِّ وَالإِجْمَاعِ، وَلا نَعْلَمُ مُخَالِفًا فِي وُجُوبِهِ وَتَحْرِيمِ مُخَالَفَتِهِ، فَلا يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ: للهِ الحَمْدُ رَبِّ العَالَمِينَ بَدَلاً مِنْ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢].

◉ **قوله: ترتيب القرآن:** المراد بترتيب القرآن: عدم تقديم شيء متأخر من آيات القرآن، أو سوره عن المتقدم منها سواءً كان في تلاوة الإنسان، أو في كتابته، سواء كان في الصلاة أو في غيرها.

وترتيب القرآن على أنواع:

النوع الأول: ترتيب الكلمات والحروف، وهذا واجب ولا يجوز للإنسان أن يترك هذا الترتيب، ويأثم من تركه بالإجماع، وذلك لأنَّ التغيير في ترتيب الحروف والكلمات يُغيِّر في المعنى، فإنَّ تقديم الفاعل، أو تقديم المفعول، أو تقديم الفعل، أو تقديم المتعلّق من جار ومجرور، أو ظرف يُغيِّر المعنى، فإنَّ عادة العربي في كلامه أن يُقدِّم ما هو مقصود بالكلام، ثم إنَّ من عادته أنَّه إذا قدَّم شيئًا على شيء فله فائدة، مثل فائدة القصر، فمثلاً: قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإنَّ تقديم المعمول: ﴿إِيَّاكَ﴾ يفيد قصر الحكم.

وهكذا أيضًا في الآيات التي فيها تشابه، يجد الإنسان أنَّ تقديم بعض

....

الحروف، أو بعض الكلمات على بعض له معنى، وله مقصود، ويناسب سياق تلك الآيات.

من أمثلة ذلك: قوله جلَّ وعلا: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣]، وفي مواطن: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]؛ لأنَّه في مواطن يكون المراد بيان حكم اللحوم، فيُقدَّم ما يتعلق بها، وفي مواطن أخرى يكون المراد تقرير حكم المعتقد، وبيان أحكام التحليل والتحريم، فيُقدَّم ما يناسبها.

ومن أمثلته أيضًا: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، في الآية الثانية: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فهنا أتى في كل سياق بما يناسبه، ففي الأول لأنَّ الناس الذين يقتلون أولادهم على صنفين:

الأول: صنف يقتل ولده من أجل فقر حاضر، فهو قتله من أجل نفسه؛ ولذلك قال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] قدَّم المخاطب.

الصنف الثاني: من يخشى من فقر قادم؛ ولذا قال في الموطن الثاني: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، أي: تخشون من الفقر فيما يأتي بأن لا تتمكنوا من النفقة على أبنائكم، فخاطب أو استعمل في كل سياق ما يناسبه، وبالتالي فإنَّ تغيير ترتيب الكلمات أو الحروف يؤدي إلى معنى مغاير لمعنى الآيات القرآنية.

النَّوْعُ الثَّانِي: تَرْتِيبُ الآيَاتِ بِحَيْثُ تَكُونُ كُلُّ آيَةٍ فِي مَوْضِعِهَا مِنْ السُّورَةِ، وَهَذَا ثَابِتٌ بِالنَّصِّ وَالإِجْمَاعِ، وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى القَوْلِ الرَّاجِحِ، وَتَحْرُمُ مُخَالَفَتُهُ وَلا يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) بَدَلاً مِنْ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٣-٤]، فَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ أَنَّ عَبْدَ الله بِنَ الزُّبَيْرِ، قَالَ لِعُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة:٢٤٠] قَدْ نَسَخَتْهَا الآيَةُ الأُخْرَى، يَعْنِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة:٢٣٤]، وَهَذِهِ قَبْلَهَا فِي التِّلاوَةِ قَالَ: فَلِمَ تَكْتُبُهَا؟ فَقَالَ عُثْمَانُ ﷺ: «يَا ابْنَ أَخِي لا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ»(١).

وَرَوَى الإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنِّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِي، مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ السُّوَرُ ذَوَاتُ الْعَدَدِ، فَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ دَعَا بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ فَيَقُولُ: «ضَعُوا هَؤُلَاءِ الآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا»(٢).

النوع الثاني: ترتيب الآيات، فلا يجوز للإنسان أن يُقدِّم آية على آية في قراءته في سياق واحد؛ وذلك لأنَّ ترتيب الآيات يؤدي معنى، وعند تغيير الترتيب يتشكل معنى آخر قد يكون غير مقصود، بل قد يؤدي إلى مضادة لما في

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٣٠).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٥٧) وأبو داود (٧٨٦) والترمذي (٣٠٨٦) والنسائي في الكبرى (٧/ ٢٥٣).

النَّوْعُ الثَّالِثُ: تَرْتِيبُ السُّورِ بِحَيْث تَكُوْنُ كُلُّ سُورَةٍ فِي مَوْضِعِهَا مِنْ الْمُصْحَفِ، وَهَذَا ثَابِتٌ بِالاجْتِهَادِ فَلا يَكُونُ وَاجِبًا. وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بِن الْيَمَانِ رضي الله عنه أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَقَرَةَ، ثُمَّ النِّسَاءَ، ثُمَّ آلَ عُمْرَانَ[1] ....

المعنى الأول؛ ولذلك يؤتى في الآيات مرة بأسلوب إعطاء كل جزئية حكمها معها، ومرة يؤتى بأسلوب إعطاء حكم كلي بعد ذكر الجميع، ومرة يؤتى بتقديم وتأخير مما يعرف باللف والنشر، بحيث يكون المذكور أولاً هو المحكوم عليه أخيرًا، والمذكور أخيرًا هو المحكوم عليه أولاً.

ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى في ذكر الليل والنهار: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]، وفي مرات يأتي بالليل ويذكر فائدته بعده، ثم يأتي بالنهار ويذكر فائدته بعده، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧]، وما ذاك إلا لكون هذه الآية في سياق معين فناسب مراعاة ذلك السياق، واضرب لهذا مثلاً في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، فالسرابيل أنواع الثياب، أتى بالسرابيل التي تقي الحر في آخر سورة النحل؛ لأنَّ السرابيل التي تقي الحر تكملة فناسبت أن تكون في آخر السورة، بينما الثياب التي يحتاج لها في الدفء ذكرها في الأول، في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ﴾ [النحل: ٥].

النوع الثالث: الترتيب بين السور:

الترتيب بين السور ما حكمه؟ وهل هو واجب ومن أين ثبت؟

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٢).

وَرُوى البُخَارِيُّ تَعْلِيقًا عَنْ الأحنف: أَنَّهُ قَرَأَ فِي الأُولَى بِالكَهْفِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِيُوسُفَ أَوْ يُونُسَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ بِن الخَطَّابِ الصُّبْحَ بِهِمَا[(١)].

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: تَجُوزُ قِرَاءَةُ هَذِهِ قَبْلَ هَـذِه، وَكَـذَا فِي الكِتَابَةِ؛ وَلِهَذَا تَنَوَّعَتْ مَصَاحِفُ الصحابة ﷺ فِي كِتَابَتِهَا، لَكِن لَمَّا اتَّفَقُوا عَلَى المُصْحَفِ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ ﷺ صَارَ هَذَا مِمَّا سَنَّهُ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَقَدْ دَلَّ الحَدِيثُ عَلَى أَنَّ لَهُمْ سُنَّةٌ يَجِبُ اتِّبَاعُهَا[(٢)]. اهـ.

اختلف أهل العلم في الترتيب بين السور هل هو اجتهاد، أو مبدؤه الوحي؟ فقالت طائفة: بل مبدأ ترتيب السور اجتهادي؛ لأنَّه وقع اختلاف بين الصحابة في ترتيب هذه السور، فدلَّ ذلك على أنَّ ترتيبها اجتهادي.

وقال آخرون: بل ترتيبها بوحي، وذلك لأنَّ القرآن وحي من الله، فكما تكون ألفاظه بوحي، يكون ترتيب سوره بوحي أيضًا، واستدلوا على ذلك بأنَّ النبي ﷺ عرض القرآن على جبريل، وكان يعرضه في كل سنة مرة، حتى جاء في السنة التي توفي فيها فعرضه مرتين[(٣)]، وهذا العرض إنَّما يكون على ترتيب معين، هذا الترتيب هو المنقول لنا، وهو الباقي معنا؛ فدلَّ هذا على أنَّ هذا الترتيب بوحي.

---

(١) علقه البخاري (١/ ١٥٤) قبل الحديث(٧٧٥) قال ابن حجر في الفتح (٢/ ٢٥٧): وصله جعفر الفريابي في كتاب الصلاة له ... ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في المستخرج.

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى (٣/ ٨٢).

(٣) أخرج البخاري (٤٩٩٨) من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: «كَانَ يَعْرِضُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ القُرْآنَ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي العَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، وَكَانَ يَعْتَكِفُ كُلَّ عَامٍ عَشْرًا، فَاعْتَكَفَ عِشْرِينَ فِي العَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ».

....

والمؤلف يميل إلى أنَّه بالاجتهاد، واستدل بحديث حذيفة أنَّ النبي ﷺ قرأ البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران[1].

وأصحاب القول الآخر يقولون: هذه القراءة كانت قبل استقرار ترتيب السور، ومن هنا فإنَّه لا يصح أن يُستدل بهذا الحديث.

ولعل القول بأنَّ ترتيبها بوحي أظهر؛ لأنَّ هذا القرآن وحي من الله، وهو كلام الرب العزة والجلال، ولا بُدَّ أن يكون مرتَّبًا في عهد النبوة؛ لأنَّ الناس يحفظونه، والناس يكتبونه، وحينئذٍ فهذا الترتيب المقرر هو الترتيب المنقول بالتواتر إلينا.

مسألة: هل هذا الترتيب واجب عند كتابة المصحف، أو ليس بواجب؟ وهل يسوغ مخالفته أو لا؟

قال طائفة: ليس واجبًا، وهو ظاهر كلام المؤلف، ونقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية، واستدل على هذا بأنَّ ترتيب السور لم يثبت به وحي، وإنَّما ثبت باجتهاد، فيكون الترتيب بين السور غير واجب.

والقول الآخر: بأنَّ الترتيب بين السور عند كتابة المصحف من الواجبات، وذلك لعدد من الأدلة:

الأول: أنَّ إجماع الأُمَّة قد انعقد على هذا الترتيب، فمخالفته مخالفة للإجماع.

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٢) من حديث حُذَيْفَةَ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَافْتَتَحَ الْبَقَرَةَ، فَقُلْتُ: يَرْكَعُ عِنْدَ الْمِائَةِ، ثُمَّ مَضَى، فَقُلْتُ: يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ، فَمَضَى، فَقُلْتُ: يَرْكَعُ بِهَا، ثُمَّ افْتَتَحَ النِّسَاءَ، فَقَرَأَهَا، ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ، فَقَرَأَهَا، ... الحديث.

الثاني: أنَّ الأظهر هو أنَّ هذا الترتيب منقول عن النبي ﷺ كما تقدم.

الثالث: أنَّه لو فُتِحَ باب ترك الترتيب بين السور لأدى ذلك إلى اختلاف نُسَخِ القرآن وهذا يخالف مقصود الشارع في حفظ هذا الكتاب. قالوا: وقد وقع إجماع الخلفاء الراشدين، ومن في زمانهم على هذا الترتيب، فيكون واجبًا، وهذا ما يُشعر به كلام شيخ الإسلام في آخره حيث قال: لكن لما اتفقوا على المصحف في زمن عثمان صار هذا مما سنه الخلفاء الراشدون، وقد دل الحديث على أن لهم سنة يجب اتباعها" -يعني: حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»(١) - يعني: طريقة متَّبعة يجب اتباعها، فظاهر هذا أنَّه يرى وجوب التمسك بهذا الترتيب.

ويترتب على هذا أنَّ من قال: سأقوم بترتيب القرآن بحسب نزوله، قلنا له: أنت مخطئ في هذا لوجهين:

الوجه الأول: أنَّ الاختلاف في وقت التنزيل ليس منحصرًا بين السور، بل آيات السورة الواحدة تختلف في وقت نزولها، ومن ثَمَّ لن تتمكن من الترتيب بين السور بحسب وقت النزول.

الوجه الثاني: أنَّ وقت النزول محل اجتهاد، والناس يتفاوتون فيه، ومن ثَمَّ فإن هذا التصرف يجعل القرآن محلاً للأخذ والرد، والاختلاف والتنازع، مما يتنافى مع مقصود الشارع؛ ولذلك فإنَّ الصواب أنَّه لا يجوز كتابة الآيات القرآنية، ولا السور القرآنية على غير الترتيب المعهود، إلا إذا أراد الإنسان

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) وابن ماجه (٤٢) وأحمد (٤/١٢٦).

....

كتابة بعض السور ليس على جهة كونها مصحفاً تاماً.

ومن هنا أيضًا نقول بأنَّه في قراءة الليل يحسن أن يحافظ الإنسان على ترتيب سور القرآن، وأن لا يُقدِّم سورة على غيرها.

أمَّا بالنسبة لما يفعله بعضهم من طبع وكتابة بعض السور التي ورد في فضائلها أحاديث خاصة، إمَّا صحيحة، وإمَّا ضعيفة بحيث تجد أنَّ بعضهم يطبع نشرة أو كتابًا فيه سور من القرآن لفضلها، تجد فيه مثلاً سورة الكهف، تجد فيه سورة تبارك، سورة الواقعة، سورة الإخلاص ونحو ذلك، فهل هذا الفعل من الأمور السائغة، أو المستحسنة أو ليس كذلك؟

نقول: الأظهر أنَّه ليس من الأمور المستحسنة، لعدد من الأمور:

أوَّلها: أنَّ ربط الناس بالمصحف خير من ربطهم بهذه الكتيبات التي لا تحتوي إلا على سور خاصة.

والأمر الثاني: أنَّ مثل هذا يؤدي بالناس إلى هجر غير هذه السور، ومن ثَمَّ يهجرون ختم القرآن.

والأمر الثالث: أنَّ هذا يؤدي إلى امتهان هذه الآيات؛ لأنَّ طبعها يجعل الناس لا يرون أنَّ لها من الحرمة والمكانة ما للمصحف، ومن ثَمَّ تُمتهن، وتلقى في مواطن غير مناسبة لها.

وهكذا أيضًا بالنسبة لوضع سور القرآن في الآلات الحديثة سواء في الجوال، أو في أجهزة الكمبيوتر، أو نحوها يُحسن أن يُقتصر بوضعها على ترتيب القرآن على وفق ما هو منقول - على الصحيح - عن النبي ﷺ، ووقع عليه إجماع الأُمَّة في عصورها المتابعة.

لِكِتَابَةِ القُرْآنِ، وَجَمْعِهِ ثَلاثُ مَرَاحِلَ:

المَرْحَلَةُ الأُولَى: فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ الاعْتِمَادُ فِي هَذِهِ المَرْحَلَةِ عَلَى الحِفْظِ أَكْثَرَ مِنْ الاعْتِمَادِ عَلَى الكِتَابَةِ، لِقُوَّةِ الذَّاكِرَةِ وَسُرْعَةِ الحِفْظِ وَقِلَّةِ الكَاتِبِينَ وَوَسَائِلِ الكِتَابَةِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُجْمَعْ فِي مُصْحَفٍ بَلْ كَانَ مِنْ سَمِعَ آيَةً حَفِظَهَا، أَوْ كَتَبَهَا فِيمَا تَيَسَّرَ لَهُ مِنْ عُسُبِ النخل، وَرِقَاعِ الجُلُودِ، ولِخَافِ الحِجَارَةِ، وَكِسَرِ الأَكْتَافِ[1]، وَكَانَ القُرَّاءُ عَدَدًا كَبِيرًا.

ذكر المؤلف في هذا المبحث ما يتعلق بكتابة القرآن، والله جل وعلا قد وصف القرآن بأنه كتاب، فقال سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] في آياتٍ كثيرة، فدل هذا على أن الله عزَّ وجلَّ قد علم أنَّ هذا القرآن لا يُقتصر على تلاوته وقراءته، وأنه سيكتب، وسيتداوله الناس بالكتابة، ولذلك لما علم النبي ﷺ هذا، ورأى أنَّ الكتابة تحفظ هذا الكتاب؛ والله عزَّ وجلَّ قد تكفَّل بحفظ القرآن كما في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وحفظ القرآن يكون بوسائل متعددة منها كتابة هذا القرآن، وتدوينه، من هنا حرص النبي ﷺ على تدوين القرآن.

وكان قد اتخذ جماعةً من الصحابة كُتَّابًا للوحي، وقد أُلِّفت مؤلفات في رصد الصحابة الذين كانوا يكتبون الوحي مع النبي ﷺ وكل كُتَّاب الوحي من الصحابة الأمناء الموثوقين، ولم يكن النبي ﷺ يقتصر في إملاء القرآن على

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٧٩) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: "... فَتَتَبَّعْتُ القُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الرِّقَاعِ وَالأَكْتَافِ، وَالعُسُبِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ ...".

....

واحدٍ من الصحابة، بل كان يمليه على جماعةٍ من الصحابة، وكانوا يكتبونه بما يتيسر لديهم من الوسائل، ومن ما يُكتب عليه من الرقاع[١]، واللخاف[٢]، والعُسُب[٣]، ونحو ذلك.

والقرآن محفوظٌ في عهد النبوة بترتيبه هذا، كما تقدَّم معنا في الفصل السابق، فترتيبه ليس فيه أي إشكال، ومع الكتابة كان صحابةُ رسول الله ﷺ يهتمون بحفظه، وقد حفظ القرآن جماعات كثيرة في عهد النبي ﷺ صغارًا وكبارًا؛ منهم من يحفظه كله، ومنهم من يحفظ جزءًا كبيرًا منه.

وكان النبي ﷺ يجعل التفاوت بين الناس بحسب حفظهم للقرآن، فإذا أراد أن يؤمِّر على سرية سألهم من أكثرهم قرآنًا، من الحافظ لسورة البقرة، فيقدمه على غيره في إمرة السرايا.

وهكذا عند قبر الموتى كان ﷺ يسأل عن الموتى أيهم أكثر أخذًا للقرآن؟ ومن ثم يقدمه على غيره[٤].

وهكذا كان النبي ﷺ في الدعوة إلى الله يختار حفظة كتابه[٥]، وفي إمامة

---

(١) الرُّقْعَة، بالضَّمّ: الَّتِي تُكتَب. الرُّقْعَةُ أَيْضا: مَا يُرقَعُ بِهِ الثوبُ. تاج العروس (٢١/١١٣).

(٢) جَمْع لَخْفَة، وَهِيَ حِجارةٌ بِيضٌ رِقاق. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٢٤٤).

(٣) العسب: جريد النّخل وَاحِدهَا: عسيب. وَكَانَ الْمُسلمُونَ على عهد رَسُول الله ﷺ يَكْتُبُونَ الْقُرْآن فِي سعف النّخل. غريب الحديث لابن قتيبة (٣/٦٦٨) النهاية (٣/٢٣٤).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٢١٥) والترمذي (١٧١٣) والنسائي (٤/٨٠).

(٥) أخرج البخاري (٥٦٦) من حديث البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَوَّلُ مَنْ قَدِمَ عَلَيْنَا مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَكَانَا يُقْرِئَانِ النَّاسَ، ... الحديث.

فَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ، عَنْ أَنَس بن مَالِكٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ سَبْعِينَ رَجُلاً يُقَالُ لَهُمْ: القُرَّاءُ، فَعَرَضَ لَهُمْ حَيَّانِ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، رِعْلٌ، وَذَكْوَانُ، عِنْدَ بِئْرِ مَعُونَةَ فَقَتَلُوهُمْ[1]. وَفِي الصَّحَابَةِ غَيْرُهُمْ كَثِيرٌ كَالخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ، وَعَبْدِ الله بن مَسْعُودٍ، وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ، وَأُبَيِّ ابن كَعْبٍ، وَمُعَاذِ بنِ جَبَلٍ، وَزَيدِ بنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ.

الناس يختار حفظة كتابه، ولذا قال ﷺ: «**يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ**»[2].

ومما يدخل في القراءة حفظ هذا الكتاب، فالمقصود: أنَّ القرآن في عهد النبوة كان محفوظًا لا إشكال فيه، كان محفوظًا بحفظ الله عزَّ وجلَّ له، محفوظًا في الصدور، ومحفوظًا بالكتابة.

وذكر المؤلف حديث أنس في بعث النبي ﷺ القُراء إلى قبائل من العرب، والمقصود: أنَّ الصحابة الذين كانوا يحفظون القرآن كُثر، وأمَّا ما ورد في بعض الأحاديث من تسمية عدد قليل أنهم حفظة، فالمراد بذلك في جماعة المحصورين، وليس على العموم، فإنه قد ورد أن من حفظ القرآن أربعة[3] لكن إذا تأملت وجدت أن هؤلاء الأربعة، أراد بهم المتكلم بهذا جماعته من الأنصار، ولم يرد عموم الصحابة ﷺ.

ولذا نستفيد من هذا، أنَّ حفظ القرآن ييسره الله عزَّ وجلَّ حتى لكبار السن، وليس حفظ القرآن خاصًا بالصغار دون الكبار.

والمقصود أنَّه قد كان هناك كتابة للقرآن، وكان النبي ﷺ في أول عهده

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٨٨) ومسلم (٦٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٠٣) ومسلم (٢٤٦٥) وانظر فتح الباري (٩/ ٥٠).

(٣) أخرجه مسلم (٦٧٣).

المَرْحَلَةُ الثَّانِيَةُ: فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ مِنَ الهِجْرَةِ. وَسَبَبُهُ أَنَّهُ قُتِلَ فِي وقعة اليَمَامَةِ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنَ القُرَّاءِ مِنْهُمْ، سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ، أَحَدُ مَنْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَخْذِ القُرْآنِ مِنْهُمْ، فَأَمَرَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ بِجَمْعِهِ لِئَلا يَضِيعَ، فَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ، أَنَّ عُمَرَ ابن الخَطَّابِ أَشَارَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - بِجَمْعِ القُرْآنِ بَعْدَ وقعةِ اليَمَامَةِ، فَتَوَقَّفَ تورعًا، فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُراجِعُهُ حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِذَلِكَ، فَأَرْسَلَ إِلَى زَيْدِ بن ثَابِتٍ فَأَتَاهُ، وَعِنْدَهُ عُمَر فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لا نَتَّهِمُكَ، وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الوَحْيَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَتَتَبَّعِ القُرْآنَ فَاجْمَعْهُ، قَالَ: فَتَتَبَّعْتُ القُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ العُسُبِ واللخاف وَصُدُور الرِّجَال، فَكَانَتْ الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى توفاه اللهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتَهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -. رَوَاهُ البُخَارِيُّ مُطَوَّلاً[1].

وَقَدْ وَافَقَ المُسْلِمُونَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، وَعَدُّوهُ مِنْ حَسَنَاتِهِ، حَتَّى قَالَ عليٌّ ﷺ: أَعْظَمُ النَّاسِ فِي المَصَاحِفِ أَجرًا أَبُو بَكْرٍ، - رَحْمَةُ اللهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ - هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ كِتَابَ اللهِ[2].

يمنع الصحابة من كتابة الحديث النبوي، من أجل ألا تختلط كتابة الأحاديث بكتابة القرآن، فلمَّا وثق من ذلك، وعرف أنَّ القرآن قد حفظه الناس، أذِنَ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٨٦).

(٢) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/٣٥٤) والآجري في الشريعة بلفظ: "إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أَجْرًا فِي الْمَصَاحِفِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، كَانَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ". وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/١٤٨) بلفظ: «يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ».

....

بكتابة الأحاديث النبوية. وقد استمر الناسُ على ذلك، فلمَّا جاء عهد أبي بكرٍ الصديق، وارتد كثير من العرب بعد وفاة النبي ﷺ، تنادى الصحابة ﵃ لقتال المرتدين تقربًا لله جلَّ وعلا، حتى قتل منهم أُناسٌ كثيرٌ بالآلاف، وكان من هؤلاء كثيرٌ من حفظةٍ كتاب الله جلَّ وعلا، منهم سالمٌ مولى أبي حذيفة رضي الله عنهما، ومن هنا رأى أبو بكر الصديق ﵁ أن يوجد عنده نسخه متكاملة من القرآن مكتوبة، يُرجع إليها مع أن كثيرًا منهم يحفظ القرآن بترتيبه المنقول عن النبي ﷺ، لكنه أراد أن توجد نسخة كاملة من القرآن العظيم لديه؛ ولذلك أمر بكتابة المصحف.

ولذا جمع الصحابة وشاورهم في ذلك، فأشار عمر ﵁ على أبي بكرٍ ﵁ بكتابة المصحف، فتوقف في ذلك. يقول: هذا أمرٌ لم يفعله النبي ﷺ، فكيف أفعله؟! ثم بعد ذلك أرجع النظر، وأعاده وكلَّمه بعض الصحابة في هذا، فشرح الله صدر أبي بكرٍ الصديق ﵁، وعلم أنَّ هذه وسيلة لتحقيق مقصد شرعي، فإنَّ من المقاصد الشرعية حفظ القرآن، ومن وسيلة تحقيق هذا المقصد أن يُكتب القرآن كاملاً؛ ولذلك أمر أبو بكر الصديق ﵁ زيد بن ثابت ﵁، ومعه من معه بكتابة المصحف، ولم ينكر أحدٌ من الصحابة على أبي بكرٍ هذا، وكان لا يكتب شيئًا من القرآن، ولو كان هو يحفظه إلا بعد أن يوجد عنده شهودٌ يشهدون بهذا؛ ولهذا جاء في الحديث أنَّه لما جاء لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] لم يجدوا هذه الآية إلا مع واحد من الصحابة،

المَرْحَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي عَهْدِ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عُثمَانَ بنِ عَفَّانَ ﷺ فِي السَّنَةِ الخَامِسَةِ وَالعِشْرِينَ، وَسَبَبُهُ اخْتِلافُ النَّاسِ فِي القِرَاءَةِ بِحَسَبِ اخْتِلافِ الصُّحُفِ الَّتِي فِي أَيْدِي الصَّحَابَةِ ﷺ فَخِيفَتِ الفِتْنَةُ، فَأَمَرَ عُثمَانُ ﷺ أَنْ تُجْمَعَ هَذِهِ الصُّحُفُ فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ؛ لِئَلا يَخْتَلِفَ النَّاسُ، فَيَتَنَازَعُوا فِي كِتَابِ اللّه تَعَالَى، وَيَتفَرَّقُوا.

يعني: لم يجدوها مكتوبة، وإلا فهم يحفظونها، وكثيرٌ من الصحابة يحفظونها؛ لكن لم يجدوها مكتوبة إلا عند أحد الصحابة، والمقصود أنهم كتبوا المصحف، وحفظوا هذه النسخة، وهناك كتاباتٍ أخرى، إذ كل واحدٍ من الصحابة كان يكتب مصحفه بنفسه.

إذن عندنا مصحف أصل عند أبي بكر الصديق، وهناك مصاحف تابعة عند بعض الصحابة، كل واحدٍ منهم عنده مصحف.

بعد ذلك مصاحف الصحابة أصبح الناس ينقلون منها، ويكتبونها، وتعرفون أنَّ الكتابة ليست متحدة؛ لأنَّ هناك مرةً يكتب "الرحمان" مثلاً بألف بعد الميم، ومرةً تكتب بدون ألف "الرحمن" و "إبراهيم" لها طرائق في كتابتها مرةً تكتب بياءٍ بعد الهاء، ومرة بدونها، وهكذا، فكانت هذه المصاحف مختلفة في رسم الكتابة، ثم إنَّ النُّساخ قد يحصل منهم نوعٌ من الزلل، أو الخطأ البسيط، أو يحصل منهم إسقاط لفظة ونحو هذا، من مصحفٍ إلى مصحف حتى كثرت المصاحف، وأصبحت بأيدي الناس، وأصبح فيها نوع اختلافات، بعض هذه الاختلافات من النَّسخ كما تقدم، وبعضها بسبب الاختلاف في القراءة. وبقي المصحف الإمام عند أبي بكر رضي الله عنه، ولما توفي أبو بكر رضي الله عنه أخذ

فَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ: أَنَّ حُذَيْفَةَ بن اليَمَان قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ مِنْ فَتْح أَرْمِينِيَةَ وَأَذْرَبِيْجَانَ، وقَدْ أفْزَعَهُ اخْتلاَفُهُمْ فِي القِرَاءَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ لعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الأُمَّةَ، قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الكِتَابِ اخْتِلاَفَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ: «أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي المَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكِ»، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَ اللَّهَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ ابْنَ العَاصِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي المَصَاحِفِ. - وكَانَ زَيْدُ بن ثَابِتٍ أَنْصَارِيًا، وَالثَّلاثَةُ قرشيين -، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ القُرَشِيِّينَ الثَّلاثَةِ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ القُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ» فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي المَصَاحِفِ، رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفُقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ القُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ، أَنْ يُحْرَقَ(١).

وَقَدْ فَعَلَ عُثمَانُ ﷺ هَذَا بَعْدَ أَنْ اسْتَشَارَ الصَّحَابَةَ ﷺ لِمَا رَوَى ابْنُ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ مَا فَعَلَ الَّذِي فَعَلَ فِي الْمَصَاحِفِ إِلا عَنْ مَلأٍ مِنَّا. قَالَ: أَرَى أَنْ نَجْمَعَ النَّاسَ عَلَى مُصْحَفٍ وَاحِدٍ، فَلا تَكُونُ فُرْقَةٌ، وَلا اخْتِلافٌ. قُلْنَا: فَنِعْمَ مَا رَأَيْتَ(٢).

عمر ﷺ هذا المصحف، ولما توفي عمر ﷺ أخذته ابنته أم المؤمنين حفصة بنت عمر رضي الله عنها، وفي عهد عثمان ﷺ وبعد مضي سنتين من خلافته جاءه

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٨٧).

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص (٩٦) وابن شبة تاريخ المدينة (٣/٩٩٥).

وقال مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ: «أَدْرَكْتُ النَّاسَ مُتَوافِرِينَ حِينَ حَرَّقَ عُثْمَانُ الْمَصَاحِفَ، فَأَعْجَبَهُمْ ذَلِكَ، أو قَالَ: لَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ مِنْهُمْ أَحَدٌ»(١)، وَهُوَ مِنْ حَسَنَاتِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ ﷺ الَّتِي وَافَقَهُ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهَا، وَكَانَتْ مُكَمِّلَةً لِجَمْعِ خَلِيفَةِ رَسُولِ الله ﷺ أَبِي بَكْرٍ ﷺ.

وَالفَرْقُ بَيْنَ جَمْعِه، وَجَمْعِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - أَنَّ الغَرَضَ مِنْ جَمْعِهِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ تَقْيِيدُ القُرْآنِ كُلِّه مَجْمُوعًا فِي مُصْحَفٍ، حَتَّى لا يَضِيعَ مِنْهُ شَيْءٌ دُونَ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى الاجْتِمَاعِ عَلَى مُصْحَفٍ وَاحِدٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ أَثَرٌ لاخْتِلافِ قِرَاءَاتِهِمْ يَدْعُو إِلَى حَمْلِهِمْ عَلَى الاجْتِمَاعِ عَلَى مُصْحَفٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا الغَرَضُ مِنْ جَمْعِهِ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ ﷺ فَهُوَ تَقْيِيدُ القُرْآنِ كُلِّه مَجْمُوعًا فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ، يَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى الاجْتِمَاعِ عَلَيْهِ لِظُهُورِ الأَثَرِ الْمُخِيفِ لاخْتِلافِ القِرَاءَاتِ.

حذيفة ابن اليمان ﷺ، وعرض عليه مسألة اختلاف هذه المصاحف وتنوعها، وكون كل واحدٍ يكتب مصحفًا مما قد يورث اختلافًا في رسم الكلمات عند كتابة المصحف. وخشي أن يكون هذا سببًا من أسباب الاختلاف، والتنازع، وجاء إلى عثمان فقال: "يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأُمَّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى".

فطلب عثمان ﷺ المصحف الذي عند حفصة، ثم كتب مصاحف للأنصار، بحيث يكون في كل مصر مصحف إمام يُرجع إليه عند الاختلاف، فإذا وجد اختلاف بين المصاحف فإنهم يرجعون إلى هذا المصحف الإمام،

---

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص (٦٨).

وَقَدْ ظَهَرَتْ نَتَائِجُ هَذَا الجَمْعِ حَيْثُ حَصُلَتْ بِهِ المَصْلَحَةُ العُظْمَى لِلمُسْلِمِينَ مِنْ اجْتِمَاعِ الأُمَّة، وَاتِّفَاقِ الكَلِمَة، وَحُلُول الأُلْفَة، وَانْدفَعَتْ بِهِ مفسدةٌ كُبْرَى مِنْ تَفَرُّق الأُمَّة، وَاخْتِلاف الكَلِمَة، وَفُشُو البَغْضَاء، وَالعَدَاوَة. وَقَدْ بَقِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَتَّى الآنَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ المُسْلِمِينَ مُتَوَاترًا بَيْنَهُمْ، يَتَلَقَّاهُ الصَّغِيرُ عَنْ الكَبِيرِ، لَمْ تَعْبَثْ بِهِ أَيْدِي المُفْسِدِينَ، وَلَمْ تَطْمِسْهُ أَهْوَاءُ الزَّائِغِينَ. فَلِلهِ الحَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ، وَرَبِّ الأَرْضِ رَبِّ العَالَمِينَ.

فأصبح مرجعًا يُرجع إليه عند التنازع، والاختلاف.

وبذلك نعلم أن مقصود أبي بكر الصديق أن يُوجِد نسخة تكونُ حفظًا للقرآن، وأن مقصد عثمان ﷺ أن يوجد مصاحف في كل بلد تكون هذه المصاحف مرجعًا لهم عند الاختلاف.

وهذه المصاحف كما تقدَّم كانت موجودة من عهد النبوة، ولذلك لَّما جاء في كتاب عمرو بن حزم، أنَّ النبي ﷺ لما كتب كتابًا كتب فيه، «**أَنْ لا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلاَّ طَاهِرٌ**»(١) فدل هذا على أنَّ المصاحف كانت موجودة في عهد النبوة.

بعد ذلك احتاج الناس إلى تشكيل المصحف، ووضع الحركات عليه، وذلك أنه في عهدِ عليٍ ﷺ، أو بعده سمع قارئًا يقرأ قوله جلَّ وعلا: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]؛ بالجر فخشي أن يقع الاختلاف بسبب

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ -ت عبد الباقي (١/١٩٩) والدارمي (١٤٥٥/٣) وابن حبان (٦٥٥٩) والدارقطني (١/٢٢٠) والحاكم (١/٥٥٢) والبيهقي في الكبرى (١/٤٦١) وغيرهم.

....

أمثال هذا، وذلك أنه قد وجد في الإسلام من لم يتعلم القرآن باللفظ، ووجد في أهل الإسلام من لم يشاهد تنزيل هذا الكتاب؛ ولذلك احتاج إلى وضع الحركات على الكلمات من أجل أن يبتعد الخلاف بينهم، أو مخالفة القراءة الصحيحة.

ثم بعد ذلك احتاجوا إلى أن يَنقُطوا الحروف، فنُقِطَت الحروف، ثم بعد ذلك أصبح الناس يتداولون هذه المصاحف، وكان الصحابة ﷺ يحرصون على ألا يُدخِلوا في المصحف شيئًا معه؛ لئلا يلتبس به، فلا يكتبون مع المصحف تفسيرًا، ولا يكتبون عليه شيئًا من التعليقات، بل كانوا يتورَّعون من وضع العشور، والأرباع في المصاحف؛ لئلا تدخل فيه.

ثم بعد ذلك احتاج الناس إلى تقسيم هذا القرآن، وذلك أنَّ أهل الزمان الأول كانوا يقسمونه سبعة أقسام بحسب سورهِ كما تقدم؛ لكن من بعدهم احتاج إلى تقسيمه إلى ثلاثين قسمًا، لتكون وردًا يوميًا للإنسان الذي يريد أن يقرأ القرآن في شهرٍ، فقسَّموا هذه الأجزاء الثلاثين التي تجدونها، والملاحظ للأعشار، والأرباع، والأثمان الموجودة يجد أن كُتَّاب هذه العلامات حرصوا على التنبيه على مواطن التشابه بحيث إذا كان هناك آية تشابه آية في موطنٍ آخر، حرصوا أن يجعلوها موطناً لموقفٍ، لربعٍ، أو ثمنٍ، أو نحو ذلك، ولذلك قد تجدون أن الأرباع والأثمان، مرةً تطول، ومرةً تقصر بسبب أنَّهم لاحظوا هذا المعنى، وهو وجود التشابه بين آيات القرآن، ليكون القارئ عندما يجد هذه العلامة مستشعرًا الفرق بين هذه الآية وبين الآية الأخرى التي قد تشابهها في

....

بعض الألفاظ.

ثم بعد ذلك تناقل الناس هذه المصاحف، وقبل قرابة أربعمائة سنة وجدت المطابع، فكتبوا المصحف بهذه المطابع، ونسقوه بها، واهتموا بها، ثم بعد ذلك في أزماننا الحاضرة وجدت مسجلات الصوت، فُسجِّل القرآن بأصوات العديد من القُرَّاء، وبعد ذلك وجدت آلاتٌ حديثة أيضًا لتسجيل المصحف بالتسجيل الرقمي، فكُتبت في الجوالات، وفي آلات الكمبيوتر، والحاسب الآلي، ونفع الله بها كثيرًا، ولكن الذي يظهر أنَّ هذه الجوالات لا تعد مصحفًا، ومن ثم لا يشترط لها الطهارة، ولا حرج على الإنسان في أن يدخل بها في مواطن قضاء الحاجة، إذا لم تكن هذه الآلات مكشوفة على الآيات القرآنية؛ وذلك لأنَّها ليست بمصاحف؛ لأنَّه لا يسمى المصحف بهذا الاسم إلا إذا كان هناك صحف، وهذا ليس فيه صحف.

ومما يتعلق بهذا أيضاً ما ورد عن عائشة - رضي الله عنها - أنها أمرت غلامًا لها أن يصلي بها، وأن يحمل المصحف في صلاته. يعني: صلاة التراويح؛ فدل هذا على أنهم كانوا يحملون المصاحف في الزمان الأول.

ولا شك أن حفظ القرآن من الأمور المطلوبة شرعًا؛ ولذلك قال العلماء: بأن حفظ القرآن من فروض الكفايات، ويجب على الأُمَّة في كل زمان أن يكون فيها حفظة لكتاب الله جلَّ وعلا، وقد قال الله جلَّ وعلا: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]؛ فدل هذا على أنَّه لا بُدَّ أن يكون في الأمة حفظة لكتاب الله جلَّ وعلا، والله سبحانه وتعالى قد حفظ هذا

....

الكتاب من الضياع، بوسائل شتى منها التدوين، ومنها وجود الدافع في نفوس الناس لحفظ هذا الكتاب.



التَّفْسِيرُ:

التَّفْسِيرُ لُغَةً: مِنَ الفسْرِ، وَهُوَ الكَشْفُ عَنْ المُغَطَّى.

وَفِي الاصْطِلاحِ: بَيَانُ مَعَانِي القُرْآن الكَرِيم.

وَتعَلُّمُ التَّفْسِيرِ وَاجِبٌ؛ لِقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]، ولِقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٤].

وَجْهُ الدِّلالَةِ مِنْ الآيَةِ الأُولَى: أَنَّ اللّه تَعَالَى بَيَّنَ أن الحِكْمَةَ مِنْ إنْزَال هَذَا القُرْآن المُبَارَك؛ أَنْ يَتَدبَّرَ النَّاسُ آيَاتِهِ، وَيَتَّعِظُوا بِمَا فِيهَا، وَالتدبُّرُ هُوَ التَّأَمُّلُ فِي الأَلْفَاظِ للوُصُول إِلَى مَعَانِيهَا، فَإذَا لَمْ يَكُنْ ذَلكَ، فَاتَتْ الحِكْمَةُ مِنْ إنْزَال القُرْآن، وَصَارَ مُجَرَّدَ أَلْفَاظٍ لا تَأْثِيرَ لَهَا؛ وَلأَنَّهُ لا يُمْكِنُ الاتِّعَاظُ بِمَا فِي القُرْآن بدُون فَهْم مَعَانيه.

وَوَجْهُ الدَّلالَةِ مِنْ الآيَةِ الثَّانيَة: أَنَّ اللّهَ تَعَالَى وَبَّخَ أُولئكَ الَّذينَ لا يَتَدبَّرُونَ القُرْآنَ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ ذَلكَ مِنْ الإِقْفَال عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَعَدَم وُصُول الخَيْر إِلَيْهَا، وَكَانَ سَلَفُ الأُمَّةِ عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقَة الوَاجِبَة، يَتَعَلَّمُونَ القُرْآنَ أَلْفَاظَهُ وَمَعَانِيه؛ لأَنَّهُمْ بِذَلكَ يَتَمَكَّنُونَ مِنْ العَمَلِ بِالقُرْآنِ عَلَى مُرَادِ الله بِهِ، فَإِنَّ العَمَلَ بِمَا لا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ.

ذكر المؤلف في هذا الفصل ما يتعلق بتفسير القرآن، وأوضح أنَّ المراد بتفسير القرآن هو بيان معاني كلام الله، وبيان مراده جلَّ وعلا من هذا الكتاب، وأعمال الناس فيما يتعلق بفهم القرآن على نوعين:

النوع الأول: فهم القرآن وتدبره، وهذا يجب على الإنسان أن يعرف منه

وَقَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَن السُّلمي: حَدَثْنَا الَّذين كَانُوا يُقرؤُوننَا القُرْآن كَعُثمَانَ بن عفَّان، وَعَبْد الله بن مَسْعُود وَغيرِهمَا، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنْ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ، لَمْ يُجَاوزُوهَا، حَتَّى يَتَعلَّمُوا مَا فِيهَا مِنْ العِلْمِ وَالعَمَلِ، قَالُوا: فَتَعَلَّمْنَا القُرْآنَ وَالعِلْمَ وَالعَمَلَ جَمِيعًا[١].

ما يُقيم به المسائل المتعلقة به، ولا يجوز للإنسان أن يُعرض عن كتاب الله، والإعراض عن كتاب الله من أسباب العذاب في الدنيا والآخرة، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]، وكما قال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]، وكما قال تعالى: ﴿سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٧]، أي: يعرضون.

ومن أنواع الإعراض عن الكتاب، الإعراض عن تدبر معانيه؛ ولذلك كان تدبر معاني القرآن وتفهُّم هذه الآيات القرآنية من الواجبات. ويدلك على وجوبه أنَّه يترتب عليه عمل، يعني: هناك أمر ونهي في هذا القرآن، وهناك حُجَج، ولا يتمكَّن الإنسان من العمل به إلا بفهمه، ومن القواعد: "أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، ولا يُمكن العمل بالكتاب إلا بفهمه، فيكون فهمه من الواجبات.

ويدلك على وجوب تفهُّم القرآن أن هذا الكتاب هو كلام رب العزة والجلال، أنزله الله للبشر، فقد أنزل الله هذا الكتاب لكل واحدٍ منّا، ومن مقتضى ذلك فهم هذا الكلام الذي أنزله الله إلينا، فلو أرسل مُرسل الرسالة إلى

---

(١) سبق تخريجه.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَالعَادَةُ تَمْنَعُ أَنْ يَقْرَأَ قَوْمٌ كتابًا في فن مِنْ العِلْمِ كَالطِّبِّ وَالحِسَابِ، وَلا يَسْتَشْرِحُوه، فَكَيْفَ بِكَلامِ اللّه تَعَالَى الَّذي هُوَ عِصْمَتُهُمْ، وَبِهِ نَجَاتُهُمْ وَسَعَادَتُهُمْ وَقِيَامُ دِينِهِم وَدُنْيَاهُمْ؟!(١).

وَيَجِبُ عَلَى أَهْلِ العِلْمِ أَنْ يُبَيِّنُوهُ لِلنَّاس عَنْ طَرِيق الكِتَابَةِ أَوْ المشَافَهَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران:١٨٧].

غيره، لوجب، أو لتعين على المرسل إليه فهم هذا الرسالة ومعرفة ما فيها، خصوصًا إذا كان ممن له أمرٌ عليه، كالوالد، أو صاحب الولاية، فكيف إذا كان هذا من رب العزة والجلال؟!

ثمّ إنّ هذا الكتاب قد نصّ الله تعالى على أنّه إنَّما أُنزل من أجل تدبر آياته؛ ليُعمل بها كما في قوله عز وجل: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، و(اللام) هنا (لام) التعليل، يعني: المعنى والعلة من إنزال الكتاب وجعل هذا الكتاب مباركًا، أن يتدبر العباد آيات هذا الكتاب.

ويدلك على وجوب تدبر الكتاب، أنَّ الله جعل هذا الكتاب نورًا وبرهانًا، وخيرًا، وصلاحًا، ولا يمكن تحصيل هذه المعاني من الكتاب إلا بفهمه، فكان فهمه وتدبره من الواجبات.

ومن المعلوم أنَّ النجاة من العذاب في الآخرة، بالعمل بشريعة الإسلام، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ولا يمكن للإنسان أن يتصف بصفة الإسلام إلا بعمله بهذا الكتاب، ولا يتمكن

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٣٣٢).

وَتَبْيِينُ الكِتَابِ لِلنَّاسِ شَامِلٌ لِتَبْيِينِ أَلْفَاظِهِ وَمَعَانِيهِ، فَيَكُونُ تَفْسِيرُ القُرْآنِ، مِمَّا أَخَذَ اللهُ العَهْدَ عَلَى أَهْلِ العِلْمِ بِبَيَانِهِ، وَالغَرَضُ مِنْ تَعَلُّمِ التَّفْسِيرِ هُوَ الوُصُولُ إِلَى الغَايَاتِ الحَمِيدَةِ، وَالثَّمَرَاتِ الجَلِيلَةِ، وَهِيَ التَّصْدِيقُ بِأَخْبَارِهِ وَالانْتِفَاعُ بِهِ، وَتَطْبِيقُ أَحْكَامِهِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي أَرَادَهُ اللهُ؛ لِيُعْبَدَ اللهُ بِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ.

من العمل به إلا بتدبره، فهذه أدلة تدل على وجوب تدبر القرآن.

النوع الثاني: تفسير القرآن، والمراد بتفسير القرآن: شرح معاني القرآن للآخرين، هذا يقال له تفسير.

ما حكم تفسير القرآن؟

نقول: التفسير من بيان العلم، وبيان العلم من الواجبات على العلماء؛ لأن الله عزَّ وجلَّ قد أخذ الميثاق على العلماء أن يبينوا هذا الكتاب، وهذا الدين، فقال عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ومن أنواع هذا البيان تفسير هذا القرآن، ويدلك على ذلك أن الله عزَّ وجلَّ قد حرَّم كتم العلم، الذي يحتاج إليه الناس كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، فترك تفسير القرآن بالنسبة للعلماء، مع حاجة الناس إلى فهم القرآن، كتمٌ للعلم.

وتزداد درجة وجوب تفسير القرآن، عند فشو الجهل وانتشاره، وأزماننا هذه من أكثر الأزمان فشوًّا للجهل، فالوقائع التي تقع للناس كثيرة متعددة، وما من واقعة للناس إلا وفيها آية أو آيات من هذا الكتاب، وكل ما تسمعون به من وقائع وحوادث سواءً كانت على مستوى الفرد، أو الأسرة، أو المجتمع، أو

....

الدول، فإنَّ الكتاب قد اشتمل على بيان أحكامها الشرعية، مما لا يدع مجالاً للناس في اتباع غير الشريعة، ولكن معرفة الحكم الشرعي في هذه الوقائع قليل؛ وذلك لأنَّ تفسير هذا القرآن، والبحث عن آيات القرآن المتعلقة بهذه الوقائع قليلٌ نادرٌ، وهذا من تقصير العلماء؛ ولذلك قال الله جلَّ وعلا: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، ما معنى يستنبطونه؟ أي: يستخرجون الحكم الشرعي، في هذه الواقعة التي تحدث للناس.

وقد قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فهذا القرآن فيه حكم جميع الوقائع التي يحتاج إليها الناس، ومن هنا لا يجوز لعالم من علماء الشريعة أن يتكلم في وقائع الناس، بحسب ما يراه بهواه، أو بعقله المجرد؛ لأنَّ هذا من القول على الله بلا علم، بل الواجب إرجاع وقائع الناس إلى الكتاب والسُّنَّة، وإذا أُخذت وقائع الناس بمرئيات الخلق المجردة فإنَّه حينئذٍ يصبح العَالِم مماثلاً لغيره، ويظهر دور العلماء في إرجاع وقائع الناس إلى أدلة الكتاب والسُّنَّة، فهذا ما يمتاز به علماء الشريعة، وما حلَّ بالناس من نكسات أو مصائب، إلا بسبب البعد عن الكتاب والسُّنَّة.

ويدلك على ذلك أنَّه لا تحصل مصالح الخلق إلا بتحكيم هذا الكتاب، ولا يُمكن للناس أن يحكِّموا به على وقائعهم، إلا إذا قام علماء الشريعة بتفسيره وإيضاح معانيه، فإنَّ الله قد أخبر أن هذه الشريعة رحمة، وأنَّها خير، وأنها صلاح، وأنها سبب للسعادة، ولا يكون ذلك إلا بفهم هذا الكتاب، ولا يحصل الفهم بالنسبة لعوام الناس، إلا بتفسير العلماء للآيات القرآنية.

....

ويدلك على أهمية تفسير القرآن ووجوبه وتعيُّنه وتعيُّن تنزيله على وقائع الناس بالنسبة للعلماء، أنَّ الله قد أمر بالرجوع إلى الكتاب والسُنة، خصوصًا عند التنازع والاختلاف، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وكما قال جلَّ وعلا: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ولا يمكن أن نعيد مواطن النزاع إلى الكتاب والسُّنَّة إلا إذا فهمناهما، وعرفنا مراد الله ورسوله بهما.

والآيات القرآنية والأحاديث النبوية، على أربعة أقسام:

القسم الأول: ما يعرفه كل عارفٌ باللغة، فهذا يشترك الناس في فهمه ومعرفة مراد الله به، فهذه السماء، وهذه الأرض، يشترك الناس في فهم معانيها.

القسم الثاني: كلمات لغوية، يفهمها المختصون في اللغة.

القسم الثالث: اصطلاحات شرعية، لا تُعرف إلا بمعرفة مقصود الشارع بدليلٍ من الكتاب والسُّنَّة، فعندما يأتي لفظ الصلاة لا يصح أن يفهمه الإنسان بذهنٍ مجرد، ولا من لغة العرب، وإنما يفهمه بحسب الطريقة الشرعية والفهم الشرعي، الذي يعرفه علماء الشريعة.

القسم الرابع: ما استأثر الله بعلمه من معاني الكتاب، فيكون للفظة وجهان:

الأول: ما يحتاج إليه الناس يتم إيضاحه وبيانه.

....

الثاني: ما لا يحتاج إليه الناس يستأثر الله بعلمه.

ومن أمثلة ذلك: آيات الصفات، معانيها تعرف من لغة العرب؛ لكن كيفيات هذه الصفات مما استأثر الله جلَّ وعلا بعلمه.

وتفسير القرآن الذي نحتاج إليه لا نتمكن من الوصول إليه، إلا بقراءة هذا القرآن؛ لذلك فإنّ من أهم مقومات تفسير القرآن إكثار العبد من قراءة القرآن، وخصوصًا أهل الفقه والعلم، والاجتهاد؛ لأن الوقائع التي تحصل للناس يُحتاج في إرجاعها إلى الكتاب أن يكون الإنسان مُلمًّا بهذا الكتاب، وتكون الآيات القرآنية حاضرةً في ذهنه، فإذا أكثر الفقيه من قراءتها تمكَّن من استحضار هذه الآيات المتعلقة بالمسألة النازلة بالناس، وتنزيل هذه النصوص على الوقائع، وأمَّا إذا ابتعد الإنسان عن قراءة آيات القرآن، وكان اتصاله بها ضعيفًا، فكيف ينزِّل الآيات القرآنية على وقائع الخلق.

ولهذا المعنى حرص سلفنا السابق على إكثار القراءة في كتاب الله، فكان القرآن معهم في جميع أوقاتهم، حتى يُؤْثَر عنهم بذل الأوقات في قراءة القرآن، وكان من المعهود عند غالبهم ختم القرآن في سبعة أيام، هكذا كان أغلب فقهاء السلف وعلماء السلف، وهذه طريقتهم، وبعضهم يختمه في أقل، وبعضهم يختمه في أكثر، ولكنهم مع القراءة يتفهَّمون معاني القرآن، ويتدبرون الآيات.

وكذلك عند دراسة القرآن يحرصون على شرح آيات القرآن وفهم معانيها، ولا زال الناس في مشاهدهم ومجالس العلماء تُقرأ الآيات في أول المجلس، ثم يقوم العالم بشرح هذه الآيات مما تيسر، وهذا مأثور من عهد النبي ﷺ إلى عهد الصحابة، إلى أزمانٍ قريبة، ومن هنا يحسن بنا أن نعود لفعل

....

هذه السُّنَّة، وأن تُعمَر مجالسنا بآياتٍ من القرآن، ومجالس العامة تُعمَر بآيات القرآن، ويعتاد الناس على ذلك، تؤخذ آيات ولو قلت، ثم تفسر، وتنزل تلك الآيات على أحوال الناس ووقائعهم؛ ليكون ذلك مفيدًا لهم.

إذ يحتاج الناس إلى إصلاح أفعالهم، وأخلاقهم، وأقوالهم؛ لتكون متوافقة مع الكتاب، وكيف يتمكن الناس من إصلاح أوضاعهم، وأقوالهم، وأفعالهم، وجعلها مطابقة للقرآن إلا بتلاوة القرآن بين أيديهم وتفسير آيات القرآن بحضورهم.

وفي زماننا الحاضر وجدت مشكلات كثيرة للناس، ووجدت وسائل تصم القلب وتعميه، ووجد من آلات اللهو ومزامير الشيطان والصور المحرمة ما يكون سببًا من أسباب قسوة القلوب؛ ولذلك نحن في أشد الحاجة إلى تليين القلوب، ومن أعظم ما لُيِّنت به القلوب القرآن الكريم قراءةً وتفسيرًا؛ ولهذا ذكر الله عزَّ وجلَّ أنَّ هذا الكتاب لو أُنزل على جبل لرأيته خاشعًا متصدعًا من خشية الله.

وسبب غفلة الخلق اليوم ابتعادهم عن هذا الكتاب، وغفلتهم عنه، واشتغالهم بغيره، لو سألت الواحد من الناس كم نشرة أخبارٍ سمعتها اليوم؟ لأعطاك إحصائيات كبيرة، ولو سألت أحدهم كم قرأ من صفحةٍ في الجرائد؟ وكم أمضيت من الوقت في مطالعة مواقع التواصل الاجتماعي؟ لأعطاك الشيء الكثير، ولو سألته كم قرأت من القرآن في هذا الأسبوع؟ لتعجبت عند المقارنة بين هذه النتيجة ونتيجة الجواب الأول.

ومن ثَمَّ عندنا حاجة شديدة لإعادة مجتمعاتنا لكتاب الله عزَّ وجلَّ، نحتاج

إليه نحن في أنفسنا أولاً، ثم نحتاج إلى ذلك بالنسبة لعموم الناس، ويُخشى مع استمرار هذا وتتابع الأجيال عليه أن يَدْرُسَ الكتاب، وأن ينسى إذا لم نقم بذلك، فكلٌ منّا يقوم به على قدر وسعه، وإلا فإن الله عزَّ وجلَّ سيرفع هذا الكتاب منّا، ولئلا يقع ذلك يجب بيان معاني هذا الكتاب، ويجب تدارسه، وتجب قراءته في المجالس العامة، والمجالس الخاصة.

استمع لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، فهذا الكتاب يحيي القلوب، ويحيي الأبدان، ويحيي الحياة، ثم قال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤]، فإذا أحال الله ووضع حائلاً بين الشخص وقلبه لم يعرف ما ينفعه، وما يرفع درجته عند الله عزَّ وجل، وما يُصلح حياته وآخرته. ثم قال سبحانه: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فالفتنة تحصل للناس بسبب بعدهم عن كتاب الله، وعن الاستجابة لأوامر الله، ثم قال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٢٥ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٢٦ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٢٧ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ۝٢٨ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الأنفال: ٢٥ -٢٩]، فرقاناً: أي: قدرة تميزون بها بين الحق والباطل.

فهذه الآيات كأن كل واحد من الناس قد خوطب بها وحده، كأنها تتعلق بكل واحدٍ منّا، فلماذا لا ننزل هذه الآيات القرآنية على أنفسنا، ونحن في

....

أشد الحاجة إليها؟!

وهكذا بقية آيات القرآن العظيم، كل واحدٍ منّا مخاطب بها، ويجب على كل إنسان أن يُنزِّل آيات القرآن على نفسه حتى ينتفع بها، إذا قرأت آيات العذاب فاستحضر أنَّك يمكن أن تكون من المعذبين، متى اتصفت بصفة من عُذِّبَ، وإذا قرأت آيات الرحمة فتطلع إلى أن تكون من أصحابها، باتصافك بالصفات التي تجعلك من أهل تلك الرحمة، وبذلك نستفيد من هذا القرآن ونتعظ بما فيه.

هذا القرآن احتوى على مواعظ عظيمة تهز الجبال، لكن أين المتدبر فيها؟

كيف يؤثر فينا القرآن ونحن لم نقرأه؟

ولذلك من أعظم أسباب كثرة الضلال في الناس هو الغفلة عن آيات القرآن، فأولئك الذين يجادلون في آيات الله، من أعظم الأسباب التي تجعلهم يزيغون ويضلون، أننا لا نخاطبهم بالقرآن، وآيات القرآن، ومواعظ القرآن، وحجج القرآن التي تُقنع لكننا لم نخاطب الناس بها؛ ومن ثم أصبح الخطاب ضعيفًا، وأصبحنا لا نتمكن من إقناع الآخرين لماذا؟ لأننا لم نحاول أن نستفد من هذا الكتاب في إيصال هذه الرسالة إلى الناس.

وميزة الدعوة إلى الله اعتمادها على الكتاب، ولا يمكن أن نعتمد على الكتاب إلا بفهم معانيه، وبتنزيلها على وقائع الناس، وبذلك تكون دعوتنا دعوة مُجدية، مقبولة، مؤثرة في نفوس الناس.

الوَاجِبُ عَلَى المُسْلِمِ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ:

الوَاجِبُ عَلَى المُسْلِمِ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ أَنْ يُشْعِرَ نَفْسَهُ حِينَ يُفَسِّرُ القُرْآنَ بِأَنَّهُ مُتَرْجِمٌ عَنِ اللّه تَعَالَى، شَاهِدٌ عَلَيْهِ بِمَا أَرَادَ مِنْ كَلامِهِ، فَيَكُونُ مُعَظِّمًا لِهَذِهِ الشَّهَادَةِ، خَائِفًا مِنْ أَنْ يَقُولَ عَلَى اللهِ بِلا عِلْمٍ، فَيَقَعُ فِيمَا حَرَّمَ اللهُ، فَيُخْزَى بِذَلِكَ يَوْمَ القِيَامَةِ، قَالَ اللّه تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٠].

ينبغي بنا عند تفسير القرآن أن نحرص على أن لا نزيد معاني من عند أنفسنا، وإنما نقتصر على المعاني المقصودة في هذا الكتاب، ولا نتجاوز هذه المعاني؛ لئلا نكون ممن كذب على الله؛ لأنَّ تفسير القرآن بغير مراد الله كذب على الله، وهو من أشنع الذنوب. قال الله تعالى: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ [طه: ٦١]، وقال عز وجل: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [سورة الحاقة]؛ إذا كان هذا يقال للنبي ﷺ فكيف بنا إذا تجاوزنا وتكلمنا في تفسير كلام الله بغير مراد الله؟!

والشياطين تحاول إضلال الناس، وذلك بوسائل:

أولها: تزهيد الناس في هذا الكتاب، ومحاولة إبعاد الناس عن هذا الكتاب، ومن ثم أولئك الذين يحاولون تزهيد الخلق في الكتاب، إنما أتوا من كونهم لم يعرفوا هذا الكتاب، فخير وسيلة لمجابهتهم، إيصال الكتاب إليهم، والرد على كلامهم بآياتٍ من الكتاب.

....

ثانياً: جعلهم يهجرون القرآن، فإذا هجروا القرآن لم يعرفوا مراد الله، ولم يتمكنوا من العمل به وتطبيقه.

ثالثاً: صد الناس عن التدبر في آيات القرآن، وفهم معانيها، يقرأ الآيات، وإذا سألته عن معاني ما قرأ، لم يعرف لذلك جواباً.

فالمشكلة الأساسية عندنا هي عدم العمل بالكتاب، وعدم العمل بالكتاب مبني على أسباب، منها: عدم فهمنا للقرآن.

لو كان منطلقنا في جميع أمورنا من هذا الكتاب، والله ما وقف أمامنا أحد، ولتغيرت أحوال الناس وتبدلت إلى الخير والصلاح، فإن أحوال العرب قبل النبي ﷺ كانت في فقر، كانوا في فُرقة، كانوا في شتات، كانوا أُمَّة لا يأبه أحد بهم ولا قيمة لهم، كانوا، وكانوا، وكانوا، ... صفات كثيرة، ما الذي بدَّل أحوالهم بعد إنزال الكتاب؟ إنه القرآن الذي آمنوا به، وصدقوه، وتفهموا معانيه وعملوا به؛ فتغيرت أحوالهم، وإلا فإن أبدانهم هي أبدانهم، هل تغيرت الأيدي؟ هل تغيرت الأرجل؟ لا والله، كيف انقلب حالهم؟ بهذا الكتاب؛ ولذلك نحن في أشد الحاجة إلى هذا الموضوع، موضوع فهم القرآن، وتنزيله على وقائع الناس؛ لتصلح أحوال الأُمَّة وتستقيم.



المَرْجَعُ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ:

يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ إِلَى مَا يَأْتِي:

هذه المسألة مسألة مهمة وخطيرة وخصوصًا في أزمنتنا هذه، فإنَّ بعض من يصدون عن دين الله يزعمون أنَّه لا حكر لأحد في تفسير القرآن، ومن ثم يأتون إلى آيات القرآن فيحرفونها ويحرفون معانيها، ويحملونها على غير مراد الله اتباعًا لأهوائهم، وانطلاقًا من رغبتهم في إضلال الخلق؛ ولذلك لا بُدَّ أن يبين أنَّ فهم القرآن وتفسير القرآن له مرجع لا يصح أن نتجاوز ذلك المرجع، أو أن نخالفه. ومن هنا نجد في مواطن كثيرة، يؤتى بآيات من القرآن فتُحمل على غير مراد الله، ويُضل فيها الخلق، وتفسَّر تفسيرًا خاطئًا، ومن ثم لا بُدَّ من معرفة هذا المبحث والاهتمام به، ثم إن بعض أهل العلم عندما يورد آية من القرآن لهداية الخلق تجد من يضاد ويحاول إسكات صوته انطلاقًا من أنه لا يفهم القرآن، أو أنَّ للقرآن تفسيرًا آخر، ولا ينبغي أن يكون القرآن حكرًا بتفسيره على طائفة من الطوائف، ويبدؤون يتكلمون بمثل هذا، وهذا من أسباب ضلال طوائف كثيرة حتى من الأزمنة المتقدمة، انظر مثلاً في مباحث المعتقد، أتت طائفة ففسرت آيات القرآن، وحرفوا معانيها، ونفوا صفات الله بناءً على هذا الباب، بما يسمونه التأويل، وبما قد يسمونه تفسير القرآن.

ومن هنا لا بُدَّ أن نُعَرِّف بالمرجع الصحيح لتفسير القرآن.

وقد ذكر الله جلَّ وعلا أنَّ في كتابه آيات محكمات، كما قال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، ومن ثم لا بُدَّ

أ- كَلامِ اللّه تَعَالَى: فَيُفَسَّرُ القُرْآنُ بِالقُرْآنِ؛ لأَنَّ اللّه تَعَالَى هُوَ الَّذِي أَنْزَلَهُ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِهِ.
وَلِذَلِكَ أَمْثِلَةٌ مِنْهَا:

من بيان المرجع الذي يُرجع إليه في تفسير القرآن حتى يسلم من الزيغ، وهكذا في كثير من المسائل الفقهية التي يُستدل فيها بآيات من القرآن لا بُدَّ أن يكون ذلك الاستدلال صحيحًا منطلقًا من تفسير القرآن على وفق القواعد والمصادر التي جاءت الشريعة بإقرارها، وجعلها مصادر صحيحة لتفسير القرآن.

وقد ذكر المؤلف هنا عدداً من المصادر التي يُرجع إليها في تفسير القرآن:

أولها: تفسير القرآن بالقرآن: فإنَّ المتكلم بالقرآن وهو رب العزة والجلال، هو الأعلم بتفسير كلامه، وهو سبحانه العالم بمراده في القرآن، ويدل على ذلك نصوص قرآنية عديدة، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قد وصف القرآن بأنَّه مصدق، أي: يصدق بعضه بعضًا، ووصفه بأنه مثاني، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، أي: لا شك، ومن مقتضى كونه لا شك فيه أن يكون مصدقًا، يُصدق بعضه بعضًا. وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] مما يدل على أنَّه يُفَسَّر بعضه ببعضه الآخر.

وقد سلك النبي ﷺ هذا المنهج، في تفسيره للقرآن في مواطن عديدة، ففسر القرآن بالقرآن، ومن أمثلة ذلك أنَّ الصحابة لما شق عليهم واغتموا عند نزول قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[الأنعام: ٨٢]؛ فجاؤوا إلى النبي ﷺ وقالوا: وأيَّنا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال لهم النبي ﷺ: «لَيسَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ:

١- قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس:٦٢]، فَقَدْ فَسَّرَ أَوْلِيَاءَ اللهِ بِقَوْلِهِ فِي الآيَةِ الَّتِي تَلِيْهَا: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴾ [يونس:٦٣].

﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣][(١)]، ففسر القرآن بالقرآن. ولهذا نظائر كثيرة صار عليها أهل العلم في تفسير القرآن بالقرآن، وهو على أنواع منها:

أولاً: أن يؤتى باللفظ، فيُفسَّر اللفظ بعده مباشرة؛ ليُعرف المراد به، وقد مثَّل المؤلف لذلك بنماذج، منها قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢]، فمن جاءنا وفسر أولياء الله بأنهم المجاذيب، أو بأنهم أهل طريقة معينة من طرائق التصوف، قيل: لا يصح هذا التفسير؛ لأن الله قد فسَّر كلامه بنفسه، فقال سبحانه في تفسير أولياء الله: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴾ [يونس: ٦٣]، ومن أمثله هذا قوله جلَّ وعلا: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧]، ثم أتت الآيات التي بعدها تفسِّرها، قال تعالى: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة: ٦٨]، ثم قال عز وجل: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾ [البقرة: ٦٩]، ثم قال سبحانه: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ﴾ [البقرة: ٧١] هذا كله تفسير للفظ: (البقرة) التي في أول الكلام.

ثانياً: قد تأتينا آية في القرآن تحتمل معنيين، فتأتي آية أخرى فتبين أنَّ المراد أحد المعنيين، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٣٧).

٢- قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ﴾ [الطارق:٢]، فَقَدْ فَسَّرَ [الطَّارِقَ] بِقَوْلِهِ فِي الآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق:٣].

٣- قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات:٣٠] فَقَدْ فَسَّرَ [دَحَاهَا] بِقَوْلِهِ فِي الآيَتَيْنِ بَعْدَهَا: ﴿أَخۡرَجَ مِنۡهَا مَآءَهَا وَمَرۡعَىٰهَا * وَٱلۡجِبَالَ أَرۡسَىٰهَا﴾ [النازعات:٣١-٣٢].

[الحجر: ٩]، فقوله: (نحن) يحتمل أن يُراد بها المفرد المُعظِّم لنفسه، ويحتمل أن يُراد بها الجمع، فجاءت الآيات الأخرى تبين أنَّ المراد المعنى الأول في مثل قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وقوله عز وجل: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [الكهف: ١١٠]، ونحو ذلك من النصوص.

ومن هنا إذا جاءنا مُفسِّر يريد أن يفسر كلام الله، فلا بُدَّ أن يكون عارفاً بكلام الله، محيطًا بمعانيه؛ ليحمل بعضه على بعضه الآخر، فإنَّ الكتاب يفسر بعضه بعضًا، ويبين بعضه بعضًا.

ثالثاً: هذا التفسير قد يكون ببيان المجمل كما في قوله: ﴿وَٱلطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١]، ثم فسَّر بقوله: ﴿ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ٣].

رابعاً: قد يكون بتقييد المطلق كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ﴾ [البقرة: ٦٧] فلفظة (بقرة) هنا مطلقة قيدتها الآيات التي بعدها، ومثلها ما جاء في إباحة نكاح الكتابيات، جاء تقييده بأنَّ المراد العفيفات، فتُقيد الآية الأولى بالآيات الأخرى..

خامساً: قد يكون التفسير بتخصيص العام كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فكلمة (المطلقات) عامة جاءت آيات أخرى فخصصتها، من مثل قوله: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّ﴾

ب - كَلامُ رَسُول الله ﷺ: فَيُفَسَّرُ القُرآنُ بالسُّنَّة؛ لأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ مُبَلِّغٌ عَنْ اللّه تَعَالَى، فَهُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِمُرَادِ اللّه تَعَالَى لِكَلامِهِ.

وَلِذَلكَ أَمْثلَةٌ منْهَا:

١- قَوْلُــهُ تَعَــالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يــونس:٢٦]، فَقَدْ فَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الزِّيَادَةَ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْه اللّه تَعَالَى، فِيمَا رَوَاهُ ابْـنُ جَرِير، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ صَرِيحًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى[١]، وَأُبَـيِّ ابـن كَعْبٍ[٢]. وَرَوَاهُ جَرِيرٌ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بـنِ عُجْـرَةَ[٣]، وَفِـي صَـحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ صُهَيْبِ بن سنَان، عَنْ النَّبِـيِّ ﷺ فِـي حَـدِيثٍ قَـالَ فِيـه: «فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِـمْ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ تَلا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]»[٤].

٢- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠]، فَقَدْ فَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ القُوَّةَ بِالرَّمْيِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عقْبَةَ بن عَامِرٍ[٥].

[الطلاق: ٤]، ومن ذلك قوله: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩]،

النوع الثاني من أنواع الأدلة التي يفسر بها القرآن: تفسير القرآن بالسُّنَّة

---

(١) أخرجه الطبري (١٥/٦٤/١٧٦١٦) وابن أبي حاتم (٦/١٩٤٥/١٠٣٤١) وغيرهما.

(٢) أخرجه الطبري (١٥/٦٩/١٧٦٣٣) واللالكائي (٧٨٠).

(٣) أخرجه الطبري (١٥/٦٨/١٧٦٣١) وقد رويت هذه الأحاديث في السنن بأسانيد صحيحة.

(٤) أخرجه مسلم (١٨١).

(٥) أخرجه مسلم (١٩١٧) وأبو داود (٢٥١٤) والترمذي (٣٠٨٣) وابن ماجه (٢٨١٣).

....

الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ فإنَّ النبي ﷺ مُبيِّن للقرآن، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، يعني: توضِّح وتفسر، ومن هنا فتفسير القرآن يكون إمَّا بالقرآن، أو بحديث النبي ﷺ.

ويدل على ذلك النصوص الشرعية الواردة بأنَّ النبي ﷺ صادق في كلامه، لأنه رسول من ربه، وأنَّه ﷺ مُبلِّغ لشرع الله، ويدل عليه النصوص الواردة بالأمر بطاعته، ومن ثَمَّ إذا أتينا بآية وفسرناها بحديث عن النبي ﷺ ليس لأحد أن يعترض على ذلك، بل كلام الله يُفهم بسُنَّة رسول الله ﷺ وما يأتي عن النبي ﷺ في تفسير القرآن على أنواع منها:

أولاً: توضيح المجمل، يعني: يكون هناك لفظ لا يُعرف معناه في القرآن، فتأتي السُّنَّة فتوضحه وتبيِّنه، من أمثلة ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]، ما حقه؟ لم يبين، فجاءت السُّنَّة فبينت هذا، حيث قال النبي ﷺ: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ**»[1].

ثانياً: تخصيص العام فقد يأتي كلام النبي ﷺ مخصصًا للقرآن، يعني: يكون لفظ القرآن عامًّا، فتأتي السُّنَّة فتخصص القرآن، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النور: ٥٦]، هذا اللفظ عام يشمل الصغير والكبير، الذكر والأنثى، فجاءت السُّنَّة فبينت أنَّ هذه الآية مخصوصة ببعض المواطن كما

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٨٣).

....

في المرأة الحائض، حيث قال النبي ﷺ عن الحائض تترك الصلاة، أو قال: «دَعِي الصَّلاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ»[1]، هذا تخصيص للقرآن من طريق السُّنَّة.

ثالثاً: تقييد المطلق، كما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]، هنا لفظ (اليد) لفظ مطلق يصدق على اليمين وعلى الشمال، فجاءت السُّنَّة ببيان أنَّ المراد اليد اليمنى، حيث قطع النبي ﷺ اليد اليمنى من السارق.

رابعاً: قد تأتي السُّنَّة بصرف ظاهر القرآن، أو بصرف لفظ القرآن عن ظاهره، ومن أمثلة ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨] فإنَّ ظاهر هذا اللفظ أنَّ القراءة تكون أولاً ثم تكون الاستعاذة، فإنَّ (الفاء) تفيد التعقيب، ثم جاءنا في السُّنَّة أنَّ النبي ﷺ كان يستعيذ قبل القراءة، فقلنا (الفاء) هنا لا يُراد بها التعقيب، وإنَّما المراد بها مطلق الجمع، وقد جاءت السُّنَّة ببيان أنَّ الاستعاذة تسبق قراءة القرآن.

---

(١) أخرجه أحمد (٦/٢٠٤) والدارقطني (١/٣٩١) والبيهقي في الكبرى (١/٥١٠).

ج- كَلامُ الصَّحَابَةِ ﷺ لا سِيَّمَا ذَوُو العِلْمِ مِنْهُمْ وَالعِنَايَةِ بِالتَّفْسِيرِ؛ لأَنَّ القُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ وَفِي عَصْرِهِمْ، وَلأَنَّهُمْ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ أَصْدَقُ النَّاسِ فِي طَلَبِ الحَقِّ، وَأَسْلَمُهُمْ مِنَ الأَهْوَاءِ، وَأَطْهَرُهُمْ مِنَ المُخَالَفَةِ الَّتِي تَحُولُ بين المَرْءِ وَبين التَّوْفِيقِ لِلصَّوَابِ. وَلِذَلِكَ أَمْثِلَةٌ كَثِيرَةٌ جِدًّا مِنْهَا:

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء:٤٣] فَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ فَسَّرَ المُلامَسَةَ بِالجِمَاعِ[(١)].

الطريق الثالث من طرائق تفسير القرآن: كلام الصحابة، وكلام الصحابة في تفسير القرآن على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: إجماع الصحابة، فإذا أجمع الصحابة على شيء في تفسير القرآن؛ وجب الأخذ به؛ لأنَّ إجماع الصحابة حُجة شرعية، كما قال ﷺ: «**لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلالَةٍ**»[(٢)]، ولأدلة حجية الإجماع الكثيرة المتتابعة، وخصوصًا إجماع الصحابة، فإنَّ الله قد أثنى على الذين ساروا على طريقتهم، في قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فأثنى على الذين ساروا على طريقة الصحابة، ومن ذلك الأخذ بتفسيرهم للقرآن.

وقد يكون الإجماع صريحًا بأن يتكلم الجميع بتفسير للقرآن، وقد يكون

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (١/ ١٣٤) وابن أبي شيبة (١٧٥٧) والبيهقي في الكبرى (١/ ١٩٩).

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٣٩٦) والحاكم (٣٩١) والطبراني في الكبير (١٢/ ٤٤٧/ ١٣٦٢٣).

....

إجماعاً سكوتيًا، يعني: يتكلم بعضهم فينتشر في عصرهم ولا يوجد له مخالف، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فإن أنساك الحج ثلاثة، تمتع وقران وإفراد، ظاهر هذه الآية أنَّ المراد بها التمتع، وأنَّ المتمتع عليه الهدي دون البقية، لكن جاءنا تفسير من عدد من الصحابة بأنَّ المراد به من جَمع بين حج وعمرة في سفرة واحدة بما يشمل المتمتع و القارن، ففسرنا الآية بأنَّ المراد بها المتمتع والقارن، من أين أخذناه؟ من إجماع الصحابة، حيث تكلم جماعة من الصحابة بذلك[1]، ولم يوجد لهم مخالف.

النوع الثاني من أنواع تفسير الصحابة للقرآن: أن يتكلم أحد الصحابة بتفسيره للقرآن، ولا ينتشر قوله، ولا يوجد له مخالف في زمانهم، فحينئذٍ الصواب أنَّه حُجة، وأنَّ القرآن يُفسَّر به، والدليل على هذا أمور:

أولها: الأدلة الدالة على حجية أقوال الصحابة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٥]، ولا شك أنَّ الصحابة ممن أناب إلى الله، فقد أثنى الله عزَّ وجلَّ عليهم.

الدليل الثاني: أنَّ الصحابة أهل الورع والتقوى، وأهل الورع والتقوى يوفَّقون للصواب ولمعرفة الحق، ومن ذلك معرفة الحق في تفسير القرآن، كما قال سبحانه: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩] أي: قدرة تفرِّقون بها بين الحق والباطل.

---

(١) انظر: تفسير القرطبي(٢/٣٩٢) التمهيد (٢/٣٩٢) نخب الأفكار (٩/١٦٨).

....

الدليل الثالث: أنَّ الصحابة عندهم من الوازع الديني ما يمنعهم من أن يفسروا كلام الله بدون مستند صحيح؛ لأنَّ الكذب على الله من أشنع الذنوب، ومن أنواع الكذب على الله تفسير كلامه بغير مراده. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [هود: ١٨] أي: لا يوجد أحد أظلم من أولئك الذين يكذبون على الله.

الدليل الرابع: أنَّ الصحابة عرفوا مواطن التنزيل، وعرفوا أسباب النزول، وتفسير القرآن يُفهم بفهم أسباب النزول.

الدليل الخامس: أنَّ الصحابة هم أهل اللغة، وهم العارفون بمعاني الكلمات العربية خصوصًا لغة قريش التي نزل بها القرآن؛ ولذا كان تفسير الواحد من الصحابة حُجة شرعية، ومن أمثله ذلك تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦]، حيث فسَّره ابن مسعود، وقال فيه بأنَّ المراد به الغناء.

النوع الثالث من أنواع تفسير الصحابة للقرآن: ما وقع فيه اختلاف بين الصحابة، وهذا الاختلاف قد يكون اختلاف تضاد، وقد يكون اختلاف تنوع كما سيأتي إن شاء الله تعالى، فإذا كان اختلافهم من اختلاف التضاد بحيث لا يُمكن تفسير القرآن بجميع أقوال الصحابة فحينئذٍ نقول بأنَّه لا يكون قول بعضهم حجة على بعضهم الآخر، ونحتاج للترجيح بين أقوالهم، ولكن نعلم أنَّ الحق لا يخرج عن أقوالهم، وأنَّ مراد الله عزَّ وجلَّ لا يخرج عن هذه الأقوال الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم.

....

وقد يقع التنازع في اختلاف الصحابة، هل هو من اختلاف التنوع، أو من اختلاف التضاد؟

ومن أمثلة هذا تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ما المراد بالقروء؟ هل هي الأطهار أو الحِيَض؟

اختلف الصحابة هل القرء: الحيض أم الطهر. وهذا الاختلاف اختلاف تضاد لا يُمكن أن تكون أقوالهم كلها حقًا، ومن ثم نحتاج إلى الترجيح بين أقوالهم بدليل آخر. أمَّا إذا كان اختلافهم من اختلاف التنوع، فلا مانع أن تكون أقوالهم كلها حقًا، ومن أمثلته، اختلاف الصحابة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] من هو الذي بيده عقدة النكاح هل هو الزوج أو الولي؟

اختلف الصحابة في ذلك، فلا يمتنع أن يكون الجميع مراداً، ومثل قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، هل المخاطب بذلك أولياء الدم، أو المخاطب به القاتل؟ قولان للصحابة.

د- كَلامُ التَّابِعِينَ الَّذِينَ اعْتَنُوا بِأَخْذِ التَّفْسِيرِ عَنْ الصحابة ﷺ؛ لأَنَّ التَّابِعِينَ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ الصَّحَابَةِ، وَأَسْلَمُ مِنْ الأَهْوَاءِ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ. وَلَمْ تَكُنْ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ تَغَيَّرَتْ كَثِيرًا فِي عَصْرِهِمْ، فَكَانُوا أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ فِي فَهْمِ القُرْآنِ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِذَا أَجْمَعُوا - يَعْنِي التَّابِعِينَ - عَلَى الشَّيْءِ فَلا يُرْتَابُ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً، فَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ وَلا عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ، وَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى لُغَةِ القُرْآنِ، أَوْ السُّنَّةِ، أَوْ عُمُومِ لُغَةِ العَرَبِ، أَوْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي

وَقَالَ أَيضًا: مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئًا فِي ذَلِكَ بَلْ مُبْتَدِعًا وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا مَغْفُورًا لَهُ خَطَؤُهُ، ثُمَّ قَالَ: فَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ وَفَسَّرَ القُرْآنَ بِخِلافِ تَفْسِيرِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ جَمِيعًا(٢).

الرابع مما يتم به تفسير القرآن: كلام التابعين، وكلام التابعين أيضًا يقسَّم إلى قسمين:

القسم الأول: ما حصل فيه إجماع من التابعين، فإذا أجمع التابعون على تفسير آية بمعنى فحينئذٍ يكون قولهم حُجة؛ للأدلة الدالة على حُجية الإجماع، كما في قوله سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: ١١٥]، ومن أمثلة ذلك تفسير قوله

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٧٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦١).

....

تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ بأن المراد به الدخول في الإحرام[(١)].

النوع الثاني: ما اختلف فيه التابعون في تفسيره، أو تفسير قال به بعض التابعين ولم يكن قولهم إجماعًا، ومن أمثلة ذلك: قوله سبحان: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ما المراد بالأشهر المعلومات؟

قالت طائفة: إلى عشر ذي الحجة، وقال آخرون: إلى آخر ذي الحجة، فحينئذٍ نحتاج إلى مرجح آخر يبين لنا المراد بهذه الآية غير قول التابعين، ولكنَّ الحق لا يعدو أقوالهم، لو جاءنا الآن شخص، وقال: المراد به يشمل شهر محرم، قلنا: هذا خلاف الإجماع؛ لأنَّ التابعين قالوا: إمَّا إلى العاشر من ذي الحجة، وإمَّا إلى آخر شهر ذي الحجة، لم يقل أحد منهم بأنَّ شهر المحرم يدخل فيه، فقولك هذا قول باطل، إذ لو كان حقًّا لقال به بعض التابعين، فإنَّ النبي ﷺ قال: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ» فدل هذا على أنَّه لا بُدَّ أن يكون في كل زمان قائل بالحق.

---

(١) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب الحج، باب (١٤٧) قوله: فمن فرض فيهن الحج.

هـ - مَا تَقْتَضِيهِ الكَلِمَاتُ مِنْ المَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ أَوْ اللُّغَوِيَّةِ حَسَبَ السِّيَاقِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء:١٠٥]، وقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣]، وقَوْلِهِ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤].

الخامس مما يُفسَّر به القرآن: لغة العرب: فإنَّ القرآن نزل بلغة العرب، وبكلامهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقال عز وجل: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وقال سبحانه: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [فصلت: ٣]، إلى غير ذلك من النصوص الدالة على أنَّ هذا القرآن عربي، ومن هنا إذا أردنا أن نفسر القرآن نفسره بحسب لغة العرب. ومن أمثلة ذلك: ما ورد عن ابْنِ عَبَّاسٍ قال: كُنْتُ لا أَدْرِي مَا ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١] حَتَّى أَتَانِي أَعْرَابِيَّانِ يَخْتَصِمَانِ في بئر، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فَطَرْتُهَا، أي أَنَا ابْتَدَأْتُهَا[1]. فعرفها بلغة العرب.

وهكذا هناك كلمات يفسرها أهل العلم بناءً على مدلول اللفظ في لغة العرب، مثل كلمة: (ذلك)، ما معنى (ذلك)؟ هذا اسم إشارة، من أين عرفنا أنه اسم إشارة؟ من لغة العرب، وقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ما معنى ريب؟ أي: لا شك، من أين أخذناه؟ من لغة العرب.

---

(١) أخرجه الطبري (١١/٢٨٣/١٣١١١) وابن كثير - ت سلامة (١/٤٣).

فَإِنْ اخْتَلَفَ المَعْنَى الشَّرْعِيُّ وَاللُّغَوِيُّ، أُخِذَ بِمَا يَقْتَضِيهُ الشَّرْعِيُّ؛ لأَنَّ القُرْآنَ نَزَلَ لِبَيَانِ الشَّرْعِ، لا لِبَيَانِ اللُّغَةِ إلا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلِيلٌ يَتَرَجَّحُ بِهِ المَعْنَى اللُّغَوِيُّ فَيُؤْخَذُ بِهِ. مِثَالُ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ المَعْنَيَانِ، وَقُدِّمَ الشَّرْعِيُّ: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي المُنَافِقِينَ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة:٨٤] فَالصَّلاةُ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ، وَفِي الشَّرْعِ هُنَا: الوُقُوفُ عَلَى المَيِّتِ لِلدُّعَاءِ لَهُ بِصِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ فَيُقَدَّمُ المَعْنَى الشَّرْعِيُّ؛ لأَنَّهُ المَقْصُودُ لِلمُتَكَلِّمِ المَعْهُودُ لِلمُخَاطَبِ، وَأَمَّا مَنْعُ الدُّعَاءِ لَهُمْ عَلَى وَجْهِ الإِطْلاقِ فَمِنْ دَلِيلٍ آخَرَ.

يبقى هنا مسائل عند الاختلاف بين هذه المراجع في تفسير القرآن خصوصًا الأمر الأخير، إذا تعارضت اللغة مع الأدلة السابقة في تفسير لفظ من ألفاظ القرآن فأيُّها يُقدَّم؟

مثال هذا: لفظ الصلاة له مدلول شرعي، حيث قال النبي ﷺ: «**صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»[1]، وله مدلول لغوي إمَّا الثناء أو الدعاء، فعندما تأتينا الآية فيها لفظ الصلاة، من مثل قول الله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] فالأصل أننا نحملها على المعنى الشرعي؛ لأنَّ القرآن قد جاء لبيان الأحكام الشرعية، لا لتقرير المعاني اللغوية، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قد أمر باتباعه، ومقتضى هذا أنَّه هو الشريعة، لكن في مرات يوجد دليل أو قرينة تصرف اللفظ عن مدلوله الشرعي إلى مدلوله اللغوي، ومثَّل له المؤلف بقوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤] هل المراد بها صلاة الجنازة، أو المراد بها الدعاء مطلقًا؟ فنقول:

---

(١) أخرجه البخاري (٧٨٥) ومسلم (٦٧٤).

وَمِثَالُ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ المَعْنَيَان، وقُدِّم فِيهِ اللُّغَوِيُّ بِالدَّلِيلِ: قَوْلُه تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١٠٣] فَالمُرَادُ بِالصَّلاةِ هُنَا الدُّعَاءُ، وَبِدَلِيلِ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّه ابْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلاَنٍ»، فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»[(١)].

وَأَمْثِلَةُ مَا اتَّفَقَ فِيهِ المَعْنَيَان الشَّرْعِيُّ وَاللُّغَوِيُّ كَثِيرَةٌ: كَالسَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَالصِّدْقِ وَالكَذِبِ وَالحَجَرِ وَالإِنْسَان.

الأصل أن يُراد بها المعنى الشرعي وهو صلاة الجنازة.

أمَّا المنع من الدعاء فلا يُستفاد من هذه الآية بل يُستفاد من أدلة أخرى. ومثَّل له بقوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾[التوبة:١٠٣]، هنا ليس المراد المعنى الشرعي، وإنَّما المراد المعنى اللغوي، لماذا حملناه على المعنى اللغوي؟ لوجود تفسير من النبي ﷺ لهذه الآية.

ويحسن أن ننبه هنا إلى عدد من الأمور قيل بأنَّها طرق صحيحة في تفسير القرآن الكريم؛ وليست كذلك:

الطريق الأول: تفسير القرآن بحسب الفهم المجرد، غير المستند إلى شرع ولا إلى لغة، حيث يقول بذلك بعضهم استنادًا لما ورد عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ ﷺ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ ﷺ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الوَحْيِ إِلا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: "لاَ وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا أَعْلَمُهُ إِلا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلاً فِي

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٧) ومسلم (١٠٧٨).

....

القُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ"[١]. وهذا الطريق باطل؛ لأنَّ مراد أمير المؤمنين، علي ﷺ في هذه اللفظة الفهم الصحيح المُستند على أصول الفهم، على وفق أنواع الدلالات اللغوية، إذ إنَّ الفهم في لغة العرب له أصول، وليس مجردًا.

أمَّا الفهم المجرد بأن يكون غير مبني على طرائق العرب في فهم الكلام، فهذا فهم باطل، وتحميل للفظ غير ما يحتمله، وقد وردت النصوص بالتحذير من أن يقول الإنسان في القرآن برأيه، وورد في خبر لبعض أهل العلم فيه كلام: "من قال في القرآن برأيه فقد أخطأ وإن أصاب"[٢].

هل يصح تفسير القرآن بالعقل؟

لا يصح ذلك، وهذا هو النوع الثاني الذي ذكرناه، وهو تفسير القرآن بالرأي المجرد.

الطريق الثاني: تفسير القرآن بواسطة المخترعات الحديثة، بحيث كلما ورد اختراع، أو وردت حادثة وواقعة في حياة الناس؛ فسَّروا آية القرآن بها بما لا يقتضيه مدلولها الشرعي ولا اللغوي، ومن أمثلة هذا تفسيرهم قوله عز وجل: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ١٠٩] بأنَّ المراد به العمارة التي وقعت عليها الحادثة في بعض الدول الغربية في زمن مضى؛ لأنَّ اسم العمارة (جرف). وهذا لا يقتضيه المعنى اللغوي ولا الشرعي، فيكون تفسيراً باطلاً، وقد كتب بعض

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤٧).

(٢) أخرجه مرفوعاً أبو داود (٣٦٥٢) والترمذي (٢٩٥٠) والنسائي في الكبرى (٢٨٦/٧) من حديث جندب ﷺ، بلفظ: «مَنْ قَالَ: فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ، فَقَدْ أَخْطَأَ».

المعاصرين كتابات مستندة على هذا الأمر، وممن أكثر في هذا صاحب كتاب (جواهر القرآن).

الطريق الثالث من طرائق تفسير القرآن الباطلة: تفسيره بحسب ما يسمونه بالتفسير الإشاري: بحيث يُفسر اللفظ بمعاني نفسية أو صوفية باطنة غير ظاهرة في اللفظ بدون أن يكون له مستند شرعي ولا لغوي، ومن أمثلته: تفسير الشيعة لآيات كثيرة من القرآن بحملهم لها على آل البيت بدون أن يكون لهم مستند لغوي ولا شرعي، من مثل قوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣]، قالوا: المراد بهم آل البيت.

وليفرق بين التفسير الإشاري وبين دلالة الإشارة التي هي معنى يوجد في النص لم يسق الكلام من أجله.

الطريق الرابع من طرائق تفسير القرآن الباطلة: : تفسيره بحسب الأعداد، بالنظر في حروف الكلمة، وكم يوافقها من العدد بحسب ترتيب أبجد هوز؛ لأنَّ التفسير العددي ليس من طرائق العرب في فهم القرآن، ولم يسنده دليل شرعي بتفسيره بهذا التفسير، فيكون غير محتج به ولا مسند إليه.

المقصود أنَّ هذا الموضوع موضوع مهم، وفي مثل هذه الأيام يتكلم العديد من الناس بأنَّ تفسير القرآن ليس حكرًا على العلماء، ويأتون بتفسيرات مخالفة لمدلول اللفظ في اللغة، ولمدلوله في الشرع، فيحرفون القرآن.



الاخْتِلافُ الوَارِدُ فِي التَّفْسِيرِ المَأْثُورِ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: اخْتِلافٌ فِي اللَّفْظِ دُونَ المَعْنَى، فَهَذَا لا تَأْثِيرَ لَهُ فِي مَعْنَى الآيَةِ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَضَى: أَمَرَ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: وَصَّى، وَقَالَ الرَّبِيعُ بِن أَنَسٍ: أَوجَبَ، وَهَذِهِ التَّفْسِيرَاتُ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ، أَوْ مُتَقَارِبٌ فَلا تَأْثِيرَ لِهَذَا الاخْتِلافِ فِي مَعْنَى الآيَةِ.

تقدم معنا أنَّ تفسير القرآن قد يكون بالقرآن، وقد يكون بالسُّنَّة، وقد يكون بالإجماع، وقد يكون بآثار الصحابة والتابعين، والكلام هنا في هذا القسم الأخير المتعلق بتفسير القرآن بآثار الصحابة والتابعين. وذلك أنه عندما تختلف الآثار، ويوجد أكثر من تفسير للآية، وهذه التفاسير غير متطابقة، فماذا نفعل؟ وعلى أي معنى من هذه المعاني نحمل الآية القرآنية؟ وبأي معنى نُفسِّر القرآن من هذه التفاسير المأثورة؟

إذا نظرنا في الاختلاف الوارد بين الصحابة والتابعين في تفسير القرآن، وجدناه على أنواع:

النوع الأول: أن يكون هناك اتفاق في المعنى، بحيث يكون الاختلاف في اللفظ فقط، أمَّا المعنى فواحد، فحينئذٍ جميع المعاني مقصودة وكلها يمكن تفسير القرآن بها، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فإنَّ السلف قد اختلفوا في تفسير كلمة (استوى)، فقال طائفة: علا، وقال آخرون: ارتفع، وهذا الاختلاف ليس في المعاني لأن المعاني واحدة، لكنَّ الاختلاف في اللفظ، ومن ثم نفسر القرآن بجميع هذه المعاني.

القِسْمُ الثَّانِي: اخْتِلافٌ فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى، وَالآيَةُ تحتَمِلُ المَعْنيِّينَ لِعَدَمِ التَضَادِ بَيْنَهمَا، فَتُحمَلُ الآيَةُ عَلَيْهِمَا، وتُفسَّرُ بِهمَا، وَيَكُونُ الجَمعُ بَيْنَ هَذَا الاخْتِلافِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ القَوْلَيْنِ ذُكِرَ عَلَى وَجْه التَّمْثِيلِ، لِمَا تَعْنيه الآيَةُ، أَوْ التَّنْوِيعُ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف:١٧٥-١٧٦]، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، وَقِيلَ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ البلقاء. وَالجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الأَقْوَال: أَنْ تُحَمِّلَ الآيَةَ عَلَيْهَا كُلِّهَا؛ لأَنَّهَا تَحْتَمِلُهَا مِنْ غَيْرِ تَضَادٍّ، وَيَكُونُ كُلُّ قَولٍ ذُكِرَ عَلَى وَجْهِ التَّمْثِيلِ.

وَمِثَالٌ آخَرُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبأ:٣٤]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: دهاقًا: مَمْلُوءَةٌ، وَقَالَ مُجاهِدٌ: مُتَتَابِعَةٌ، وَقَالَ عِكْرِمَةُ: صَافِيَةٌ. وَلا مُنَافَاةَ بَيْنَ هَذِهِ الأَقْوَال، وَالآيَةُ تَحْتَمِلُهَا فَتُحْمَلُ عَلَيْهَا جَمِيعًا وَيَكُونُ كُلُّ قَوْلٍ لِنُوعٍ مِنْ المَعْنَى.

النوع الثاني: أن يقع الاختلاف في اللفظ والمعنى، وتكون المعاني غير متضادة؛ بحيث يمكن حمل اللفظ على جميع المعاني، وتكون الآية باللفظ الواحدة دالة على معانٍ مختلفة، وهذا هو اختلاف التنوع، مثل تفسير القمح بأنه الحنطة، أو ما يكون منه الدقيق أو ما يصنع منه الخبز، ومن هذا النوع تفسير اللفظ المشترك. والمراد باللفظ المشترك: اللفظ الواحد الدال على معانٍ مختلفة في أوضاع متغايرة، من مثل لفظ: المشتري، يُطلق على المقابل للبائع، ويطلق على الكوكب المعروف، فهذا لفظ مشترك، لفظ واحد دل على معاني

مختلفة لأوضاع متغايرة، مثال آخر: لفظة: (قال) تطلق ويراد بها القول الذي هو التكلم، وتطلق مرة ويراد بها نوم القائلة؛ نوم الظهيرة، فهذا لفظ مشترك.

إذا وردنا اللفظ المشترك فبماذا نفسره؟

نقول: إذا كانت هذه المعاني المشتركة غير متضادة، فإنَّ أهل العلم قد اختلفوا فيها على قولين:

القول الأول: تفسيرها بجميع المعاني، فنحمل اللفظ على جميع المعاني، وهذا هو مذهب الشافعي، وأحمد، وطائفة من أهل العلم.

القول الثاني: تفسيرها بأحد هذه المعاني، وهو بالمعنى الذي يكون معه دليل، فإن لم يكن هناك دليل على أنَّ المراد أحد هذه المعاني، جعلناه مجملاً، وتوقفنا فيه حتى يأتي دليل يوضح المراد به.

والأرجح هو القول الأول بحمل اللفظ المشترك على جميع معانيه، ويدل على هذا أمور:

الأمر الأول: أنَّ هذه التفاسير واردة عن الصحابة، والأصل حُجية أقوال الصحابة في تفسير القرآن، وإذا تمكنا من العمل بجميعها فهو أولى من إبطالها أو إبطال بعضها.

الأمر الثاني: أنَّ القرآن مُعجز، فلا يبعد أن يدل اللفظ الواحد منه على معانٍ متغايرة، وهذا من إعجاز القرآن.

الأمر الثالث: أنَّ الصحابي الواحد يرد عنه تفسير الآية القرآنية بالمعاني المتغايرة غير المتضادة، مما يدل على صحة تفسير الآية بجميع هذه المعاني عند ذلك الصحابي؛ ولذلك ورد عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت في قوله

....

تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧]، هذا في يتامى النساء، قالت: هو الرجل يكون عنده اليتيمة فيرغب فيها لمالها وجمالها، فيبخسها في مهرها، وهو الرجل تكون عنده اليتيمة لا يرغب فيها، فيزوجها من غير كفئها[١]، ففسرت الآية بمعنيين مختلفين:

المعنى الأول: ترغبون في أن تنكِحوهن.

المعنى الثاني: ترغبون عن أن تنكحوهن.

فدل هذا على صحة حمل اللفظ المشترك على جميع معانيه إذا لم تكن متضادة، ومن أمثلة ذلك تفسير قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ﴾ [الانشقاق:١٧]، بأنَّ المراد به دخل وخرج؛ بحيث يقسم الله عزَّ وجلَّ بالليل في هذين الشأنين العظيمين في وقت دخوله وفي وقت خروجه، وهما آيتان عظيمتان، ينبغي أن تلتفت الأذهان إليهما وأن تعرف قدرة الله بذلك، في ساعة قلب الكون من نور إلى ظلام، وفي ساعة قلب الكون من ظلام إلى نور، هذه آية عظيمة وكلاهما فيه مُعتبر للمعتبرين. ومثله أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق:٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٩٤) ومسلم (٣٠١٨).

القِسْمُ الثَّالِثُ: اختِلافُ اللَّفْظِ وَالمَعْنَى، وَالآيَةُ لا تَحتَمِلُ المَعنَيَيْنِ مَعًا للتضاد بَيْنَهُمَا، فَتُحمَلُ الآيَةُ عَلَى الأَرْجَحِ مِنهما بِدَلالَةِ السِّيَاقِ أَوْ غَيْرِهِ. مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٧٣]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: غَيْرُ بَاغٍ فِي المَيْتَةِ وَلا عَادٍ فِي أَكْلِهِ، وَقِيلَ: غَيْرُ خَارِجٍ عَلَى الإِمَامِ وَلا عَاصٍ بِسَفَرِهِ، وَالأَرْجَحُ الأَوَّلُ؛ لأَنَّهُ لا دَلِيلَ فِي الآيَةِ عَلَى الثَّانِي، وَلأَنَّ المَقْصُودَ بِحِلِّ مَا ذُكِرَ دَفْعُ الضَّرُورَةِ، وَهِيَ وَاقِعَةٌ فِي حَالِ الخُرُوجِ عَلَى الإِمَامِ، وَفِي حَالِ السَّفَرِ المُحَرَّمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَمِثَالٌ آخَرُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة:٢٣٧] قَالَ عَلِيُّ بن أَبِي طَالِب ﷺ فِي الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ: هُوَ الزَّوْجُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الوَلِيُّ، وَالرَّاجِحُ الأَوَّلُ لِدَلالَةِ المَعْنَى عَلَيْهِ؛ وَلأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِيهِ حَدِيثٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

النوع الثالث: المشترك الذي تضادت معانيه، بحيث لا يمكن حمل اللفظ المشترك على جميع المعاني، ومن ثم نحتاج إلى معرفة المعنى المراد، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، هل المراد الأطهار أو الحيض؟ قولان للصحابة ولا مرجح، ولا يمكن أن نفسر الآية بالمعنيين معًا، فهذا مشترك تضادت معانيه، لا يمكن حمل اللفظ على جميع المعاني، ومن ثم نحتاج إلى دليل خارجي يُرجح أحد المعنيين، ومن أمثلة

....

المرجحات:

الأول: مرجحات من جهة اللفظ: كما في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فقد يقول القائل: قروء جمع ولفظ ثلاثة هذا مؤنث يكون لمعدود مذكر، فيفسره مثلاً على الأطهار؛ لأنَّك تقول ثلاثة أطهار وتقول ثلاث حيض، فهذا مرجح من ذات اللفظ لمن يقول بأنها الأطهار.

الثاني: مرجحات من جهة المعنى: من أمثلة ذلك الترجيح في هذه الآية بأننا لو قلنا، أو فسرنا الآية بأنها الأطهار للزم على ذلك ألا تكمل الثلاثة؛ يعني: أنه إذا طلقها الزوج فإنه يطلقها في طهر لم يجامعها فيه، فإذا قلنا: هي ثلاثة أطهار معناه: هناك طهران قادمان، والطهر الثالث الطهر الذي طلقها فيه، لكنه ليس طهرًا كاملاً؛ يعني: هناك وقت من الطهر قبل طلاقه لم يحتسب في عدتها، فكأنه أصبح العدد طهرين وجزءاً بخلاف ما إذا اعتبرنا أو فسرنا الآية بأنها الحيض، فإنَّها تكون ثلاث حيضات كاملات.

الثالث: مرجحات بدليل خارجي: كما في قول النبي ﷺ: «**دَعِي الصَّلاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ**»(١)، فإنه أراد بالأقراء هنا الحَيض بالاتفاق، فنقول الأقراء في لسان الشرع يُراد بها الحَيض. مثال آخر قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، ما المراد بالصعيد الطيب؟ قالت طائفة: المراد به التراب الذي له غبار، كما هو مذهب أحمد، والشافعي، وقال آخرون: بأن المراد به كل ما على الأرض من جنسها كما هو مذهب مالك، وقال آخرون:

---

(١) سبق تخريجه.

....

بأن المراد به كل ما على الأرض ولو من غير جنسها، فالذين رجحوا الأول استدلوا على تفسيرهم للآية بقول النبي ﷺ: «**وجعلت لي الأرض مسجدًا، وتربتها طهورًا**»(١)، والذين رجحوا القول الثاني استدلوا بأن النبي ﷺ كان في أسفاره يقطع المسافات التي فيها الرمال ولا ينقل التراب معه؛ مما يدل على أنه كان يتيمم على الرمل، والرمل ليس من التراب، ومن رجَّح القول الثالث استدل على ذلك بالروايات التي فيها، أنَّ النبي ﷺ ضرب على رحله في التيمم، وضرب على الجدار(٢).

إذن هذا اختلاف في المعنى، إذ للفظ معانٍ متضادة، فلا يمكن أن يفسر اللفظ بجميع هذه المعاني.

ومثَّل المؤلف لذلك بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فإن بعض أهل العلم قال المراد بذلك: ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ في السبب الذي أداه إلى الاضطرار، وذلك بألا يكون قد سافر سفر معصية، وقال آخرون: بأن المراد به ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ أي: في الميتة وأكلها ﴿وَلَا عَادٍ﴾ يعني متجاوز للقدر الذي يدفع الضرورة عنه، إذن: ﴿وَلَا عَادٍ﴾ هل المراد به أنه معتدٍ في السبب الذي أداه إلى الاضطرار إلى أكل الميتة، أو المراد به أنه متجاوز للحد

---

(١) أخرجه مسلم (٥٢١ -٥٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٧) ومسلم (٣٦٩) من حديث أبي الجُهَيْمِ الأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه قال: «أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بِئْرِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ».

....

الذي تندفع به الضرورة؟

هنا قولان للصحابة في تفسير هذه الآية، والمؤلف رجَّح أحد هذين التفسيرين، وهو أنه غير متجاوز لحاجته من الأكل من الميتة، واستدل على ذلك بأنَّ مقصود الشارع من إباحة الميتة حال الضرورة هو دفع الضرورة، والضرورة لا تختلف بين العاصي بسفره وغير العاصي.



تَرْجَمَةُ القُرْآنِ:

التَّرْجَمَةُ لُغَةً: تُطْلِقُ عَلَى مَعَانٍ تَرجعُ إِلَى البَيَانِ وَالإِيضَاحِ.

وَفِي الاصْطِلاحِ: التَّعْبِيرُ عَنْ الكَلامِ بِلُغَةٍ أُخْرَى.

وَتَرْجَمَةُ القُرْآن: التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَاه بِلُغَةٍ أُخْرَى، وَالتَّرْجَمَةُ نَوْعَان:

أَحَدُهُمَا: تَرْجَمَةٌ حَرْفِيَّةٌ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُوضَعَ تَرْجَمَةُ كُلِّ كَلِمَةٍ بإزائها.

الثَّانِي: تَرْجَمَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، أَوْ تفْسِيرِيَّةٌ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُعَبَّرَ عَنْ مَعْنَى الكَلامِ بِلُغَةٍ أُخْرَى بِغَيْرِ مُرَاعَاةِ المُفْرَدَاتِ وَالتَّرْتِيبِ. مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣]، فَالتَّرْجَمَةُ الحَرْفِيَّةُ: أَنْ يُتَرجَمَ كَلِمَات هَذِهِ الآيَة كَلِمَةً كَلِمَةً فَيُتَرْجَمُ (إِنَّا) ثُمَّ (جَعَلْنَاهُ) ثُمَّ (قُرْآنًا) ثُمَّ (عَرَبِيًّا) وَهَكَذَا.

وَالتَّرْجَمَةُ المَعْنَوِيَّةُ: أَنْ يُتَرجَمَ مَعْنَى الآيَةِ كُلِّهَا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مَعْنَى كُلِّ كَلِمَةٍ وَتَرْتِيبِهَا، وَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنْ مَعْنَى التَّفْسِيرِ الإِجْمَالِيِّ.

هذه المسألة، مسألة الترجمة مسألة عظيمة الشأن، وقد يحدث كثير من الضلال بسبب هذه الترجمات، وكم من ترجمة كانت سببًا لصد بعض الناس عن دين الله؛ لأنَّها لم تبلغ شريعة الله على مراد الله، فكانت سببًا من أسباب صد الناس عن الخير والهدى؛ ولذلك لا بُدَّ من الاعتناء بهذا الباب عناية خاصة بحيث تبين الأحكام الشرعية في ترجمات القرآن، وتوضع الضوابط، ويعرف من هم الأهل لتلك التراجم من غيرهم مما ليسوا بأهل لها، ومن يدخل في هذا الباب، ومن هنا نقول: إن الترجمة للقرآن على نوعين:

حكم ترجمة القرآن:

التَّرْجَمَةُ الحَرْفِيَّةُ بِالنِّسْبَةِ لِلقُرْآن الكَرِيمِ مُسْتَحِيلَةٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ؛ وَذَلِكَ لأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي هَذَا النَّوْعِ مِنْ التَّرْجَمَةِ شُرُوط لا يُمْكِنُ تَحَقُّقُهَا مَعَهَا وَهِيَ:

أ- وَجُودُ مُفْرَدَاتٍ فِي اللُّغَةِ المُتَرْجَمِ إِلَيْهَا بِإِزَاءِ حُرُوفِ اللُّغَةِ المُتَرْجَمِ مِنْهَا.

ب- وُجُودُ أَدوَاتٍ لِلمَعَانِي فِي اللُّغَةِ المُتَرجَمِ إِلَيْهَا مُسَاوِيَةٍ أَوْ مُشَابِهَةٍ لِلأَدوَاتِ فِي اللُّغَةِ المُتَرْجَمِ مِنْهَا.

ج- تَمَاثُلُ اللُّغَتَيْنِ المُتَرجَمِ مِنهَا وَإِلَيْهَا فِي تَرْتِيبِ الكَلِمَاتِ حِينَ تَرْكِيبِهَا فِي الجُمَلِ وَالصِّفَاتِ وَالإِضَافَاتِ.

وَقَالَ بَعْضُ العُلَماءِ: إِنَّ التَّرْجَمَةَ الحَرْفِيَّةَ يُمْكِنُ تَحَقُّقُهَا فِي بَعْضِ آيَةٍ، أَوْ نَحْوِهَا؛ وَلَكِنَّهَا وَإِنْ أَمْكَنَ تَحَقُّقُهَا فِي نَحْوِ ذَلِكَ مُحَرَّمَةٌ؛ لأَنَّهَا لا يُمْكِنُ أَنْ تُؤَدِّيَ الْمَعْنَى بِكَمَالِهِ وَلا أَنْ تُؤَثِّرَ فِي النُّفُوسِ تَأْثِيرَ القُرْآنِ العَرَبِيِّ المبِينِ وَلا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَيْهَا لِلاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِالتَّرْجَمَةِ المَعْنَوِيَّةِ.

وَعَلَى هَذَا فَالتَّرْجَمَةُ الحَرْفِيَّةُ إِنْ أَمْكَنَتْ حِسًّا فِي بَعْضِ الكَلِمَاتِ فَهِيَ مَمْنُوعَةٌ شَرْعًا، اَللَّهُمَّ إِلا أَنْ يُتَرجِمَ كَلِمَةً خَاصَّةً بِلُغَةِ مَنْ يُخَاطِبُهُ لِيَفْهَمَهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتَرجِمَ التَّرْكِيبَ كُلَّهُ فَلا بَأْسَ.

النوع الأول: ترجمة القرآن نفسه، وهذه غير ممكنة؛ لأن من مقتضى ذلك أن يكون المترجم يدعي أن ترجمته تماثل القرآن، وقد قال الله: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨] ومن هنا تحدى الله المشركين أن يأتوا بعشر سور أو بسورة

....

من مثل القرآن، فالترجمة لذات القرآن غير ممكنة، ويدلك على ذلك أمور:

الأمر الأول: أن ألفاظ القرآن تأتي متناسبة مع السياق الذي تساق لأجله، فمرة يؤتى بلفظ قوي جزل، ومرة يؤتى بلفظ لين سهل على ما يتناسب مع السياق، ومثل هذا يُعجِز المترجمين أن يأتوا بنفس الدرجة التي جاء بها اللفظ القرآني، وليس هذا في باب واحد، بل هناك صفات كثيرة للكلمة العربية، فالمترجم وإن تمكن من الإتيان بكلمة مماثلة في جانب، لكنه لا يستطيع أن يأتي بكلمة تماثل الكلمة العربية في جميع درجات جوانبها كلها، فالألفاظ القرآنية تأتي في الإهلاك بألفاظ متعددة، مرة تأتي (أهلكنا) ومرة تأتي (قصمنا) إلى غير ذلك من الألفاظ، وكل منها له دلالة عربية مغايرة للفظ الآخر، والمغايرة ليست من وجه واحد بل من وجوه متعددة، ومن ثم فالمترجم لا يتمكن من الإتيان بلفظ مطابق للفظ العربي الوارد في القرآن من كل جوانبه.

الأمر الثاني: أن اللفظ العربي له معانٍ متعددة، والمترجم لن يأتي إلا بترجمة واحدة لذلك اللفظ، فحينئذ يكون قد قصر اللفظ عن بعض معانيه خصوصًا أن القرآن يراد له البقاء إلى قيام الساعة، بحيث يشمل أحكام وقائع العباد إلى قيام الساعة، وعقول البشر لا يمكن أن تحيط بجميع المعاني القرآنية، خصوصًا المعاني المتعلقة بالوقائع التي لم تقع بعد.

الأمر الثالث: أنَّ اللغات تتفاوت في طرائق التعبير مما يترتب عليه التفاوت في المعنى، فمثلاً في اللغة العربية يقدم المضاف على المضاف إليه، بينما هناك لغات يقدم المضاف إليه على المضاف، وهناك اختلاف في دلالة اللفظ بناءً على هذا، ومثله أيضًا في دلالة الحصر، تختلف اللغات في الألفاظ الدالة على الحصر، ومن ثم فإنَّ الترجمة لذات القرآن مستحيلة غير ممكنة.

وَأَمَّا التَّرْجَمَةُ المَعْنَوِيَّةُ لِلقُرْآنِ فَهِيَ جَائِزَةٌ فِي الأَصْلِ؛ لأَنَّهُ لا مَحْذُورَ فِيهَا، وَقَدْ تَجِبُ حِينَ تَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى إِبْلاغِ القُرْآنِ وَالإِسْلامِ لِغَيْرِ النَّاطِقِينَ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ؛ لأَنَّ إِبْلاغَ ذَلِكَ وَاجِبٌ، وَمَا لا يَتِمُّ الوَاجِبُ إِلا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ ....

ويدلك على المنع من الحالة السابقة أنَّ القرآن كلام رب العزة والجلال، هو كلام إلهي، والكلام الإلهي لا يمكن أن يضاهيه وأن يماثله كلام البشر، ويدلك على هذا تفاوت الترجمات التي تكون لمعاني القرآن بين اللغات المختلفة، ففي اللغة الإنجليزية مثلاً تجد العديد من الترجمات المختلفة لمعاني القرآن، بل يكون بينها عدم تطابق وتضاد، ومن هنا لا بُدَّ أن ينبه في هذه الترجمات إلى أن هذه الترجمة ليست للقرآن، بل هي ترجمة للمعاني، ويترتب على هذا أنَّ القارئ لهذه الترجمات يتطلع إلى تعلم اللغة العربية ليفهم القرآن وفق ما أُنزل، ويعرف أنَّ هذه الترجمات التي بجهد بشري لا تماثل القرآن الذي هو كلام رب العزة والجلال، وعلى كلام الله من البهاء والنور، ولكلام الله التأثير في النفوس ما ليس لهذه الترجمات.

النوع الثاني: ترجمة معاني القرآن:

وهي التي أشار إليها المؤلف في هذا الفصل، وقسمها قسمين:

الأول: الترجمة الحرفية: هي أن يفسر كل لفظ وحده، وينبغي أن تكون هذه التراجم وهذه التفسيرات هذه الترجمة للمعاني لا لذات اللفظ، ويقع الناس المترجمون في أخطاء كثيرة نتيجة هذا الأمر، أورد لذلك مثالاً يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر: ١]، هنا يأتي مترجم فيترجم هذه اللفظة باللغة الإنجليزية يترجم الواو بـ(and) و(and) حرف عطف فيظن أنَّ (الواو)

....

للعطف ؛ لكن (الواو) هنا للقسم، وحروف القسم بالعربية تخالف حروف القسم باللغات الأخرى ؛ ومن هنا لا يمكن أن يكون هناك ترجمة للحرف، وإنما لا بُدَّ أن يبين المقصود بذلك الحرف، ومثله كلمة (العصر) ما المراد بها؟ فإنَّ السلف اختلفوا في تفسيرها، هل المراد جزء النهار، أو المراد جميع الزمان؟ وهذا اللفظ على ما تقدم معنا لفظ مشترك، يمكن تفسيره بجميع المعاني، فعندما يأتي المترجم ويترجم هذا اللفظ بأحد المعنيين، يكون قد قصر في معناه، ولم يوصله على مراد الله عزَّ وجلَّ منه.

إذن الترجمة لا تكون للفظ بذات القرآن ولا للفظه، وإنما تكون الترجمة للتفاسير ومعاني القرآن، ولا بُدَّ أن يبين أن هذا الجهد جهد بشري، وأنه لا يمكن أن يصل إلى حقيقة القرآن ومعاني القرآن ؛ من أجل أن يكون القارئ لهذه التفاسير مطلعًا على حقيقة هذه الترجمة، ومن أجل أن يتطلع قارئ هذه الترجمات إلى معرفة المعاني الحقيقية التي تراد بألفاظ القرآن.

وفي مرات كما في مسائل الإعجاز، فسرت ألفاظ القرآن، وترجمت بمعانٍ خلاف المقتضى اللغوي لهذه الألفاظ، وترتب عليه أن من أراد يوضح أن هذه الألفاظ دالة على الإعجاز العلمي لم يتمكن من هذا ؛ لأنه قد فسر اللفظ أو ترجم اللفظ بخلاف المقصود به ومعناه.

وهذا يجعلنا نُحتم في المترجم لمعاني القرآن أن ينحصر تفسيره وترجمته في تفسير معين، فيقول: هذه ترجمة لتفسير فلان للقرآن، أو يضع له تفسيرًا للقرآن ثم يترجمه ؛ ليتوافق الجهد البشري مع الجهد البشري، أمَّا أن تنسب الترجمة لذات القرآن فهذا من الكذب على الله، ومن القول عليه سبحانه وتعالى بلا علم.

لَكِنْ يُشْتَرَطُ لِجَوَازِ ذَلِكَ شُرُوطٌ:

الأَوَّلُ: أَنْ لا تُجْعَلَ بَدِيلاً عَنْ القُرْآنِ بِحَيْثُ يُسْتَغْنَى بِهَا عَنْهِ، وَعَلَى هَذَا فَلاَ بُدَّ أَنْ يُكْتَبَ القُرْآنُ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَإِلَى جَانِبِهِ هَذِهِ التَّرْجَمَةُ، لِتَكُونَ كَالتَّفْسِيرِ لَهُ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ المُتَرْجِمُ عَالِمًا بِمَدْلُولاتِ الأَلْفَاظِ فِي اللُّغَتَيْنِ المُتَرْجَمِ مِنْهَا وَإِلَيْهَا، وَمَا تَقْتَضِيه حَسَبَ السِّيَاقِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَعَانِي الأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ فِي القُرْآن. وَلا تُقْبَلُ التَّرْجَمَةُ لِلقُرْآنِ الكَرِيمِ إِلا مَنْ مَأْمُونٍ عَلَيْهَا، بِحَيْثُ يَكُونُ مُسْلِمًا مُسْتَقِيمًا فِي دِينِهِ.

وقد ذكر المؤلف عددًا من الشروط التي تكون لترجمة معاني القرآن وهي شروط في محلها، ونؤكد على أن ترجمة معاني القرآن يشترط في القائم بها أن يكون أهلاً لتفسير القرآن؛ بحيث يكون عارفًا للقرآن، وفي نفس الوقت يكون عنده معرفة بقواعد الفهم والاستنباط المسماة قواعد أصول الفقه؛ ليعرف أنواع الدلالات؛ لأنَّ اللفظ قد يكون له دلالة ظاهرة، وقد يكون له دلالة خفية، وقد يكون له مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة، ويكون له دلالة إشارة، ويكون أيضًا مطلعاً على بقية الدلالات حتى يكون عارفًا بأنواع معاني الألفاظ القرآنية؛ لتكون ترجمته مقربة لمعاني القرآن.



المشْتَهِرُونَ بِالتَّفْسِيرِ مِنْ الصَّحَابَةِ:

اشْتَهَرَ بِالتَّفْسِيرِ جَمَاعَةٌ مِنْ الصَّحَابَةِ، ذَكَرَ السيوطيُّ مِنْهُمْ: الخُلَفَاءَ الأَرْبَعَةَ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وعليًا ﷺ إلا أَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْ الثَّلاثَةِ الأَوَّلَيْنَ لَمْ تَكُنْ كَثِيرَةً، لانْشِغَالِهِمْ بالخِلافَةِ، وَقِلَّةِ الحَاجَةِ إِلَى النَّقْلِ فِي ذَلكَ؛ لِكَثْرَةِ العَالِمِينَ بِالتَّفْسِيرِ، وَمِنْ المشْتَهِرِينَ بِالتَّفْسِيرِ مِنَ الصَّحَابَةِ أَيْضًا: عَبْد الله بن مَسْعُودٍ، وَعَبْد الله بن عَبَّاسٍ، فَلِنُتَرْجِمْ لِحَيَاةِ عَلَيِّ بْنِ أبي طَالِبٍ مَعَ هَذَيْنِ ﷺ.

ذكر المؤلف رحمه الله تعالى في هذا الفصل، أئمة التفسير من الصحابة والتابعين، والفائدة من ذكر أئمة التفسير لهذا العلم أمور:

الأمر الأول: معرفة أنَّ هؤلاء الأئمة من الأعلام الثقات، الذين يصح أن يستند إلى أقوالهم في تفسير القرآن، وهم قد حصلوا من العلم، وعرفوا من اللغة، وبذلوا من أنفسهم في دراسة القرآن وفهمه، ما يجعلنا نثق بما يقولونه في تفسير كتاب الله جلَّ وعلا.

الأمر الثاني: بيان أنَّ تفسير القرآن ليس من الأمور الاعتباطية، التي يدخل فيها كل من شاء الدخول، بل لا بُدَّ أن يكون المُقدِم على تفسير القرآن، ممن توفرت فيه شروط الأهلية، التي حازها هؤلاء الأعلام، أمَّا إذا دخل في تفسير القرآن من ليس أهل، فإنه لا عبرة بتفسيره.

الأمر الثالث: إظهار قدوةٍ صالحة أمام أعيننا نقتدي بها في الخير، وفي فهم كتاب الله جلَّ وعلا وتفسيره، فإنَّ هؤلاء الأئمة قد أتاهم الله من الفهم، ومعرفة معاني القرآن ما يخولنا لئن نقتدي بهم، ومن ثم نتدارس سيرتهم وطريقتهم فنسير عليها.

....

وقد اشتهر في تفسير القرآن كثيرٌ من الصحابة، الذين اعتنى الأئمة بنقل بما ورد عنهم من تفسير القرآن.

ومن أبرز المؤلفات التي اعتنى مؤلفوها بنقل تفسير الصحابة والتابعين، كتاب الإمام محمد بن جرير الطبري وعنوانه: [جامع البيان في تفسير آي القرآن] وهو كتابٌ عظيم، اشتمل على نقولاتٍ كثيرة من أقوال الصحابة والتابعين، في تفسير القرآن وقد ساقها بأسانيدها.

وممن اعتنى بهذا الباب العلامة عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، في كتابه [التفسير] الذي وجد بعض كتابه مسندًا، وحاول بعض المعاصرين أن يكمل هذا الكتاب بذكر ما رواه أبي حاتم، بدون أن يذكر مع كل إسناد، من خلال أخذ هذا التفسير من كتاب [الدر المنثور] للسيوطي، وتفسير ابن أبي حاتم تفسيرٌ عظيم اشتمل على آثار كثيرة من آثار الصحابة والتابعين في تفسير القرآن، وإن كان أقل من تفسير ابن جرير الطبري رحمة الله عليهما.

وممن عُنِيَ بجمع آثار الصحابة والتابعين في تفسير القرآن، الإمام العلامة عبد الرزاق بن همام الصنعاني، في تفسيرٍ مختصرٍ مطبوع، وهكذا أيضًا جمع الإمام النسائي، أحمد بن شعيب تفسيرًا، اشتمل على عدد من أقوال الصحابة والتابعين بأسانيد هذه الأقوال.

وممن اعتنى أيضًا بتفسير الصحابة والتابعين للقرآن، العلامة سعيد ابن منصور، فقد اشتمل كتابه [السنن] على كثير من تفسير هؤلاء الأئمة، وكذلك عُنِيَ العلامة الإمام أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، بذكر شيءٍ من تفاسير الصحابة والتابعين للقرآن في كتابه العظيم [المُصنَّف].

....

كما أن هناك طائفة من أهل العلم، حرصت على ذكر تفاسير الصحابة والتابعين، وإن لم يردوا تفاسيرهم للقرآن بالأسانيد، ومن هؤلاء الإمام البخاري في كتابه [الصحيح]، فقد اشتمل على نقولاتٍ كثيرة، من تفسير الصحابة والتابعين للقرآن في أوائل أبواب كتاب التفسير، وفي غير كتاب التفسير من صحيحه.

ثم تتابع الأئمة والعلماء على نقل أقوال الصحابة والتابعين في تفسير القرآن، وممن حرص على نقل كلامهم في هذا الباب العلامة إسماعيل بن كثير في تفسيره، [تفسير القرآن العظيم]، وقد حرص على نقل كثيرٍ من أقوال الصحابة والتابعين.

ولما جاء العلامة السيوطي جلال الدين عبد الرحمن المتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشر من الهجرة، كتب كتابه العظيم [الدر المنثور] جمع فيه آثار الصحابة والتابعين من الكتب والمؤلفات التي اعتنت بالتفاسير بالمأثور، وقد كان كتبه أولاً بأسانيده، ثم بعد ذلك اختصره بحذف الأسانيد، والنسخة الموجودة بين أيدينا اليوم هي النسخة المختصرة، التي لم يُذكر معها الإسناد.

وكذلك اعتنى طائفة من المفسرين الذين يفسرون القرآن بالأثر، بأقوال هؤلاء الأئمة من الصحابة والتابعين في تفسير القرآن، فنقلوه في كتبهم التي ألفوها في تفسير القرآن.

وصحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم قد اعتنوا بتفسير القرآن؛ لأنهم حرصوا على نشره في الأُمَّة، وحرصوا على إيضاح معانيه، وذلك لأسباب منها:

....

أولا : أنهم أهل اللغة ، فكانوا يعرفون من اللغة ما يمكِّنهم من فهم القرآن.

ثانيًا : أنهم شاهدوا مواطن التنزيل وعرفوا أسبابه ، فمن ثمَّ كان لهم من القدرة على فهم القرآن ما ليس لدى غيرهم.

ثالثاً : أنَّ هؤلاء الصحابة قد أتاهم الله من الحفظ ، والفهم ، ومعرفة المعاني ، وإدراك مقاصد الشريعة ، ما لا يوجد عند غيرهم ؛ ولذلك كان لتفسيرهم من المزية ما ليس لتفسير غيرهم.

وقد ذكر المؤلف ثلاثة نماذج من الصحابة في تفسير القرآن على جهة التمثيل ، وإلا فإنَّ تفسير القرآن قد اعتنى به أكثر الصحابة الذين لديهم العلم والأهلية ، ومنهم الخلفاء الراشدون ﭫ وإن كان أئمة التفسير لا ينقلون شيئًا كثيرًا من تفسير أبي بكر وعمر وعثمان للقرآن ؛ وذلك لأن زمانهم متقدم ، ومن ثم لم يحتج الناس إلى علمهم كثيرًا ؛ لكون الناس لا زالوا على معرفةٍ باللغة ، ولكون هؤلاء الأئمة قد اشتغلوا بتصريف أحوال الأُمَّة ، وتهيئة ما ينفعها في دنياها وآخرتها.

واشتهر عددٌ كثير من الصحابة ممن تأخرت وفياتهم ، وقد ذكر المؤلف منهم : علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ﭫ وقد ترجم المؤلف لهم بتراجم مختصرة ، وأهل العلم قد كتبوا في تراجمهم صفحاتٍ كثيرة ، بيَّنوا فيها فضائلهم ، ومناقبهم ، وفضلهم وأثرهم في علم التفسير.

١- عَلَى بُن أَبِي طَالِبٍ: هُوَ ابْنُ عَـمِّ الرَّسُـول ﷺ وَزَوجُ ابْنَتِـهِ فَاطِمَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعَنْهَا -، وأُولُ مَنْ آمَنَ بِهِ مِنْ قَرابَتِه، اشْتَهر بِهَذَا الاسم، وكُنْيَتُهُ أَبُو الحَسَنِ، وأَبُو تُرابٍ، وُلِدَ قَبْلَ بَعْثَةِ النَّبِـيِّ ﷺ بِعَشْرِ سِنِينَ، وَتَربَّى فِي حِجْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَهدَ مَعَهُ المُشَاهِدَ كُلَّهَا، وكَانَ صَاحِبَ اللِّوَاءِ فِي مُعْظَمِهَا، ولَمْ يَتَخلَّفْ إلا فِي غَـزْوَةِ تَبُـوكٍ، خَلَّفَـهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَهْلِهِ، وَقَالَ لَهُ: «أَلاَ تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ، مِنْ مُوسَى إِلاَّ أَنَّهُ لَيسَ نَبِيٌّ بَعْدِي»[١]، نُقِلَ لَهُ مِنْ المناقِبِ وَالفَضَائِلِ مَا لَمْ يُنْقَلْ لِغَيْرِهِ.

◉ **قوله: وأول من آمن به من قرابته:** أي: أن علي بن أبي طالب ﷺ هو أول من آمن بالنبي ﷺ من قرابته الذين هم أبناء عبد المطلب.

◉ **قوله: تربى في حجر النبي ﷺ:** ذلك أنَّ أبا طالب كان عنده أبناء كُثُر، فقام النبي ﷺ بطلب أحد أبنائه ليقوم بتربيته؛ ليخفف من مؤنة تربية الأولاد على عمه أبي طالب.

◉ **قوله: شهد معه المشاهد كلها:** أي: أنه كان يحضر المعارك التي كان النبي ﷺ يشارك فيها.

◉ **قوله: وكان صاحب اللواء:** لأن النبي ﷺ كان يوزع الجيش بحسب قبائلهم، وبحسب فئاتهم، فكان لواء النبي ﷺ مع علي بن أبي طالب ﷺ.

◉ **قوله: نقل له من المناقب والفضائل ما لم ينقل لغيره:** لأنَّ له

(١) أخرجه البخاري (٤٤١٦) ومسلم (٢٤٠٤) من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ.

وَهَلَكَ بِهِ طَائِفَتَانِ: النواصبُ الَّذِينَ نَصَبُوا لَهُ العَدَاوَةَ، وَحَاوَلُوا إِخْفَاءَ مَنَاقِبِهِ. والروافضُ الَّذِينَ بَالَغُوا فِيمَا زَعَمُوهُ مِنْ حُبِّهِ، وَأَحْدَثُوا لَهُ مِنَ المَنَاقِبِ الَّتِي وَضَعُوهَا مَا هُوَ فِي غِنًى عَنْهُ، بَلْ هُوَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ مِنَ المَثَالِبِ.

خصائص ليست لغيره، وكذلك غيره من الصحابة قد يكون له خصائص ليست لهذا الصحابي الجليل، فلأبي بكر ولعمر ولعثمان ﷺ، فضائل أخرى لم يحزها هذا الصحابي الفاضل علي بن أبي طالب ﷺ.

◉ **قوله: وهلك في هذا الصحابي الجليل، طائفتان:** أي ضل وجانب الصواب في علي ﷺ طائفتان:

الطائفة الأولى: الذين ينصبون له العداوة، ويحاولون إخفاء مناقبه، فهؤلاء على ضلالة؛ لأنَّ الله قد رفع من مكانته، وأعلى منزلته فمن ضاد الله في خبره وأمره، فإنَّه حينئذٍ قد أخطأ وخالف المنهج الحق.

الطائفة الثانية: الرافضة، والرافضة على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: من اعتقد الألوهية في علي بن أبي طالب ﷺ وهؤلاء حرَّقهم علي ﷺ ولا زال لهذه الطائفة بقايا، يعتقدون أنَّ العبادة تصرف لهذا الصحابي الجليل؛ بينما العبادة حقٌّ خالص لا يجوز صرفها لغير الله، ومن صرفها لغير الله فهو مشرك. وقد ثبت أنَّ علي بن أبي طالب ﷺ حفر الأخاديد وألقاهم في النار، فأنكر عليه ابن عباس، قَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحَرِّقْهُمْ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لاَ تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ**» وَلَقَتَلْتُهُمْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**»(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٧).

اِشْتَهَرَ ﷺ بِالشَّجَاعَةِ وَالذَّكَاءِ مَعَ العِلْمِ وَالزَّكَاءِ، حَتَّى كَانَ أَمِيرُ المُؤَمِّنِينَ عَمَرَ بنَ الخَطَّابِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنْ مُعْضِلَةٍ لَيْسَ لَهَا أَبُو حَسَنٍ[١].

وَمِنْ أَمْثِلَةِ النَّحْوِيِّينَ: قَضِيَّةٌ وَلا أَبَا حَسَنٍ لَهَا[٢]، وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: سَلُوْنِي سَلُوْنِي وَسَلُوْنِي عَنْ كِتَابِ اللَّه تَعَالَى، فَوَاللهِ مَا

الصنف الثاني: من الذين هلكوا في علي رضي الله عنه، هم أولئك الذين يُكفِّرون الصحابيين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وهؤلاء قد طلب عليٌّ رضي الله عنه طوائف منهم من أجل قتلهم، لكنه لم يتمكن منهم.

الصنف الثالث: المفَضِّلة، الذين يفضلون علي بن أبي طالب رضي الله عنه على أبي بكر وعمر.

وهذا القسم الثالث قد ردّ عليهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه بنفسه، وقال: "لا أوتى بأحدٍ فضَّلني على الشيخين إلا جلدته حد المفتري"[٣]، يعني: حد القذف.

ومن صفة كثير من الرافضة أنهم يكذبون في الأخبار التي ينقلونها، فيذكرون لعلي رضي الله عنه مناقب لم تثبت عنه، وقد ذكر أن كتبهم التي أُلِّفت في الأخبار عندهم تزيد ما بين سنةٍ وأخرى.

---

(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١١٠٠) والبيهقي في المدخل ص (١٣٠).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٩٧/٢) أمالي ابن الحاجب (٨٧٥/٢) شرح الكافية الشافية (١٠٤/١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص (٢٧٣).

(٣) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (٨٣/١) والبيهقي في الاعتقاد ص(٣٥٨) والخطيب في الكفاية ص(٣٧٦).

مِنْ آيَةٍ إلا وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَزلَتَ بلَيْلٍ أَوْ نَهار[١]، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -: إذَا جَاءَنَا الثَّبتُ عَنْ عَلِيٍّ لَمْ نَعْدلْ بِه[٢]، وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَخَذْتُ مِنْ تَفْسِيرِ القُرْآن فَعَنْ عَلِي بن أَبِي طَالِبٍ[٣].

كَانَ أَحَدَ أَهْلِ الشُّورَى الَّذِينَ رَشَّحَهُمْ عُمَرُ ﷺ لِتَعْيِينِ الخَلِيفَةِ، فَعَرَضَهَا عَلَيْهِ عَبْدُ الرَحْمَن بن عَوْفٍ فَأَبَى إلا بشُرُوطٍ لَمْ يَقْبَلْ بَعْضَها، ثُمَّ بَايَعَ عُثْمَانَ فَبَايَعَهُ عَلِيٌّ وَالنَّاسُ، ثُمَّ بُويعَ بالخِلافَةِ بَعْدَ عُثْمَانَ حَتَّى قُتِلَ شَهِيدًا فِي الْكُوفَةِ، لَيْلَةَ السَّابعِ عَشرَ مِنْ رَمَضَانَ، سَنَةَ أَرْبَعِينَ مِنْ الهِجْرَةِ ﷺ.

وكان لهذا الصحابي الجليل علي بن أبي طالب رضي الله عنه صفاتٌ عظيمة فقد كان مضرب المثل للشجاعة، مما يدلك على كذب أولئك الذين يزعمون أن أبا بكر وعمر قد أخذوا منه الخلافة قهرًا وظلمًا، فإنَّ شجاعة هذا الصحابي الجليل وعدم إخفائه للحق تجعلنا نُكذِّب بما يخبر به هؤلاء من الأخبار المدَّعية أنَّ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قد غصبا الخلافة من هذا الصحابي الجليل.

كما لهذا الصحابي الجليل ذكاءٌ وعلم، وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما قيل له: هل عندكم شيءٌ من العلم ليس عند الناس؟ فقال: ليس عندنا شيء إلا ما في هذا الكتاب فيه أسنان الإبل، وشيءٌ من الأحكام، قال: وإلا

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٦٧).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٦٧).

(٣) ذكره ابن عطية في تفسيره (١/ ٤١).

....

فهمًا يؤتاه الرجل في كتاب الله جلَّ وعلا[١].

وقد ثبت عنه ﷺ أنَّه عرَّف عن نفسه بأنَّه يعرف مواطن تنزيل القرآن، فإن قال قائل: هل هذا من الإعجاب بالنفس والثناء عليها؟ نقول: هذا ليس من الثناء على النفس، ولا الإعجاب بها، وإنما مراده بهذا أن يعرِّف بنفسه؛ من أجل أن يأخذ الناس عنه العلم، ومن ثم يكون هذا سببًا من أسباب توجه الناس إلى تفسير القرآن، والأخذ من هذا الصحابي الجليل، فإنَّ علي بن أبي طالبٍ ﷺ عنده علمٌ في هذا الباب، وحرص على أن يأخذ الناس العلم منه، من أجل أن ينتشر العلم ويتمسك الناس بالشرع.

---

(١) سبق تخريجه.

٢- عَبْد الله بِنْ مَسْعُودٍ: هُوَ عَبْد الله بن مَسْعُودٍ بن غَافِلِ الْهُذَلِي، وَأُمُّهُ أُمُّ عَبْدٍ كَانْ يُنْسَبُ إِلَيْهَا أَحْيَانًا، وكَانَ مِنْ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ فِي الإِسْلامِ، وَهَاجَرَ الهِجْرَتَيْنِ، وَشَهِدَ بَدْرًا، وَمَا بَعْدَهَا مِنْ المَشَاهِدِ.

تَلَقَى مِنْ النَّبِيِّ ﷺ بِضْعًا وَسَبْعِينَ سُورَةً مِنْ القُرْآنِ، وَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَوَّلِ الإِسْلامِ: «إِنَّكَ لغُلامٌ مُعَلَّمٌ»[(١)]، وقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ»[(٢)]، وَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: لَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ أَنِّي مِنْ أَعْلَمِهِم بِكِتَابِ الله[(٣)]، وَقَالَ: وَالله الَّذِي لا إِلَهَ غَيْرَه مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ الله، إلا وَأَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ نَزلَتْ، وَلا أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ الله إلا وَأَنَا أَعْلَمُ فِيمَنْ أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنى بِكِتَابِ الله تَبْلُغَهُ الإِبِلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ[(٤)].

النموذج الثاني الذي ذكره المؤلف من الصحابة الذين اعتنوا بتفسير القرآن فهو عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن مسعود ليس من قبيلة قريش، وإن كان قد دخل في هذه القبيلة على جهة الولاء لها والحِلف، وإلا فهو من قبيلة هذيل، وهذا الصحابي الجليل له فضائل كثيرة عديدة، وقد أثنى عليه النبي

---

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي (٣٥١) وابن أبي شيبة (١/٢٥٨) وأحمد (١/٣٧٩) وابن حبان (٦٥٠٤) والطبراني في الكبير (٩/٧٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٣٨) وابن أبي شيبة (٦/١٣٩) وابن خزيمة (١١٥٦)

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٠٠) ومسلم (٢٤٦٢).

(٤) أخرجه البخاري (٥٠٠٢) ومسلم (٢٤٦٣).

وَكَانَ مِمَّنْ خَدَمَ النَّبِيَّ ﷺ، فَكَانَ صَاحِبُ نَعْلَيْهِ وَطُهُورِه، وَوِسَادِه، حَتَّى قَالَ أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ: قَدِمْتُ أَنَا وَأَخِي مِنَ الْيَمَنِ فَمَكَثْنَا حِينًا مَا نَرَى إلا أنَّ عَبْدَ الله بن مَسْعُودٍ، رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَا نَرَى مِنْ دُخُولِهِ وَدُخُول أُمه عَلَى النَّبِيِّ ﷺ[(١)]، وَمِنْ أَجْلِ مُلازَمَته النَّبِيَّ ﷺ تَأَثَّر بِهِ وَبِهَدْيِه، حَتَّى قَالَ فِيه حُذَيْفَةُ: مَا أَعْرِفُ أَحَدًا أَقْرَبُ هَدْيًا وَسَمْتًا ودلاً بِالنَّبِيِّ ﷺ مِنْ ابْنِ أَمْ عَبْدٍ[(٢)].

بَعَثَهُ عُمَرُ بن الخَطَّاب إِلَى الْكُوفَة؛ لِيُعَلِّمَهُمْ أُمُورَ دِينِهِم، وَبَعَثَ عَمَّاراً أَمِيراً وَقَالَ: إِنَّهُمَا مِنَ النُّجَبَاءِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَاقْتَدُوا بِهِمَا[(٣)].

ﷺ بأن لديه علمًا، وبأن لديه معرفة بكتاب الله؛ ولذلك أثنى هو على نفسه من أن أجل أن يُؤخذ هذا العلم منه، وكان ﷺ ممن خدم النبي ﷺ فكان صاحب نعليه، يعني: أنَّه يأخذ نعال النبي ﷺ، وكان مكثرًا لملازمة النبي ﷺ؛ ولذلك تأثر به وبهديه، فكان أقرب الناس هديًا، يعني: في الأمور الظاهرة، وسمتًا، يعني: في الخُلق والأعمال، ودلاً، يعني: في الهدي الباطن بالنبي ﷺ.

ومن معرفة الصحابة بعلم هذا الصحابي الجليل أنهم كانوا يرسلونه

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٦٣) ومسلم (٢٤٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٦٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/٣٨٤) وأحمد في فضائل الصحابة (٢/٨٤٢) والطبراني في الكبير (٩/٨٦) والحاكم في المستدرك (٣/٤٣٨) والضياء في المختارة (١/٢٠٨).

ثُمَّ أَمَّرَهُ عُثمَانُ عَلَى الْكُوفَةِ، ثُمَّ عَزَلَهُ، وَأَمَرَهُ بِالرُّجُوعِ إِلَى المَدِينَةِ، فَتُوفِّيَ فِيهَا سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلاثِينَ، وَدُفِنَ بِالبَقِيعِ وَهُوَ ابْنُ بَضْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً.

لتعليم الناس علوم الشريعة؛ ولذلك فإنَّ كثيرًا من علماء التابعين خصوصًا الذين في العراق -الكوفة، والبصرة، وغيرها- قد أخذوا العلم من هذا الصحابي الجليل، ومنهم علقمة والأسود وغيرهم.

٣- عَبْدُ الله بن عَبَّاسٍ:

هُوَ ابْنُ عَمِّ رسُول الله ﷺ، وَلَدَ قَبْلَ الهِجْرَةِ بِثَلاثِ سِنِينَ، لازَمَ النَّبِيَّ ﷺ؛ لأَنَّهُ ابْنُ عَمِّه، وَخَالَتُه مَيْمُونَةُ تَحْتَ النَّبِيِّ ﷺ، وَضَمَّهُ النَّبِيُّ ﷺ إلَى صَدْرِهِ وَقَالَ: «اَللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الحَكْمَةَ»[1]، وفي رِوَايَةٍ: «الكِتَابَ»[2]، وَقَالَ لَهُ حِينَ وَضَعَ لَهُ وَضُوءهُ: «اللهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّين»[3]، فَكَانَ بِهذَا الدُّعَاءِ المُبَارَكِ حَبْرَ الأُمَّةِ فِي نَشْرِ التَّفْسِيرِ وَالفِقْه، حَيْثُ وَفَّقَهُ اللّه تَعَالَى لِلحِرْصِ عَلَى العِلْمِ وَالجِدِّ فِي طَلَبِه، والصَّبر على تَلَقِّيهِ وبَذْله فَنَالَ بِذَلِكَ مَكَانًا عَالِيًا، حَتَّى كَانَ أَمِيرُ المُؤمِنِينَ عمر بن الخَطَّابِ يَدْعُوهُ إلَى مَجَالِسِهِ وَيَأْخُذُ بِقَولِه، فَقَالَ المُهَاجِرُونَ: أَلا تَدْعُوَ أَبْنَاءَنَا كَمَا تَدْعُو ابْنَ عَبَّاسٍ؟! فَقَالَ لَهُمْ: ذاكم فَتَى الكُهُول لَهُ لِسَانٌ سَؤولٌ وَقَلبٌ عَقُولٌ، ثُمَّ دَعَاهُمْ ذَاتَ يَوْمٍ فَأَدْخَلَهُ مَعَهُمْ لِيُرِيَهُمْ مِنْهُ مَا رَآهُ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ الله تَعَالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر:١]، حَتَى خَتَمَ السُّورَةَ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أُمِرْنَا أَنْ نَحْمَدَ اللهَ وَنَسْتَغْفِرَهُ إذَا فُتِحَ عَلَيْنَا، وَسَكَتَ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ عُمَرُ لابنِ عَبَّاسٍ: أكذلك تَقُولُ؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَمَا تَقُولُ؟ قَالَ: هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمَهُ اللَّهُ لَهُ: إذَا جَاءَ نصرُ

....

(١) أخرجه البخاري (٣٧٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٣) ومسلم (٢٤٧٧).

اللَّهِ، وَالفتحُ فَتحُ مَكَّةَ ، فَـذَاكَ عَلامَـةُ أَجَلِـكَ: فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا. قَالَ عُمَرُ: «مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلا مَا تَعْلَمُ»[١]، وقَالَ ابنُ مَسْعُودٍ ﷺ: لَنِعْمَ تُرْجُمَانُ القُرْآنِ ابن عَبَّاسٍ[٢]، لَوْ أَدْرَكَ أَسْنَانَنَا مَا عَاشَرَهُ مِنَّا أَحَدٌ[٣]، أَي: مَا كَانَ نَظِيرًا لَهُ، هَذَا مَع أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ عَاشَ بُعْدَهُ ستًا وَثَلاثِينَ سَنَةً، فَمَا ظَنُّكَ بِمَا اكْتَسَبَ بَعْدَهِ مِنْ العِلْمِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ لِسَائِلٍ سَأَلَهُ عَنْ آيَةٍ: انْطَلَقْ إِلَى ابنِ عَبَّاسٍ فَاسْأَلْهُ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ مَنْ بَقِيَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ[٤]، وَقَالَ عَطَاءٌ: مَا رَأَيْتُ قَطُّ أَكْرَمَ مِنْ مَجْلِسِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِقْهًا وَأَعْظَمَ خَشْيَةً، إِنَّ أَصْحَابَ الفِقْهِ عِنْدَهُ، وَأَصْحَابَ القُرْآنِ عِنْدَهُ، وَأَصْحَابَ الشِّعْرِ عِنْدَهُ، يُصْدِرُهُمْ كُلَّهُمْ مِنْ وَادٍ وَاسِعٍ[٥].

وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاس وَهُوَ عَلَى المَوْسِمِ، أَيْ: وَال عَلَى مَوْسِمِ الحَجِّ مِنْ عُثْمَانَ ﷺ، فَافْتَتَحَ سُورَةَ النُّور فَجَعَلَ يَقْرَأُ وَيُفَسِّرُ، فَجَعَلَتْ أَقُولُ: مَا رَأَيْتُ، وَلا سَمِعْتُ كَلامَ رَجُلٍ مِثْلَهُ، وَلَو

....

(١) أخرجه البخاري (٤٢٩٤).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٦١٨) والبيهقي في المدخل ص(١٥٣).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٦١٨) والبيهقي في المدخل ص(١٢٦).

(٤) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٢/٣٢٣).

(٥) أخرجه الآجري في الشريعة (٥/٢٢٧١).

سَمِعَتْهُ فَارِسٌ وَالرُّومُ وَالتُّرْكُ لأَسْلَمَتْ"[١].

وَلاَّهُ عُثْمَانُ عَلَى مَوْسِمِ الحَجِّ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلاثِينَ. وَوَلاهُ عَلِيٌّ عَلَى البَصْرَةِ فَلَمَّا قُتِلَ مَضَى إِلَى الحِجَازِ، فَأَقَامَ فِي مَكَّةَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا إِلَى الطَّائِفِ، فَمَاتَ فِيهَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ عَنْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ سَنَةٍ.

النموذج الثالث من الصحابة الذين اعتنوا بتفسير القرآن: عبد الله ابن عباس، فإنَّ ابن عباس نموذج لأولئك الصحابة الذين اعتنوا بطلب العلم من صغر أسنانهم، فتفرغوا للعلم وطلبوه؛ فاحتاج الناس إليهم عند كبرهم، ومن مميزاته رضي الله عنه أنه ابن عم النبي ﷺ وأنَّ خالته ميمونة الهلالية زوج النبي ﷺ؛ ولذلك كان قريبًا من النبي ﷺ وقد دعا له النبي ﷺ بالعلم والفقه في الدين ومعرفة الكتاب، فاستجاب الله جلَّ وعلا لنبيه هذه الدعوات، وكان عمر رضي الله عنه يدنيه في مجالسه، مما يدل على أن العبرة بما يحصله الإنسان من العلم الشرعي والعمل به، وليست العبرة في هذا الباب بكبر السن؛ ولذلك قال عمر عنه: "ذاكم فتى الكُهول، له لسان سؤول"، أي: يكثر الأسئلة في المسائل التي لم يعرف حكم الشرع فيها، "وله قلبٌ عقول"، أي: يحفظ كل ما يرد عليه من العلم والمعاني.

وقد حرص عمر على إظهار فضل هذا الصحابي وعلمه؛ من أجل أن لا يحتج محتجٌ عليه، بأنه قد أدخله معهم مع كبر أسنانهم وصغر سنه، ومع كونهم لهم أبناء يماثلونه في السن، وقول ابن مسعود: "لو أدرك أسناننا ما عاشره منّا

---

(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١٩٣٤) والحاكم (٦١٨/٣).

....

أحد" أكثر أهل العلم يرون أن قوله: "ما عاشره"، أي: لم يبلغ عشره أحدٌ منا، وبعضهم يقول: بأنه لم يماثله أحدٌ منا. وذكر المؤلف عددًا من الحوادث التي رجع الصحابة فيها إلى تفسير ابن عباس رضي الله عنهما للقرآن.

المشْتَهِرُونَ بِالتَّفْسِيرِ مِنْ التَّابِعِينَ:

اِشْتَهَرَ بِالتَّفْسِيرِ مِنْ التَّابِعِينَ كَثِيرُونَ فَمِنْهُمْ:

أ - أَهْلُ مَكَّةَ: وَهُمْ اتباعُ ابن عَبَّاسٍ كَمُجَاهِدٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَعَطَاءِ ابن أَبِي رَبَاحٍ.

ب - أَهْلُ المَدِينَةِ: وَهُمْ أتبَاعُ أُبِيِّ بن كَعْبٍ، كَزَيْدِ بن أَسْلَمَ، وَأَبِي العَالِيَةِ، وَمُحَمَّد بنْ كَعْبٍ القُرَظِي.

ج- أَهْلُ الْكُوفَةِ: وَهُمْ أتباعُ ابْنِ مَسْعُودٍ، كَقَتَادَةَ، وَعَلْقَمَةَ، وَالشَّعْبِيِّ.

فَلِنُتَرْجِمْ لِحَيَاةِ اثْنَيْنِ مِنْ هَؤُلاءِ مُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ.

١ - مُجَاهِدٌ: هُوَ مُجَاهِدُ بن جَبْرٍ المكيِّ، مَولَى السَّائِبِ بن أَبِي السَّائِبِ المَخْزُومِيِّ، وُلِدَ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنْ الهِجْرَةِ، وَأَخَذَ تَفْسِيرَ القُرْآنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -، رُوى ابنُ إِسْحَاقَ عَنْه أَنَّهُ قَالَ: عَرَضْتُ المُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلاثَ عَرَضَاتٍ مِنْ فَاتِحَتِه إِلَى خَاتِمَتِه، أُوقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا، وكَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ، وَاعْتَمَدَ تَفْسِيرَهُ الشَّافِعِيُّ وَالبُخَارِيُّ، وكَانَ كَثِيرًا مَا يَنْقِلُ عَنْهُ فِي صَحِيحِه، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي آخِرِ تَرْجَمَتِه: أَجْمَعَتْ الأُمَّةُ عَلَى إِمَامَةِ مُجَاهِدٍ وَالاحْتِجَاجِ بِهِ، تُوُفِّيَ فِي مَكَّةَ وَهُوَ سَاجِدٌ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَةٍ، عَنْ ثَلاثٍ وَثَمَانِينَ سَنَةٍ.

ذكر المؤلف نموذجين آخرين من نماذج السلف الصالح من التابعين الذين اعتنوا بتفسير القرآن:

الأول: مجاهد بن جبر: وهو ممن لازم ابن عباس، وقد عرض المصحف على ابن عباس عرضاتٍ متتابعة يوقفه عند كل آية ويسأله عنها، مما يدلك على اعتناء السلف بتفسير القرآن وقراءته، وإذا كنّا نريد أن نعود إلى حياة النبوة فلا بُدَّ من الرجوع إلى كتاب الله عزَّ وجلَّ وأن نكثر من تفسير القرآن، وأن نعمم

٢- قَتَادَةُ: هُوَ قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوسِيِّ البَصَرِي، وُلِدَ أَكْمَهَ، أَي: أَعْمَى سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ، وَجَدَّ فِي طَلَبِ العِلْمِ، وكَانَ لَهُ حَافِظَةٌ قَوِيَّةٌ، حَتَّى قَالَ عَنْ نَفْسِهِ: مَا قُلْتُ لِمُحَدِّثٍ قطُّ أَعِدْ لِي، وَمَا سَمِعَتْ أُذْنَاي شَيْئًا قَطُّ إلا وَعَاهُ قَلْبِي، وَذَكَرَهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ فَأَطْنَبَ فِي ذِكْرِه، فَجَعَلَ يَنْشُرُ مِنْ عِلْمِهِ وَفِقْهِهِ وَمَعْرِفَتِهِ بِالاخْتِلَافِ وَالتَّفْسِيرِ، وَوَصَفَهُ بِالحِفْظِ وَالفِقْهِ، وَقَالَ: قَلَّمَا تَجِدُ مَنْ يَتَقَدَّمُهُ أَمَّا المِثْلُ فَلَعَلَّ، وَقَالَ: هُوَ أَحْفَظُ أَهْلِ البَصْرَةِ، لَمْ يَسْمَعْ شَيْئًا إلا حَفِظَهُ، وَتُوفِّيَ فِي وَاسِطٍ سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَمِئَةٍ، عَنْ سِتٍّ وَخَمْسِينَ سَنَةً.

دروس تفسير القرآن في مجالسنا، وفي مساجدنا، وفي بيوتاتنا، وعند أهلينا؛ لأنَّ هذا القرآن هو الأصل، وانظر كيف قال مجاهد أنَّه قد عرض المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته يوقفه عند كل آية ويسأله عنها.

الثاني: قتادة: فقتادة مع ضعف ما لديه من حواس، فقد كان رحمه الله أعمى، قد ولد كذلك، وضعُف سمعه في أواخر عمره، ومع ذلك كان إمامًا يقتدى به في العلم سواءً في تفسير القرآن، أو في الحديث النبوي؛ ولقد أعطاه الله عزَّ وجلَّ حافظة قوية، وكان الأئمة يذكرون من فضله، وعلمه، وفقهه، ومعرفته بتفسير القرآن، ما لأجله يتعجب المرء من هذا التابعي الجليل.

وهذه نماذج تجعلنا نسير على هدي هؤلاء الأفاضل، ونقتدي بهم في الحرص على تفسير كتاب الله عزَّ وجلَّ ومعرفة معانيه وكذلك هذه النماذج تجعلنا نثق بتفسير الصحابة والتابعين إذا عرفنا ما لديهم من الثقة، وعرفنا ما ورد عليهم من الثناء، وعرفنا ما يدل على ضبطهم وإتقانهم لما يتكلمون به، حينئذٍ نثق بما ورد عنهم من تفسير القرآن.

القُرْآنُ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ:

يَتَنَوَّعُ القُرْآنُ الكَرِيمُ بِاعْتِبَارِ الإِحْكَامِ وَالتَّشَابُهِ إِلَى ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: الإِحْكَامُ العَامُّ الَّذِي وُصِفَ بِهِ القُرْآنُ كُلُّهُ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١]، وقَوْلِهِ: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس:١]، وقَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف:٤].

وَمَعْنَى هَذَا الإِحْكَامُ الإِتْقَانُ وَالجَوْدَةُ فِي أَلْفَاظِهِ وَمَعَانِيهِ، فَهُوَ فِي غَايَةِ الفَصَاحَةِ وَالبَلاغَةِ، أَخْبَارُه كُلُّهَا صِدْقٌ نَافِعَةٌ، لَيْسَ فِيهَا كَذِبٌ، وَلا تَنَاقُضٌ، وَلا لَغْوٌ لا خَيْرَ فِيهِ، وَأَحْكَامُهُ كُلُّهَا عَدْلٌ، وَحِكَمُه لَيسَ فِيهَا جَوْرٌ وَلا تَعَارُضٌ وَلا حُكْمٌ سَفِيهٌ.

الآيات القرآنية فيما يتعلق بموضوع الإحكام والتشابه على أربعة أقسام:

القسم الأول: أن القرآن كله محكم، وهذا يسمى الإحكام العام الذي شمل جميع آيات القرآن والدليل على هذا النوع قوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود:١]، وقوله: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس:١]، والمراد بهذا الإحكام العام عدد من المعاني:

المعنى الأول: أنَّه لا تناقض فيه، إذ إنَّ إحكام الشيء جعله على أكمل الوجوه وأتمها بحيث لا يحصل فيه تناقض ولا اضطراب ولا اختلاف.

المعنى الثاني: نفع هذا الكتاب، فهو عظيم المنفعة ينتفع الناس به في أمور دنياهم وآخرتهم.

المعنى الثالث: أنه حكمٌ عدل لا جور فيه ولا ظلم.

النَّوْعُ الثَّانِي: التَّشَابُهُ العَامُّ الَّذِي وُصِفَ بِهِ القُرْآنُ كُلُّه، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٢٣]، وَمَعْنَى هَذَا التَّشَابُهَ: أَنَّ القُرْآنَ كُلَّهُ يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي الكَمَالِ وَالجَوْدَةِ وَالغَايَاتِ الحَمِيدَةِ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

المعنى الرابع: جودة ألفاظه ومعانيه، وفصاحته وبلاغته.

المعنى الخامس: أنّه مشتملٌ على أعلى أنواع درجات الحكمة، والمراد بالحكمة: وضع الأمور فيما يناسبها.

وكل هذه المعاني قد اشتمل عليها القرآن.

القسم الثاني: التشابه العام، فإنَّ القرآن يوصف بأنَّه متشابه كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، ويدخل في معنى التشابه العام عدد من المعاني منها:

المعنى الأول: أنَّه يصدق بعضه بعضًا من التشابه وعدم التناقض.

المعنى الثاني: صدق أخباره، وعدم مناقضتها للحق فهي مشابهة للواقع غير مخالفة له.

المعنى الثالث: أنَّ هذا القرآن مشتمل على أعلى درجات الجودة والكمال ليس فيه مثلب، ولا يتمكن أحد من تنقُّصه بوجه حق.

المعنى الرابع: من معاني التشابه العام للقرآن: أنه مشتملٌ على المقاصد الحميدة والغايات المفيدة.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الإِحْكَامُ الخَاصُّ بِبَعْضِهِ، وَالتَّشَابُهُ الخَاصُّ بِبَعْضِهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

وَمَعْنَى هَذَا الإِحْكَامُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الآيَةِ وَاضِحًا جليًّا، لا خَفَاءَ فِيهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات:١٣]، وقَوْلِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:٢١]، وقَوْلِهِ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ [البقرة:٢٧٥]، وقَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة:٣] وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

القسم الثالث: الإحكام الخاص وذلك أن الله عزَّ وجلَّ قد جعل من الكتاب آيات محكمات كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، ويدخل في معنى الإحكام الخاص عدد من المعاني منها:

المعنى الأول: ما لا تلتبس فيه الأفهام بحيث لا يَرِد إلى الذهن من هذه الآيات المحكمات معنى غير مقصود الشارع، مثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] لا يرد عليه احتمال التثنية ولا التثليث فهذا محكم بهذا المعنى.

وَمَعْنَى هَذَا التَّشَابُهِ: أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الآيَةِ مُشْتَبِهًا خفيًّا بِحَيْثُ يَتَوَهَّمُ مِنْهُ الوَاهِمُ مَا لا يَلِيقُ بِاللَّه تَعَالَى، أَوْ كِتَابِهِ أَوْ رَسُولِهِ، وَيَفْهَمُ مِنْهُ العَالِمُ الرَّاسِخُ فِي العِلْمِ خِلافَ ذَلِكَ.

مِثَالُهُ: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّه تَعَالَى، أَنْ يَتَوَهَّمَ وَاهِمٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] أَنَّ لِله يَدَيْنِ مُمَاثِلَتَيْنِ لأَيْدِي المَخْلُوقِيْنَ.

وَمِثَالُهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِكِتَابِ اللَّه تَعَالَى، أَنْ يَتَوَهَّمَ وَاهِمٌ تَنَاقُضَ القُرْآنِ وَتَكْذِيبَ بَعْضِهِ بَعْضًا حِينَ يَقُولُ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩]، **وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ:** ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٧٨].

وَمِثَالُهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِرَسُولِ اللهِ، أَنْ يَتَوَهَّمَ وَاهِمٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس:٩٤] ظَاهِرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ شاكًّا فِيمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ.

المعنى الثاني: وضوح المعنى، وعدم خفائه هذا هو الذي ذكره المؤلف ومثَّل له.

المعنى الثالث: أنَّ الإحكام الخاص هو المعنى الذي سيق الكلام من أجله بحيث لا يَرِد عليه احتمال، وهذا هو تفسير فقهاء الحنفية حيث يقسِّمون الألفاظ واضحة الدلالة إلى محكم، ومفسر، ونصٍ، وظاهر، وتفاصيل هذا مذكورة في كتب الأصول.

....

المعنى الرابع: بقاء الحكم وعدم النسخ، وهذا نجده كثيرًا عند المتقدمين يقولون: هذه الآية محكمة وهذه الآية منسوخة.

المعنى الخامس: ما يستقل بمعناه، ولا يَرِد عليه ما يؤثر على مدلوله، فيقولون: المحكم هو الذي لم يَرِد عليه تأويل ولا تخصيص ولا تقييد.

والأشهر في موضوع الإحكام الخاص هو المعنى الأول من هذه المعاني.

القسم الرابع: التشابه الخاص، وهو مذكور في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، وللعلماء في تفسير التشابه الخاص ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّ المراد بالتشابه الخاص ما يحتاج إلى غيره في تفسيره، بحيث يدخل فيه الألفاظ خفية المعنى.

القول الثاني: أنَّ التشابه الخاص يُراد به ما قد يَفهم منه بعض الناس ما يخالف مدلوله، ومثَّل له المؤلف بقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] عندما يظن ظان أنَّ المراد بذلك يدان مماثلتان لأيدي المخلوقين.

القول الثالث: أنَّه مدلول اللفظ القرآني غير المراد لله.

ما الفرق بين الثاني والثالث؟

أَّن المعنى الثاني بحسب توهم المتوهمين، والمعنى الثالث فإن اللفظ قد يدل عليه لغة؛ لكن الشرع لم يرد ذلك المعنى، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾ [الحجر: ٩] إذا فهم فاهمٌ، أو توهم متوهم أنَّ المراد بقوله:

....

(إنا نحن) الجمع، حينئذٍ نقول: هذا الواهم تشابه عليه مفهوم اللفظ، فإن (نحن) في اللغة قد تدل على الجمع؛ لكن المراد هنا هو الواحد المعظم لنفسه؛ بينما في قوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ليس من مقتضى هذا اللفظ مشابهة بقية الأيدي فهذا من التوهم. وأمَّا المعنى الثاني فله مدلول اللغة، لكنه ليس ذلك المدلول مرادًا للشارع، وعرفنا أنَّ هذا المعنى ليس مرادًا للشارع لرد هذه الآية إلى الآيات المحكمة الدالة على أنَّ الله واحد، وأنَّه ليس بمتعدد، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [النساء: ١٧١].

وهذا النوع الأخير وهو المتشابه التشابه الخاص الذي ضل بسببه أقوامٌ وطوائف كثيرة، فأخذوا بعض آيات القرآن ففسروها بغير مدلولها، أو بغير مراد الله بها، ومن أمثلة هذا قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] عندما توهم المتوهمون أنَّ المراد نفي الصفات، ولا زال أهل الضلالة يستدلون بالآيات المتشابهة التشابه الخاص، ويضلون بها الخلق، ولو نظر الإنسان إلى كتابات بعض أهل الضلالة في عصرنا لوجد فيها شيئًا كثيرًا من الاستدلال بآيات قرآنية وأحاديث نبوية على غير المراد بها، أو على ما لا تدل عليه أصلاً.

ومن أمثلة ذلك مثلاً عندما يستدل مستدل على جواز الاختلاط بين الرجال والنساء بقصة المرأتين اللتين وجدهما موسى خلف الناس، فهذا استدلال فاسد؛ لأنَّ هاتين المرأتين لم تخالطا الناس بل اعتزلتا الناس ولم تخالطهم، بل هي جديرةٌ على أن يستدل بها على أنَّ الشأن في القرون السالفة ابتعاد النساء عن مواطن اجتماع الرجال؛ ولذلك لم يسقيا، وكان من شأنهما

....

أنهما لا يسقيان حتى يصدر الرعاء.

وهكذا أيضًا قد يستدل مستدل على جواز السفور وكشف المرأة لوجهها بقوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠] يقول القائل: إنه لم يأمر الرجال بغض الأبصار إلا لأن النساء يكشفن وجوههن. ومن المعلوم أن هذا استدلال فاسد؛ لأن من النساء من لا يلتزم بالأمر الإلهي فخوطب الرجال بذلك، ولو كان هذا الاستدلال استدلالاً صحيحًا لقال قائل بجواز دفع الربا؛ لأنَّ الله قال: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران: ١٣٠] ولم ينه عن الدفع، وإنما نهى عن الأكل.

وهكذا أيضًا في مسائل الربا قد يستدل مستدل على جواز الربا في المشاريع الإنتاجية بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] فيقول: فدل على أن الربا الممنوع منه هو الذي يأخذه الفقراء المعسرون. وهذا استدلال فاسد لم تدل الآية عليه؛ لأن الذي في الآية شرط: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ فدل هذا على أن من يكون عليه الربا قد يكون من ذوي العسرة وقد يكون من غيرهم.

المقصود أنَّ الاستدلال بآيات متشابهة كثير، بل قد وجد في عصرنا من يؤلف المؤلفات في جمع الآيات والأحاديث المتشابهة؛ ليستدل بها على مقصود مخالف للشرع؛ وبذلك يتبين أهمية هذا الموضوع، موضوع التشابه والإحكام.

مَوْقِفُ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ والزَّائِغِينَ مِنْ المُتَشَابِهِ:

إِنَّ مَوْقِفَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ مِنْ المُتَشَابِهِ وَمَوْقِفِ الزَّائِغِينَ مِنْهُ بَيَّنَهُ اللّه تَعَالَى فَقَالَ فِي الزَّائِغِينَ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران:٧]، وَقَالَ فِي الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، فَالزَّائِغُونَ يَتَّخِذُونَ مِنْ هَذِهِ الآيَاتِ المُشْتَبِهَاتِ وَسِيلَةً لِلطَّعْنِ فِي كِتَابِ اللهِ، وَفِتْنَةِ النَّاسِ عَنْهُ، وَتَأْوِيلِهِ لِغَيْرِ مَا أَرَادَ اللّه تَعَالَى بِهِ، فَيَضِلُّون، ويُضِلُّون.

ذكر المؤلف هنا مواقف الناس بالنسبة للمتشابه وأنهم يقفون منه موقفين:

الموقف الأول: من يفسرون اللفظ القرآني بغير مراد الله به، وهذا هو موقف الزائغين الذين يتبعون ما تشابه منه، ومن أمثلة ذلك عندما يستدل مستدل بقوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] على قتل أهل الذمة وأهل العهد، فهذا من اتباع المتشابه وهذا من موقف الزائغين.

ما الذي يدفع هؤلاء الزائغين إلى أن يستدلوا بهذه الآيات على غير مراد الله، وما الذي يجعلهم يتبعون المتشابه؟

هذا له أغراض متعددة:

الغرض الأول: محاولة الطعن في القرآن بدعوى أنه متناقض، يعني: أنهم يفسرون إحدى الآيتين بغير مراد الله بها فيزعمون أنها تتناقض مع آية أخرى، ومن أمثلة ذلك أن يقول قائل: إن الله عزَّ وجلَّ قال عن أهل النار: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣] هذا يقتضي أنهم يخرجون منها بعد مرور هذه

....

الأحقاب، بينما في آية أخرى قال: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣] فيقول: هذا تناقض والتناقض إنما هو في فهمه؛ لأنه فسر قول الله: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣] بغير مراد الله منها، إذ ليس المراد سنين محصورة، إنَّما المراد سنين متطاولة فتكون متوافقة مع مدلول الآية الأخرى.

والرد على الزنادقة الذين يستدلون بمثل هذه المواضع على ما يزعمون من تناقض القرآن قد اعتنى الأئمة به من العصور الأولى؛ ولذلك ألَّف الإمام أحمد كتاب: (الرد على الجهمية والزنادقة) فيما تأولوه من متشابه القرآن، وهو كتابٌ عظيم النفع، وقد ألَّف في مُشكل القرآن جماعة من العلماء، ومن أجمع المؤلفات في هذا الباب كتاب الإمام محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: (دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب) وهو كتابٌ عظيم فيه معانٍ عظيمة.

الغرض الثاني الذي يقصده الذين يتبعون المتشابه: قطع الطريق على أهل الحق في الاستدلال بالنصوص القرآنية على ما يرونه وما يعتقدونه من الحق، فهم يقولون: الآيات ليست صريحة في هذا الباب فآيةٌ تثبت وآيةٌ تنفي، ومن ثم لا يصح الاستدلال على معتقداتكم بهذه الآيات.

الغرض الثالث: تأييد الباطل الذي يرونه، ومثلنا لذلك باستدلال نفاة الصفات بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

الغرض الرابع: توهين الاستدلال بالنصوص؛ ليرجع الناس إلى معقولاتهم التي هي في الحقيقة ضلالات وليست من العقل في شيء؛ لأن ما يخالف النص فهو في الحقيقة ضلالة وغي ومضادة للعقل.

....

نضرب مثالاً آخر لما استدل به بعضهم من الآيات المتشابهة، قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] استدل به الزنادقة على دعوى تناقض القرآن؛ لأنه مرة يثبت الرؤية كما في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ -٢٣] ومرةً ينفي.

واستدل بها المعطلة على نفي صفة الرؤية فقالوا بأن الله لا يرى كما يقوله الجهمية والمعتزلة وطوائف، مع أن هذه الآية ليس فيها دلالة على نفي الرؤية؛ لأنَّها إنما نفت الإدراك والإحاطة، ولم تنف مجرد الرؤية، وأجاب آخرون: بأن المراد بالآية في الدنيا، ومثله استدلال بعضهم بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] في هذه المسألة.

وأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يُؤْمِنُونَ بِأَنْ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللّه تَعَالَى فَهُوَ حَقٌّ وَلَيْسَ فِيهِ اِخْتِلافٌ وَلا تَنَاقُضٌ؛ لأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ الله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، وَمَا جَاءَ مُشْتَبَهًا رَدُّوهُ إِلَى المُحْكَمِ لِيَكُونَ الجَمِيعُ مُحكَمًا.

وَيقُولُونَ فِي المِثَالِ الأَوَّل: إِنَّ لِلهِ تَعَالَى يَدَيْنِ حَقِيقِيَّتَيْنِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلالِهِ وَعَظْمَتِهِ، لا تُمَاثِلان أَيْدِي المَخْلُوقِيْنِ، كَمَا أَنْ لَهُ ذَاتاً لا تُمَاثِلُ ذَوَاتِ المَخْلُوقِيْنِ؛ لأَنَّ اللّه تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

الموقف الثاني: موقف العلماء الراسخين: يتجلى موقفهم في رد المتشابه إلى المحكم فينفون المعنى غير المقصود لله، ويقولون إنَّ الله لم يرد هذا المعنى. ومن أمثلته لما استدلوا بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] قالوا: عندنا آيات محكمة وهي قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢ -٢٣] وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥] في الفجار، مما يدل على أن الأبرار لا يحجبون عن رؤية الله جلَّ وعلا.

وقد ذكر الله تعالى موقف الراسخين، فقال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران:٧] أي: آمنا بالمتشابه وأرجعناه إلى المحكم، ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، يعني: المحكم والمتشابه كله من عند الله، فنرد المتشابه إلى المحكم، فنفسر المتشابه بمدلول المحكم؛ لأنَّ القرآن لا اختلاف فيه ولا تناقض ولا تضاد، بل بعضه يفسر بعضه الآخر.

وَيَقُولُونَ فِي المِثَالِ الثَّانِي: إنَّ الحَسَنَةَ وَالسَّيِّئَةَ كِلْتَيْهِمَا بِتَقْدِيرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَكِنَّ الحَسَنَةَ سَبَبُهَا التَّفَضُّلُ مِنْ اللّه تَعالَى عَلَى عِبَادِهِ، أَمَّا السَّيِّئَةُ فَسَبَبُهَا فِعْلُ العَبْدِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى:٣٠] فَإِضَافَةُ السَّيِّئَةِ إِلَى العَبْدِ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ، لا مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى مُقَدِّرِهِ، أَمَّا إِضَافَةُ الحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ إِلَى اللَّه تَعالَى فَمِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى مُقَدِّرِهِ، وَبِهَذَا يَزُولُ مَا يُوهِمُ الاِخْتِلافَ بَيْنَ الآيَتَيْنِ لانْفِكَاكِ الجِهَةِ.

وقد ذكر المؤلف أمثلةً لهذا:

المثال الأول: في من فسر قوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] بأنها يدان مماثلتان لأيدي المخلوقين، فقال: هذه الآية لا تدل على المماثلة.

المثال الثاني: في قوله جلَّ وعلا: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا * مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَ﴾ [النساء: ٧٨ - ٧٩] ففي الآية الأولى، قال: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ فنسبها إلى الله، في الآية الثانية قال: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَ﴾ فاستدلوا بهذا إمَّا على زندقتهم، وقولهم بأن القرآن يتناقض، وإمَّا على عقيدة فاسدة بأنَّ العبد يخلق فعل نفسه كما يقوله المعتزلة، أو على غير ذلك من العقائد المناقضة لها.

وأجاب المؤلف بأنَّ المراد بكل آية مغاير للمراد بالآية الأخرى، فإن قوله: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَ﴾ أي: فبسببك؛ لأنَّ الله جلَّ وعلا عادل لا ينزل عقوبة بأحد من الخلق إلا إذا كان المصاب بالمصيبة مستحقاً لهذه العقوبة، ومن هنا قال: المصائب تنزل بسبب الذنوب وليس في هذا تهجم على الآخرين، بل

وَيَقُولُونَ فِي المِثَالِ الثَّالِثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ شَكٌّ فِيمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهِ، وَأَقْوَاهُمْ يَقِينًا كَمَا قَالَ اللّه تَعَالَى فِي نَفْسِ السُّورَةِ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٠٤]، المَعْنَى: إِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِنْهُ فَأَنَا عَلَى يَقِين مِنْهُ، وَلِهَذَا لا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ، بَلْ أَكْفُرُ بِهِمْ وَأَعْبُدُ اللهَ. وَلا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ [يونس:٩٤] أَنْ يَكُونَ الشَّكُّ جَائِزًا عَلَى الرَّسُولِ ﷺ، أَوْ وَاقِعًا مِنْهُ. أَلا تَرَي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف:٨١] هَلْ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الوَلَدُ جَائِزًا عَلَى اللّه تَعَالَى أَوْ حَاصِلاً؟ كَلا، فَهَذَا لَمْ يَكُنْ حَاصِلاً، وَلا جَائِزًا عَلَى اللّه تَعَالَى، قَالَ اللّه تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا * إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٩٢-٩٣].

وَلا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة:١٤٧] أَنْ يَكُونَ الامْتِرَاءُ وَاقِعًا مِنَ الرَّسُولِ ﷺ؛ لأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ قَدْ

هذا من تنزيه الله عن الظلم، ولا يعني هذا نقصان درجة من أصابته المصيبة، بل قد يعني علو درجته؛ لأنَّ الله أراد أن يعاقبه في الدنيا ليسلم من عقوبة الآخرة، ومن هنا قال ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ»(١).

فالمقصود أنَّ قوله: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ يعني: فبسببك، وقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، أي: أنَّ الله هو الذي خلقها، وهو الذي قدَّرها لكنها بسبب العبد.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يُوَجَّهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ، أَلا تَرَيْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [القصص:٨٧] وَمِنْ المَعْلُومِ أَنَّهُمْ لا يَصُدُّونَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ آيَاتِ اللهِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ شِرْكٌ. وَالغَرَضُ مِنْ تَوْجِيهِ النَّهْيِ إِلَى مَنْ لا يَقَعُ مِنْهُ: التَّنْدِيدُ بِمَنْ وَقَعَ مِنْهُمْ وَالتَّحْذِيرُ مِنْ مِنْهَاجِهِمْ، وَبِهَذَا يَزُولُ الاشْتِبَاه، وَظَنُّ مَا لا يَلِيقُ بِالرَّسُولِ ﷺ.

ومثَّل لذلك مثالاً ثالثاً بقوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤] بأنَّه قد يفهم من هذه الآية أن النبي ﷺ كان شاكًا، وهذا فهم خاطئ بل النبي ﷺ ليس شاكًا في هذا؛ فإنَّ الله عزَّ وجلَّ نفى عنه الشك، وهو قد نفاه عن نفسه قال: «**أنا أعلمكم بالله وأتقاكم له**»(١)، وهناك جواب آخر بأن المراد بلفظة الشك الاحتمال المجرد، يعني: الوساوس التي تلقى في النفوس بدون أن تؤثر في النفس، فإنَّ هذه الوساوس قد تسمى شكًا؛ ولذا قال النبي ﷺ: «**نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ**»(٢)، يعني: أنه كما وردت هذه الوساوس لإبراهيم قد ترد إلى نفوسنا لكنها لم تؤثر في نفسه عليه السلام.

ولا يمتنع أن ينهى الإنسان عن فعلٍ لم يفعله بعد، كما قال: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧] لا يعني أنه كان من الممترين، كما يقال للمؤمنين:

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٥) من حديث عائشة رضي الله عنها، بلفظ: «إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا».

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٧٢) ومسلم (١٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

....

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٢] وهم لم يحصل منهم زنا، ويقال لهم: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨] ينهى بهذا اللفظ حتى الأتقياء الذين لم يقع منهم هذا الفعل.

أَنْوَاعُ التَّشَابُهِ فِي القُرْآنِ:

التَّشَابُهُ الوَاقِعُ فِي القُرْآنِ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَقِيقِيٌّ وَهُوَ مَا لا يُمْكِنُ أَنْ يَعْلَمَهُ البَشَرُ كَحَقَائِقِ صِفَاتِ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، فَإِنَّنَا وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ مَعَانِيَ هَذِهِ الصِّفَاتِ، لَكِنَّنَا لا نُدْرِكُ حَقَائِقَهَا، وَكَيْفِيَّتِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ الإِمَامُ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: «الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»(١)، وَهَذَا النَّوْعُ لا يُسْأَلُ عَنْ اسْتِكْشَافِهِ لِتَعَذُّرِ الوُصُولِ إِلَيْهِ.

تقدم معنا أن التشابه الخاص قد يراد به ما لا يُعرف معناه، وهو الذي سمَّاه المؤلف هنا التشابه الحقيقي، ومن أمثلته: كيفية صفات الله بالنسبة للمخلوقين فإنهم لا يعرفون معناه، ولا يمكن أن يتوصلوا إلى معناه في الدنيا، فسمَّاه المؤلف تشابهًا حقيقًا، والجمهور يسمونه أو يعدونه في قسم (ما لا يعرف معناه) ويقولون: القرآن لا يوجد فيه لفظ لا يعرف معناه من جميع الجهات، بل له جهات يعرف معناه منها، وجهات لا يعرف معناه منها.

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (١٦٤/٧) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤٤٢/٣) والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٠٦/٢).

النَّوْعُ الثَّانِي: نِسْبِيٌّ وَهُوَ مَا يَكُونُ مُشْتَبِهًا عَلَى بَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ، فَيَكُونُ مَعْلُومًا للرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَهَذَا النَّوْعُ يُسْأَلُ عَنْ اسْتِكْشَافِهِ وَبَيَانِهِ؛ لإِمْكَانِ الوُصُولِ إِلَيْهِ، إِذْ لا يُوجَدُ فِي القُرْآنِ شيءٌ لا يَتَبَيَّنُ مَعْنَاهُ لأَحَدٍ مِنْ النَّاسِ، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٨] وقَالَ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩] وقَالَ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة:١٨] وقَالَ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة:١٩] وقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء:١٧٤].

فآيات الصفات يعرفون مدلولها اللغوي، ويثبتون المدلول اللغوي بهذه الآيات؛ لكن كيفية الصفة لا يعرفونها فيتوقفون فيها؛ لأن الله لا يخاطب الناس بألفاظٍ لا يمكن أن يعرفوها؛ لأن هذا يناقض الحكمة من مخاطبة الناس بهذه الآيات، والله عزَّ وجلَّ منزه عن العبث.

وأمَّا النوع الثاني فسمَّاه المؤلف: التشابه النسبي: ويدخل فيه المعنيان الآخران، وهو تحميل النص ما لا يحتمله من المعاني، وبمعنى آخر: حمل اللفظ على غير مراد الله به، فإن هذا من التشابه النسبي.

وتقدم معنا أنَّ أهل العلم لا يجيزون حمل اللفظ على غير مراد الله به، فلا يفسرون اللفظ بغير مدلوله؛ لأنَّ هذا من القول على الله بلا علم، وبالنسبة للألفاظ يفسرونها بمراد الله منها بضمها إلى النصوص الأخرى الواردة في ذلك الباب، فهم ينظرون نظر صاحب العينين، وليس نظرهم كنظر الأعور ينظر إلى جهة دون أخرى.

وَأَمْثِلَةُ هَذَا النَّوْعِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١] حَيْثُ اشْتَبَهَ عَلَى أَهْلِ التَّعْطِيلِ، فَفَهِمُوا مِنْهُ انْتِفَاءُ الصِّفَاتِ عَنْ اللّه تَعَالَى، وَادَّعُوا أَنَّ ثُبُوتَهَا يَسْتَلْزِمُ الْمُمَاثَلَةَ، وَاعْرَضُوا عَنْ الآيَاتِ الكَثِيرَةِ الدَّالَّة عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَاتِ لَهُ، وَأَنَّ إِثْبَاتَ أَصْلِ المَعْنَى لا يَسْتَلْزِمُ المُمَاثَلَةَ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٩٣] حَيْثُ اشْتَبَهَ عَلَى الوَعِيدِيَّة، فَفَهِمُوا مِنْهُ أَنَّ قَاتِلَ الْمُؤْمِن عَمْدًا مخلدٌ فِي النَّار، وَطَرَدُوا ذَلِكَ فِي جَمِيعِ أَصْحَابِ الكَبَائِرِ، وَأَعْرَضُوا عَنْ الآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ كُلَّ ذَنْبٍ دُونَ الشِّرْكِ فَهُوَ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللّه تَعَالَى، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠] حَيْثُ اشْتَبَهَ عَلَى الجَبْرِيَّة، فَفَهِمُوا مِنْهُ أَنَّ العَبْدَ مَجْبُورٌ عَلَى عَمَله، وادَّعوا أَنَّهُ لَيس لَهُ إرادَةٌ وَلا قُدْرَةٌ عَلَيْه، وَأَعْرَضُوا عَنْ الآيَات الدَّالَّة عَلَى أَنَّ لِلعَبْدِ إرادَةً وَقُدْرَةً، وَأَنْ فَعلَ العَبْد نَوْعَان: اخْتِيَارِيٌّ، وَغَيْرُ اخْتِيَارِيٍّ.

وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْم أَصْحَابُ العُقُول، يَعْرِفُونَ كَيْفَ يُخَرِّجُونَ هَذه الآيَات الْمُتَشَابِهَة إِلَى مَعْنًى يَتَلاءَمُ مَعَ الآيَاتِ الأُخْرَى، فَيَبْقَى القُرْآنُ كُلُّهُ مُحْكَمًا لا اشْتِبَاهَ فِيه.

ومن أمثلة الضلال في هذا الباب: آيات القدر، فإنَّ هناك آيات تثبت المشيئة للعبد، ففهم منها المعتزلة نفي تعلق أفعال العباد بمشيئة الله، وهذا تحميل للفظ ما لا يحتمله من المعاني.

....

وفي المقابل قال الأشاعرة بأنَّ النصوص الدالة على إثبات مشيئة الله تنفي أن يكون للعبد مشيئة، وهذا من تحميل اللفظ ما لا يحتمله من المعاني.

وأمَّا أهل السُّنَّة فأثبتوا مدلول اللفظين، اللفظ الدال على أنَّ للعبد مشيئة، واللفظ الدال على تعلق فعل العبد بمشيئة الله، وربطوا مشيئة العبد بمشيئة الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] فأثبت للعبد مشيئة، وأثبت لله مشيئة، وربط مشيئة العبد بمشيئة الله.

ومثَّل المؤلف لها أيضًا بالنصوص الواردة في باب حُكم أهل الكبائر، فإنَّ المرجئة نفوا مدلولها، وقالوا بأنَّ صاحب الكبيرة كامل الإيمان؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلامِهِ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**»[1]، قالوا: فهو كامل الإيمان إيمانه كإيمان أبي بكر وعمر وإيمان جبريل وميكائيل.

وفي المقابل جاء الوعيدية من المعتزلة والخوارج فنظروا إلى نصوص الوعيد كما في قوله ﷺ: «**لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ...**»[2]، قالوا: فدل ذلك على أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن.

وأمَّا أهل السُّنَّة فجمعوا النصوص، واستدلوا بها جميعًا، وردوا المتشابه إلى المحكم فقالوا: النصوص المثبتة للإيمان تثبت أصل الإيمان، فلم يذهب عنهم أصل الإيمان، والنصوص النافية للإيمان تنفي كمال الإيمان ولهذا كان أهل السُّنَّة أحظى بأن تدل جميع الأدلة على مذهبهم، وهم أسعد بالدليل.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١١٦) وغيره من حديث معاذ بن جبل ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة ﷺ، وتمامه: «وَلا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

الحَكَمَةُ فِي تَنَوُّعِ القُرْآنِ إلَى مُحْكَمٍ وَمُتَشَابِه:

لَوْ كَانَ القُرْآنُ كُلُّهُ مُحْكَمًا لَفَاتَتْ الحِكْمَةُ مِنْ الاخْتِبَار بِهِ تَصْدِيقًا وَعَمَلاً لِظُهُور مَعْنَاهُ، وَعَدمِ المَجَال لِتَحْرِيفِه، وَالتَّمَسُّك بِالمتشابه ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِه، وَلَوْ كَانَ كُلُّهُ مُتَشَابِهًا لَفَاتَ كَوْنُهُ بَيَانًا، وَهُدَىً لِلنَّاسِ، وَلَمَا أَمْكَنَ العَمَلُ بِهِ، وَبَنَاءُ العَقِيدَةِ السَّلِيمَةِ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ اللَّه تَعَالَى بِحِكْمَتِهِ جَعَلَ مِنْهُ آيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ، يُرْجَعُ إِلَيْهِنَّ عِنْدَ التَّشَابُه، وَآخَرَ مُتَشَابِهَاتٍ امْتِحَانًا لِلعُبَّاد، لِيَتَبَيَّنَ صَادِقُ الإِيمَان مِمَّنْ فِي قَلْبِهِ زَيغٌ، فَإِنَّ صَادِقَ الإِيمَان يَعْلَمُ أَنَّ القُرْآنَ كُلَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّه تَعَالَى، وَمَا كَانَ مِنْ عِنْدِ الله فَهُوَ حَقٌّ، وَلا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بَاطِلٌ، أَوْ تَنَاقُضٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤٢]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

وَأَمَّا مَنْ فِي قَلْبِهِ زيغٌ، فَيَتَّخِذُ مِنْ المُتَشَابِهِ سَبِيلاً إِلَى تَحْرِيف المُحْكَمِ، وَاتِّبَاعِ الهَوَى فِي التَّشْكِيكِ فِي الأَخْبَار، وَالاسْتِكْبَار عَن الأَحْكَامِ، وَلِهَذَا تَجِدُ كَثِيرًا مِنْ المُنْحَرِفِينَ فِي العَقَائِدِ وَالأَعْمَال، يَحْتَجُّونَ عَلَى انْحِرَافِهِمْ بِهَذِهِ الآيَاتِ المُتَشَابِهَةِ.

ووجود المحكم لا إشكال فيه، فهو يقرر العقائد والأحكام على أكمل الوجوه وأتمها، لكن الذي قد يستشكله بعض الناس وجود المتشابه. إذ قد يقول قائل: وجود الآيات المتشابهة يؤدي إلى ضلال الخلق، وابتعادهم عن الصراط المستقيم، فلماذا وُجِدَ في القرآن ما هو متشابه؟

والجواب عن هذا أن يقال: إنَّ وجود المتشابه في القرآن له حكم عظيمة

....

منها:

أولاً: اختبار العباد، بحيث يختبرهم الله عزَّ وجلَّ في أمور هل يتبعون المتشابه أم يكونوا من الراسخين في العلم فيردوا المتشابه إلى المحكم؟

ثانياً: إرجاع الناس إلى علماء الشريعة، فإنَّه عندما يوجد عند العبد آيات متشابهة يجب عليه أن يرجع إلى علماء الشريعة ليسألهم عن هذا التشابه الذي وقع لديه؛ ولهذا المعنى أثنى الله على الراسخين في العلم في باب المحكم والمتشابه مما يُشعر بأهمية الرجوع إليهم.

ثالثاً: كثرة ثواب أهل العلم بردهم على أهل الزيغ والضلالة عند استدلالهم بالآيات المتشابهة، فلا شك أنَّ رد تحريف المحرفين وتأويل المبطلين من أفضل القربات التي يتقرب العباد بها إلى ربهم جلَّ وعلا.

رابعاً: اشتغال الناس بالعلم مع رجوعهم إلى النصوص، عندما يستشكلون معنى آية من الآيات يبحثون عن بقية النصوص الواردة في الباب ليجمعوا بينها وينظروا فيها، فيكون هذا من أسباب بقاء العلم وانتشاره في الأُمَّة، وبهذا يحصل التبادل بين الناس في مسائل العلم والتناقش ومراجعة بعضهم لبعض فيكون من أسباب رسوخ العلم في الناس، إذ لو كانت الآيات ليس بها تشابه لركد الناس ولم يشتغلوا بطلب العلم، والجواب عن شبهات المشبهين الذين يستدلون بالمتشابه من الآيات ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ لفظة التأويل يراد بها ثلاثة معانٍ:

....

الأول: حقيقة ما يؤل الكلام إليه، وهذا مما ينفرد الله عز وجل بعلمه.

الثاني: التفسير، وهذا يعلمه علماء الشريعة.

الثالث: صرف اللفظ عن معناه الظاهر وهذا المعنى إنَّما سمي تأويلاً عند المتأخرين، أمّا الأوائل فلا يسمونه تأويلاً، فإذا دل عليه دليل فهو تفسير صحيح، أمَّا إذا لم يدل عليه دليل فهو من تحريف النصوص؛ وبناءً على هذا وقع الاختلاف في القراءة في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ هل (الواو) عاطفة، فيكون الراسخون يعلمون التأويل إذا كان التأويل هو التفسير، أو أن (الواو) استئنافية فيكون المراد بالتأويل حقيقة ما يؤول الكلام إليه، وهو الأظهر؛ لأن كلمة: (الراسخون) جاء بعدها خبر وهو جملة: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

مُوهِمُ التَّعَارُضِ فِي القُرْآنِ:

التَّعَارُضُ فِي القُرْآنِ أَنْ تَتَقَابَلَ آيَتَان، بِحَيْثُ يَمْنَعُ مَدْلُولُ إِحْدَاهِمَا مَدْلُولَ الأُخْرَى، مَثَلُ: أَنَّ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مُثْبِتَةً لِشَيْءٍ وَالأُخْرَى نافيةً لَهُ.

المراد بالتعارض: التقابل مع الاختلاف، ويُراد به هنا ما يُتوهم فيه أنَّ آيتين من القرآن قد اختلفتا في المدلول، بحيث دلت إحداهما على نقيض ما دلت عليه الآية الأخرى، ولا يكون هناك تعارض إلا بثلاثة شروط:

الشرط الأول: الاتحاد في الزمان، فإن كانت إحدى الآيتين متعلقة بزمان، والأخرى متعلقة بزمانٍ آخر فلا تعارض بينهما. ومن أمثلة ذلك: قوله جلَّ وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ * ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥ - ٦٦].

ففي الآية الأولى قال: أنَّ المائة يغلبون ألفًا، وفي الآية الثانية قال: تغلب مائتين وهنا لا تعارض؛ لأن زمان الآية الأولى مغاير لزمان الآية الثانية.

الشرط الثاني: صحة الدليل والدلالة، بحيث يكون المعنى المأخوذ من الآيتين معنىً صحيحاً، ليس طريق استنباطه من الطرق الباطلة.

ومن أمثلة ذلك: ما لو قال قائل: إن قوله عزَّ وجلّ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] يعارض قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا﴾ [الروم: ٤٧]؛ لأن قوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] يقتضي أن لا رسولَ إلا محمدٌ.

....

فنقول: الدلالة هنا ضعيفة؛ لأنَّها مبنية على مفهوم اللقب، والمراد بمفهوم اللقب: تعليق الحكم باسم ذات فيفهم اختصاصه به، ومحمد اسم ذات، فلما علق به الرسالة لا يصح أن نحصر الرسالة فيه، ومن ثم لا تعارض هنا؛ لأن وجه الاستدلال في إحدى الآيتين ليس صحيحًا إذ لا بُدَّ في التعارض من صحة الدليلين، وصحة وجه الاستدلال.

ومثل ذلك لو عورضت آية بحديث ضعيف، فإنه لا يوجد تعارض حقيقي؛ لأن الحديث الضعيف ليس بدليل.

الشرط الثالث: تقابل الدليلين في النفي والإثبات، أمَّا إذا كان الدليلان لا يتقابلان في النفي والإثبات فإنَّه لا يوجد تعارض.

ومن أمثلة ذلك: لو قال قائل: إن الله عزَّ وجل يقول عن مريم: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم:٢٨] مع أنَّ مريم بينها وبين هارون قرون، فيُقال: إنَّ قوله: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم:٢٨] لا يستلزم مقابلة الأدلة الأخرى الدالة على ما بين مريم وموسى وهارون من السنين، إذ يحتمل أنَّ المراد هارون آخر كما ورد في ذلك الخبر[١]، أو أنَّ المراد: يا شبيهة هارون في الطهر، كما قال به بعض المفسرين[٢]، ومن ثم لا يكون هناك تعارض لعدم تقابل الدليلين بالنفي والإثبات.

---

(١) أخرج مسلم (٢١٣٥) عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ نَجْرَانَ سَأَلُونِي، فَقَالُوا: إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ يَا أُخْتَ هَارُونَ، وَمُوسَى قَبْلَ عِيسَى بِكَذَا وَكَذَا، فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ بِأَنْبِيَائِهِمْ وَالصَّالِحِينَ قَبْلَهُمْ».

(٢) تفسير الطبري (١٨/١٨٦) تفسير البغوي (٥/٢٢٨) تفسير القرطبي (١١/١٠٠).

وَلا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ آيَتَيْنِ مَدْلُولُهُمَا خَبَرِي؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُ كَوْنُ إِحْدَاهُمَا كِذبًا، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ فِي أَخْبَارِ اللّهِ تَعَالَى، قَالَ اللّه تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء:٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء:١٢٢] وَلا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ آيَتَيْنِ مَدْلُولُهُمَا حُكْمِيٌّ؛ لأَنَّ الأَخِيرَةَ مِنْهُمَا نَاسِخَةٌ لِلأُولَى قَالَ اللّه تَعَالَى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة:١٠٦] وَإِذَا ثَبَتَ النَّسْخُ كَانَ حُكْمُ الأُولَى غَيْرَ قَائِمٍ وَلا مُعَارِضٍ لِلأَخِيرَةِ.

والتعارض على نوعين:

النوع الأول: التعارض الحقيقي: كما لو جاء خبران أحدهما يثبت وجود محمد في مكانٍ ما، والآخر ينفيه، في زمانٍ واحد فهذا تعارض حقيقي، ويلزم عليه وجود كذب ومخالفة للحق في أحد الخبرين أو في كليهما، والتعارض الحقيقي لا يوجد في كلام الله، ولا في كلام رسوله ﷺ.

النوع الثاني: التعارض المتوهم: بحيث يظن بعض الناس وجود تعارض بين دليلين، ولا يهتدي ذلك الناظر إلى كشف ذلك التعارض.

ما الدليل على أن آيات القرآن لا يوجد فيها تعارض حقيقي؟

هناك أدلة كثيرة، من تلك الأدلة:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، ومن مقتضى صدق كلام الله أن لا يوجد فيه تعارض فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

الدليل الثاني: أنَّ الله عزَّ وجل قد أخبر أن هذا القرآن محكم وأنه قد

وَإِذَا رَأَيْتَ مَا يُوهِمُ التَّعَارُضَ مِنْ ذَلِكَ، فَحَاوِلِ الجَمْعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَكَ وَجَبَ عَلَيْكَ التَّوَقُّفُ، وَتَكِلَ الأَمْرَ إِلَى عَالِمِهِ.

فُصِّل، ومن مقتضى إحكامه وتفصيله أن لا يوجد فيه تعارضٌ وتناقض، كما قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

الدليل الثالث: أنَّ الله عزَّ وجل قد أخبر أن الكتاب يصدِّق بعضه بعضًا، ومن مقتضى ذلك عدم وجود التعارض الحقيقي فيه، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: ٢٣]؛ يعني: يُصدِّق بعضُه بعضًا.

الدليل الرابع: قوله جلَّ وعلا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فلما لم يوجد الاختلاف دل على أنه من عند الله، ومن مقتضى ذلك أن لا يعارض بعضه بعضًا.

الدليل الخامس: أنَّ العرب حرصوا على رد هذا القرآن، وقدحوا فيه في أشياءٍ؛ إلا أنهم لم يستطيعوا أن يقولوا بوجود تعارضٍ بين بعضه مع بعض، ودل هذا على أنه لا يوجد تعارض حقيقي في آياته.

وإذا وجد التعارض فلا بُدَّ أن يكون أحد شروط التعارض السابقة منتفياً، فإذا انتفى أحد الشروط السابقة كان التعارض متوهمًا، وليس حقيقيًا.

ما هو موقف المُفسِّر وطالب العلم عند وجود التعارض؟

إذا توهم المفسر وجود تعارض بين الآيات فحينئذٍ لا بُدَّ من أمور:

الأمر الأول: إعادة النظر بالآيات التي يتوهم وجود التعارض فيها؛ ليتعرف هل وجه الدلالة صحيح فيها أو لا؟ فإنَّ كثيرًا مما يُظن فيه وجود التعارض لا يكون الأمر كذلك، ومن أمثلة هذا: قوله جلَّ وعلا: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، مع أن

....

الله عزَّ وجلّ قد أثنى على الملائكة وأثنى على عزير، وأثنى على المسيح عيسى ابن مريم وهم يُعبَدون من دون الله، فهل هم من حصب جهنم ؛ لذلك جاء ابن الزبعرى للنبي ﷺ، واعترض بهذا الاعتراض، فنزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١](١).

وإذا تأمل الإنسان في هذا الاعتراض وجده اعتراضًا باطلاً فإن الآية: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، والأصل في (ما) الموصولة أن تطلق على غير العاقل. ولا يمتنع أن يُؤتى باللفظ العام باعتبار الأغلبية، ثم يأتي دليلٌ آخر فيخصص ذلك اللفظ العام، ويجعل بعض أفراده لا تدخل في حكمه، ولازالت العرب تتكلم بمثل ذلك، ويحمل كلام الإنسان العام على الخاص.

كما أن الخطاب لقريش والعرب في قوله: (إنكم) وهم لم يعبدوا إلا الأصنام؛ فلا تعارض حينئذ.

الوجه الثاني من أوجه التعامل عند توهم التعارض للقرآن: أن نحاول الجمع بين الدليلين بأن نحمل أحد الدليلين على محل، ونحمل الدليل الآخر على محلٍ آخر، وهذا له أوجه متعددة منها: التخصيص والتقييد، ومنها: تأويل اللفظ عن ظاهره إلى المعنى المرجوح ونحو ذلك، ومن أمثلة هذا مثلاً قوله جلَّ

---

(١) أخرج الطبراني في الكبير (١٢/١٥٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزِّبَعْرَى: أَنَا أَخْصِمُ لَكُمْ مُحَمَّدًا، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَلَيْسَ فِيمَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَهَذِهِ النَّصَارَى تَعْبُدُ عِيسَى، وَهَذِهِ الْيَهُودُ تَعْبُدُ عُزَيْرًا، وَهَذِهِ بَنُو تَمِيمٍ تَعْبُدُ الْمَلائِكَةَ، فَهَؤُلاءِ فِي النَّارِ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١].

....

وعــلا: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] فهذه الآية في المتوفى عنها، ثم جاء قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] فجعل عدة الحامل بوضع الحمل. فقد يُتوهم أنه يوجد تعارض بين الدليلين في الحامل المتوفى عنها، هل تعتدُ بأربعة أشهرٍ وعشرة أو أنها تعتد بوضع الحمل؟

فنجمع بينهما بواسطة التخصيص، فنقول: إن قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤] هذا في غير الحامل، والحامل نخصصها بقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

الطريقة الثالثة: إذا لم نتمكن من الجمع وعرفنا التاريخ، فحينئذٍ يتبين لنا أنَّ المتأخر في النزول يكون ناسخًا للمتقدم، وقد مُثِّل لهذا بقوله لتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، مع قوله جلَّ وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، في الآية الأولى جعل الأمد أربعة أشهرٍ وعشرة أيام، وفي الآية الثانية جعل الأمد حولاً كاملاً. فقد قيل: بأن آية الحول متقدمة في النزول فتكون منسوخة.

وهناك قولٌ يقول: بأنَّ آية الأربعة أشهر في العدة والإحداد، وآية الحول في السُّكنى، والجمهور على القول الأول بإثبات النسخ في ذلك.

رابعاً: هناك طريقةٌ أخرى يقول بها بعض أهل العلم ألا وهي الترجيح بين الدليلين، وليس المراد الترجيح بين الآيتين من جهة ثبوتهما، وإنما المراد به

....

الترجيح بحسب وجه الدلالة؛ لأنَّ وجه الدلالة تتفاوت رتبه، وبعضها أقوى من بعض، ومن أمثلة ذلك: ما لو كان هناك دليلان يدُلان على مدلولٍ واحد، أحدهما يدل عليه بمفهوم المخالفة، والآخر يدل عليه بواسطة المنطوق، فحينئذٍ نقول: إنَّ دلالة المنطوق مقدمة. من أمثلة هذا: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فإنَّ منطوق الآية القصاص للأنثى من الأنثى، وقد يقول قائل: تدل الآية على أن الأنثى لا تُقتل إلا بالأنثى، وأنه لو قتلت أنثى رجلاً (ذكرًا) لم تقتل به، فنقول: هذا المفهوم مفهوم مخالفة، تعارض مع منطوق قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ومن هنا نُرجح الآيات التي دلت على هذا الحكم بواسطة المنطوق على ما يؤخذ من الآية الأخرى بواسطة مفهوم المخالفة.

خامساً: إذا لم يتمكن الإنسان من هذه الطرائق السابقة فإنَّه يجب عليه أن يتوقف، وأن يكل علم ذلك إلى الله عزَّ وجل، ويكون حينئذٍ من الأمور المتشابهة عليه.

ومعرفة هذا النوع - كيفية الجمع - يفيد المرء كثيرًا في الرد على أهل الشبهات الذين يطعنون في دلالة القرآن، ولا يزال في كل عصر يوجد من يدَّعي وجود التناقض.

مثال ذلك في عصرنا الحاضر: يجد الإنسان كتابات كثيرة يدَّعي كُتَّابها أنَّ

....

في القرآن تناقضاً نتيجة جهلهم، وعدم فهمهم للقرآن، وعدم معرفتهم بمعانيه، وأضرب لذلك مثلاً، قال قائلٌ: إنَّ في القرآن تعارضاً؛ لأنَّ الله عزَّ وجلّ يقول: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾ [الحجرات: ١١] فنهى عن السخرية مع أنه قال في موضعٍ آخر: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]، فأجاز لهم أن يسخر بعضهم من بعض. متى كانوا أرفع عنهم.

وهذا خطأ نشأ من عدم فهمه للقرآن، ونشأ من تفسير كلام الله على غير مراد الله؛ لأنَّ كلمة (سخرياً) يراد بها: أن يعمل بعضكم لبعض من باب التسخير، وليست من باب السخرية؛ ولذلك انبرى الأئمة للكتابة في هذا الباب، والتعريف بعدم وجود التناقض في القرآن ولا التعارض.

وقد حاول بعض الأوائل أن يُوَهِّمُوا بوجود التعارض، من أمثلة ذلك مثلاً، يقول بعضهم: القرآن متعارض؛ لأنَّه يجعل الله مرةً واحداً كما في قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ومرةً ثلاثةً أو جمعًا كما في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩] حيث قال: (نحنُ).

وتقدم معنا الجواب عن هذا في باب "التشابه والإحكام"، ومن أمثلته أيضًا: قول بعضهم إن الله عزَّ وجلّ أثبت أنَّ العباد ينظرون إليه في يوم القيامة في قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة ٢٢ -٢٣]، ونفاه مرةً أخرى بقوله: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، أو في قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وذلك ناشئ من عدم فهمه لمعنى الإدراك، والذي يقتضي

وَقَدْ ذَكَرَ العُلَمَاءُ - رَحِمَهُمُ الله - أَمْثِلَةً كَثِيرَةً لِمَا يُوهِمُ التَّعَارُضَ، وبينوا الجَمْعَ فِي ذَلِكَ. وَمِنْ أَجْمَعِ مَا رَأَيْتُ فِي هَذَا المَوْضُوعِ كِتَابُ «دَفْعُ إِيهَامِ الاضْطِرَابِ عَنْ آيَاتِ الكِتَابِ» لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ الأَمِين الشَّنْقِيطِيِّ - رَحِمَهُ الله تَعَالَى.

فَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ، قَوْلُهُ تَعَالَى فِي القُرْآن: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، وقَوْلُهُ فِيهِ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٥٨] فَجَعَلَ هِدَايَةَ القُرْآنِ فِي الآيَةِ الأُولَى خَاصَّةً بالمتقِينَ، وَفِي الثَّانِيَةِ عَامَّةً لِلنَّاسِ، وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الهِدَايَةَ فِي الأُولَى هِدَايَةُ التَّوْفِيقِ وَالانْتِفَاعِ، وَالهِدَايَةَ فِي الثَّانِيَةِ هِدَايَةُ التَّبْيِن وَالإِرْشَاد. وَنَظِيرُ هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ، قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الرَّسُول ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص:٥٦]، وقَوْلُهُ فِيهِ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، فَالأَوْلَى هِدَايَةُ التَّوْفِيق، وَالثَّانِيَةُ هِدَايَةُ التَّبْيِين.

ومِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾ [آل عمران:١٨]، وقَوْلُهُ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:٦٢] وقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾

الإحاطة، إذ النفي للإحاطة، وليس للرؤية المجردة، وفرقٌ بينَ الإحاطة والنظر إلى الله جلَّ وعلا، أو النظر إلى وجه الله.

وقد اعتنى الأئمة بالكتابة في هذا الباب وألفوا مؤلفات كثيرة، ومن أوائل من كتب في هذا الباب الإمام أحمد، في الرد على الزنادقة فيما شكت فيه من تأويل القرآن، فهو كتاب عظيم النفع في هذا الباب.

[الشعراء:٢١٣]، وقولُهُ: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود:١٠١] فَفِي الآيَتيْن الأُولَيَيْن نَفْيُ الأُلُوهِيَّةِ عمَّا سُوَي اللّه تَعالَى، وَفِي الأُخْرَيَيْن إثْباتُ الأُلُوهِيَّةِ لغَيْره. وَالجَمْعُ بَيْنَ ذَلِكَ أَنَّ الأُلُوهِيَّةَ الخَاصَّةَ بِاللّهِ - عَزَّ وَجلَّ - هِيَ الأُلُوهِيَّةُ الحَقُّ، وَأَنَّ المُثْبَتَةَ لِغَيْرِهِ هِيَ الأُلُوهِيَّةُ البَاطِلَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج:٦٢].

ومِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الإعراف:٢٨] وقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء:١٦] فَفِي الآيَةِ الأُولَى نَفَى أَنْ يَأْمُرَ اللّه تَعالَى بالفَحْشَاء، وَظَاهِرُ الثَّانِيَةِ أَنَّ اللّه تَعالَى يَأْمر بِمَا هُوَ فِسْقٌ. وَالجَمْعُ بَيْنَهما أَنَّ الأَمْرَ فِي الآيَةِ الأُولَى هُوَ الأَمْرُ الشَّرْعِيُّ، وَاللّه تَعالَى لا يَأْمُرُ شَرْعًا بالفحشاء لِقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ [النحل:٩٠]، وَالأَمْرُ فِي الآيَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ الأَمْرُ الكَوْنِيُّ، وَاللّه تَعَالَى يَأْمر كَوْنًا بِمَا شَاءَ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيه حِكْمَتُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وَمَنْ رَامَ زِيَادَةَ أَمْثِلَةٍ فَلْيَرْجعْ إِلَى كِتَابِ الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ المُشَارِ إِلَيْهِ آنِفًا.

وقد كتب ابن قتيبة كتاباً عظيماً (تأويل مُشكل القرآن)، وكتب طوائف في هذا الباب، ومن أجمع الكتب كتاب الإمام الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله (دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب).

....

أورد المؤلف أمثلة عديدة لطرق دفع التعارض المتوهم من ذلك:

١ -أن الله عزَّ وجل قال: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] فأثبت الخلود، قد يقول قائل: هذا يتعارض مع قوله: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣] التي تقتضي أن لبثهم مدة أزمان.

فنقول: لا يوجد تعارض؛ لأنَّ الآية الأولى دَلَّتْ بمنطوقها على الخلود، والآية الثانية لم تنفِ الخلود، فالتعارض هذا متوهم وليس بحقيقي.

٢ -ومنها قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] يُفهم منه بواسطة مفهوم المخالفة أنَّه لا يهتدي به غير المتقين؛ ولذلك نجد أنَّ الناس لا يهتدون بالقرآن؛ لأنَّ التقوى قَلَّتْ في قلوبهم، وإذا قَلَّتْ التقوى في القلب حينئذٍ لا يهتدي العبد بالقرآن، بينما في آياتٍ أخرى أثبت الله الهداية في القرآن لجميع الناس، كما في قوله: ﴿أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، والجمع بينهما أن يقال: هذه في نوعٍ من الهداية يخالف النوع الآخر الذي في الآية الأخرى، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فإن المراد بها هداية التوفيق، والإلهام، والانتفاع، بينما قوله: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: هداية الدلالة والإرشاد، ومثله في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] هنا المنفي هداية التوفيق والإلهام، بينما في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] هنا إثبات لهداية الإرشاد والدلالة.

٣ -ومثله النصوص الواردة في الشفاعة، فهناك نصوص تنفي الانتفاع بالشفاعة، وهناك نصوص تثبت، نقول: النصوص المثبتة هي في الشفاعة التي تكون بعد إذن الله للشافع ورضاه عن المشفوع، والآيات التي تنفي الشفاعة فيما عدا ذلك.

....

٤ -ومثلَّ له المؤلف أيضًا في قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] فنفى اسم الإله عن غير الله، بينما جاءت نصوص أخرى تثبت اسم الإله لغير الله كما في قوله: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ﴾ [هود: ١٠١]، فنقول: نصوص الإثبات تشمل الألوهية الباطلة، ونصوص النفي التي تقصر الألوهية على الله هي في الألوهية الحقة؛ ولذلك نقول في تفسير: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]؛ أي: لا معبود بحقٍ إلا الله.

ودراسة هذا الباب مفيدة وعظيمة، وتدرأ كثيرًا من الشبهات عند الخلق؛ لذلك فإن من المناسب العناية بهذا الباب وهو: دفع التعارض المتوهم في فهم آيات القرآن.

ما الفائدة من هذا الباب ودراسته؟

هناك فوائد:

الفائدة الأولى: فهم كلام الله على مراد الله، بحيث لا نُنزل الآيات القرآنية على غير مدلولها.

الفائدة الثانية: الرد على الزنادقة والمشبِّهة الذين يشبِّهون على الناس.

الفائدة الثالثة: جعل العباد يعملون بمراد الله عزَّ وجل؛ لأن تَوهُّم التعارض قد يثبط الناس عن التزام شرع الله، ومن أمثلة ذلك: قد يقول قائل: إن قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] يفيد جواز أكل الربا إذا كان لفائدةٍ واحدة، ولم يكن فيه مضاعفة، فيجعل الناس يتركون إتباع الشرع في باب الربا، ويتوجهون إلى المكاسب الخبيثة، فعند الجمع بين هذه

الآية والآية الأخرى التي حرمت الربا مطلقًا كما في قوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وفي قوله: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] فحينئذٍ نعرف مراد الله ونترك المكاسب الخبيثة.

ومثله أيضًا: في قوله عزَّ وجل: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]؛ لأن بعض الناس يأتي بهذه الآية ليلبس على الناس ليتركوا الدعوة إلى الله، فيقول: لا فائدة من دعوتك؛ لأنَّ الله لو شاء لهداهم، بينما هناك نصوص صريحة في القرآن في الأمر بالدعوة إلى الله كما قال تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]، فيُقال: الآية الأولى في هداية التوفيق إلى الله، فهو سبحانه يهدي من يشاء؛ ولكنَّ العبد مأمورٌ بفعل الدعوة التي هي هداية الدلالة، وقد يهتدي بها الناس وقد لا يهتدون.

ومثله أيضًا: قد يأتي أُناس، ويحاولون إبطال مشروعية الجهاد؛ للنصوص الواردة في ترك القتال، وفي الأمر بالصبر ونحو ذلك، فيُقال له: لا تعارض بينهما وبين نصوص الجهاد فإنَّ قوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠] لا يعارض قوله جلَّ وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩] ونحوه من النصوص.

فالمقصود: أنَّ دراسة باب التعارض المتوهم في الآيات القرآنية له فوائد عظيمة.

القَسَمُ:

القَسَمُ: بِفَتْحِ القَافِ وَالسِّيْنِ، اليَمِينُ، وَهُوَ: تَأْكِيدُ الشَّيْءِ بِذِكْرِ مُعَظَّمٍ بالـ (وَاوْ)، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا.

وَأَدَوَاتُهُ ثُلاث: (الواو)، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات:٢٣]، وَيُحْذَفُ مَعَهَا العَامِلُ وُجُوبًا، وَلا يَلِيهَا إِلا اسمٌ ظَاهِرٌ.

من أساليب القرآن القَسَم، والمرادُ بذلك تعظيم المقسم بهِ، وتأكيد المقسم عليهِ، وقد عرَّف المؤلف القَسَم الذي هو اليمين بأنَّه: تأكيد الكلام بذِكر مُعظَّمٍ بإحدى أدوات القسم، وهي: (الواو) أو إحدى أخواتها، وأسلوب القسم في القرآن يشتمل على ستة أركان:

الركن الأول: الرابط بين جملة القسم وغيرها من الجُمل، من أمثلة ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، فالرابط هُنا حرف (الفاء)، وهذا الرابط يربط جملةً بجملة، قد يكون من حروف العطف أو الاستئناف.

الركن الثاني: العامل في القسم؛ الذي يتعلق به حرف القسم، وهو فعل (أُقسم) وما ماثلهُ، من أمثلته قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، حيث ذُكر العامل (أُقسم)، وقد يُحذف العامل ويختلف حكم حذفه جوازاً أو وجوباً باختلاف حرف القسم، فإذا كان القسم بـ (الواو) فلابد من حذف العامل الذي هو فعل (أقسم) وما ماثله، وهكذا إذا كان القسم بـ (التاء)، أو كان القسم بـ (الهمزة).

أمَّا إذا كان القسم بـ (الباء) فقد يحذف عامل القسم وقد يُذكر.

وَ (البَاءُ): مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القِيامَةُ:١]، وَيَجُوزُ مَعَهَا ذِكْرُ العَامِلِ كَمَا فِي هَذَا المِثَالِ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ إِبْلِيس: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [ص:٨٢]، وَيَجُوزُ أَن يَلِيهَا اسمٌ ظَاهِرٌ كَمَا مَثَّلْنَا، وَأَنَّ يَلِيهَا ضَمِيرٌ كَمَا فِي قَوْلِكَ: اللهُ رَبِّي وَبِهِ أَحْلِفُ لِيَنْصُرْنَ المُؤمِّنِينَ.

و(التَّاءُ)، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَٱللَّهِ لَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَفۡتَرُونَ﴾ [النحل:٥٦]، وَيُحْذَفُ مَعَهَا العَامِلُ وُجُوبًا، وَلا يليها إلا اسمُ اللهِ، أَوْ (رَبُّ) مَثَلٌ: تُرَبِّ الكَعْبَةِ لأَحُجَّنَّ إِنْ شَاءَ اللهُ.

الركن الثالث من أقسام جملة القسم: حرف القسم، وحروف القسم أشهرها أربعة حروف، ذكر المؤلف منها هنا ثلاثة، وهي:

الحرف الأول: (الواو)؛ وهي الغالبة، وأمُ الباب، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾ [العصر:١]، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى:١]، ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾ [الصافات:١]، ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس:٢]، ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ [الزخرف:٢]، ونحو ذلك.

الحرف الثاني: (الباء)، ومن أمثلته قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة:١]، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [ص:٨٢].

الحرف الثالث: (التاء)، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧] ﴿تَٱللَّهِ لَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَفۡتَرُونَ﴾ [النحل:٥٦]، ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [يوسف:٩٥].

وَالأَصْلُ ذِكْرُ المُقْسَمِ بِهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ كَمَا فِي المُثُلِ السَّابِقَةِ.
وَقَدْ يُحْذَفُ وَحْدَهُ مِثْلُ قَوْلِكَ: أَحْلِفُ عَلَيْكَ لَتَجْتَهِدَنَّ.

الحرف الرابع: (الهمزة) كما في الحديث «**آللهِ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلا ذَاكَ؟**»[1].

وحروف القسم من حروف الجر، تَجُرُّ الأسماء التي تليها، وتجعلها أسماء مجرورة، ولا تدخل إلا على الأسماء، فلا تدخل على الأفعال، ولا على الحروف، وهي مبنية لا تتغير حركاتها بتغير موقعها الإعرابي، وهي حروف فليس لها إعراب؛ لأنَّ الحروف لا محل لها من الإعراب، وثمرتها في كونها مفيدة للقسم.

وحروف القسم قد تُحذف، ويدُل السياق على أنَّ الكلام للقسم، ومن أمثلة حذف حرف القسم: قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ * ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ * ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٦ -٨]. فهُنا قَسم دلَّ عليه لام القَسم.

الركن الرابع من أقسام جملة القسم: المُقْسَمُ به: وقد يُقسم بلفظ الله كما في قوله: ﴿تَاللَّهِ﴾ [النحل: ٥٦] وقد يُقسم باسمٍ من أسماءِ الله جلَّ وعلا، أو صفةٍ من صفاته، كما في قوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وقوله: ﴿فَبِعِزَّتِكَ﴾ [ص: ٨٢].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠١) من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: خَرَجَ مُعَاوِيَةُ عَلَى حَلْقَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُمْ؟ ... وَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى حَلْقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «مَا أَجْلَسَكُمْ؟» قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللهَ وَنَحْمَدُهُ عَلَى مَا هَدَانَا لِلإِسْلامِ، وَمَنَّ بِهِ عَلَيْنَا، قَالَ: «**آللهِ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلا ذَاكَ؟**» قَالُوا: وَاللهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلَّا ذَاكَ، قَالَ: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ، وَلَكِنَّهُ أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَخْبَرَنِي، أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي بِكُمُ الْمَلائِكَةَ».

وَقَدْ يُحْذَفُ مَعَ العَامِلِ وَهُوَ كَثِيرٌ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨].

وقد يرد في القرآن قسم بغير الله ؛ لتعظيم المُقسم، ولفت الأذهان إليه، وبيان قدرة الله عليه، ومن أمثلته: قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، وقوله: ﴿وَٱلْمُرْسَلَـٰتِ عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١]، ﴿وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ غَرْقًا﴾ [النازعات: ١]، وقوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]، ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ [العصر: ١]، ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا * وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ١ -٢] كل هذه إقسام من الله بغير الله.

ولا يقولن قائل: بأنَّه ما دامَ أنَّ الله قد أقسم بغيره فيجوز لنا أن نُقْسِمَ بغير الله، أو نُقسم بما أقسم الله به، فلا يجوز ذلك لأنَّ الله عزَّ وجلَّ له أن يفعل ما لا يجوزُ لنا أن نفعلهُ ؛ مثلما أنَّ الكبرياء ممنوعٌ منه في حقنا، وقال رسول الله ﷺ: «**لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**»[1]، وهو صفة من صفات الله، كما قال: «**الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي**»[2]، وقال جلَّ وعلا: ﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [الجاثية: ٣٧].

ما الدليل على أنه لا يجوز أن لا يُقسم إلا بالله؟

أدلة كثيرة، منها قول النبي ﷺ: «**مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ**»[3].

---

(١) أخرجه مسلم (٩١) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠٩٠) وابن ماجه (٤١٧٤) وأحمد (٢/ ٢٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٤٦) ومسلم (١٦٤٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

....

وقوله ﷺ: «لاَ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»(١)، وقوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ»(٢).

ما حكم الحلف بغير الله؟ وهل يُعد شركًا أو لا؟

من يحلف بغير الله على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: من جرى اليمينُ والقسم بغير الله على لسانه من غير أن يقصده، ولا أن يختاره، وإنَّما لكونه تعوَّد على الحلف بالنبي ﷺ مثلاً، بحيث تجرى على لسانه هذه الكلمة من غير أن يقصدها. فمَن فعل ذلك فعليه إذا تذكر أن يقول: "لا إله إلا الله"؛ ليكون ذلك من إعادة العبد إلى التوحيد في كلامه ونطقه، وقد ورد في الحديث أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلِفِهِ: وَاللاَّتِ وَالعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ»(٣).

النوع الثاني: مَن أقسم بغير الله متعمداً، ولم يقم بقلبه تعظيم المُقسم بهِ: فهذا لا يُخرج من الملة، وإنَّما هو من منافيات كمال التوحيد، ومن أنواع الشرك الأصغر.

النوع الثالث: مَن حلف بغير الله وقد قام بقلبهِ تعظيم المُقسم بهِ: فهذا شرك؛ لأنَّه عبودية لغير الله، ومن صرف العبادة لغير الله فقد أشرك، وقد قيل في تفسير قوله جلَّ وعلا: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾ [المائدة: ٨٩] عدد من الأقوال:

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٣٦) ومسلم (١٦٤٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الترمذي (١٥٣٥) وأحمد (٢/١٢٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٦٠) ومسلم (١٦٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

....

القول الأول: أنَّ المراد بهِ: احفظوا أيمانكم من الحلف بغير الله.

القول الثاني: أنَّ المراد به تطهير اليمين من الكذب، ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾، يعني: من الكذب.

القول الثالث: أنَّ المراد بالآية ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾، أي: لا تبتذلوها في كل قضية، فتحلفوا في كل مسألة.

القول الرابع: أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾ يعني من الحِنث في اليمين، وعدم الوفاء بها.

ولا يمتنع أن يكون الجميع مرادًا بهذه الآية.

هل يجوز لنا أن نحلف بفعلٍ من أفعال الله ليس من الصفات ولا من الأسماء؟

نقول: لا يجوز ذلك على الصحيح من أقوال أهل العلم، ومن أمثلة ذلك لو قال: "ومكرِ الله".

الركن الخامس من أركان جملة القسم: (لام) القسم، وهي (اللام) التي تكونُ في جواب القسم، وليس لها محل في الإعراب؛ لأنَّها من الحروف، والغالب أنَّ الجواب بعدها يكون فعلاً، ولا يكون جملةً اسمية، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، وقوله عز وجل: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، وقوله سبحانه: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ﴾[التكاثر: ٦].

والغالب في الفعل الذي معه أن يكون مؤكدًا بحرف التوكيد (النون)، وليس لها محل من الإعراب، وليست اللام عاملاً في الفعل الذي بعدها، أي: لا تؤثر عليه في الإعراب.

وَالأَصْلُ ذِكْرُ المُقْسَمِ عَلَيْهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ مِثْلُ قَوْلِـهِ تَعَـالَى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧].

وَقَدْ يُحْذَفُ جَوَازًا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق:١].

وَتَقْدِيرِهِ: لَيُهْلَكُنَّ.

وَقَدْ يَحْذِفُ وُجُوبًا إِذَا تَقَدَّمَهُ، أَوْ أَكْتَنَفَهُ مَا يُغْنِّي عَنْهُ، قَالَـهُ ابْـنُ هِشَامَ فِي (المُغَنِّي): وَمُثِّلَ لَهُ بِنَحْوِ: زَيْدٌ قَائِمٌ وَاللهِ، وَزِيدٌ وَاللهِ قَائِمٌ.

الركن السادس أركان جملة القسم: المُقسَمُ عليه، وهو الخبر الذي يرادُ توكيدهُ، والغالب أن يكون جملة اسمية، وقد يكون معها حرف توكيد مثل (إنَّ)، والمتبع للقرآن يجد أن المُقسم عليه على أنواع كثيرة، ولكنه لا يُقسَم إلا على قضية من القضايا الكبرى، خصوصًا التي قد يقع لسامع القرآن أو تاليه شكوكٌ فيها، ومن أمثلة ذلك:

القسم على قضايا التوحيد، وإفراد الله بالعبادة، كما في قوله: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا * إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ [الصافات: ١ -٤]. فأقسم على التوحيد بإفراد الله بالعبادة، وهذا لعِظم مكانة هذه القضية.

وقد يقسم على إنزال الكتاب على النبي ﷺ كما في قوله: ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ١ -٣].

وقد يُقسم على إثبات الميعاد، يوم القيامة، كما في قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: ٦].

وقد يُقسم على تقسيم الناس إلى ناجح مُفلح، وراسب، كما في قوله

....

تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] إلى قوله عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩ -١٠] وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ٤]، وقد يكون على إثبات الرسالة للنبي ﷺ، كما في قوله تعالى: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١ -٣].

وقد يكون على إثبات القدر، وأنَّ الأقدار مُسجلة مكتوبة.

وقد يكون على إثبات أنَّ الرزق بيد الله، يرزق من يشاء كما في قوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ۝ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢].

وهذه يدلك على أنَّ المُقسم عليه قد يتقدم على القَسَم والمُقسم بهِ في مواطن، كما في هذا الموطن.

وقد يُحذف حرف القسم والمُقسم بهِ ويبقى المقسم عليه، مثل قوله سبحانه: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٤٧]، وفي هذه الحال إذا حُذف حرف القسم والمُقسم بهِ قد يؤتى بـ (لام) القسم للدلالة عليه، كما في قوله: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]، وقد تحذف أيضًا (لام) القسم كما في قوله: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٤٧].

وهكذا أيضًا المُقسم عليه قد يُحذف في بعض المواطن، وقد مثَّل له المؤلف في قوله: ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق: ١] حيث حذف المقسم عليه.

وَلِلقِسْمِ فَائِدَتَان:

إِحْدَاهُمَا: بَيَانُ عَظَمَةِ المُقْسَمِ بِهِ.

وَالثَّانِيَةُ: بَيَانُ أَهَمِّيَّةِ المُقْسَمِ عَلَيْهِ، وَإِرَادَةُ تَوْكِيدِهِ؛ وَلِذَا لا يَحْسُنُ القَسَمُ إِلا فِي الأَحْوَالِ التَّالِيَةِ:

الأُولَى: أَنْ يَكُونَ المُقْسَمُ عَلَيْهِ ذَا أَهَمِّيَّةٍ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ المُخَاطَبُ مُتَرَدِّدًا فِي شَأْنِهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ المُخَاطَبَ مُنْكِرًا لَهُ.

ما الغرض من القَسم؟

الغرض عظمة المُقسم بِهِ، وأهمية المُقسم عليه، وتوكيده.

إذن القَسَمُ نوع من أنواع توكيد الكلام، والكلام في لغة العرب يتم تأكيده بوسائل متعددة منها:

١ -القَسَمُ.

٢ -تكرار الكلام، مثل: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا * إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا﴾ [الشرح: ٥ -٦] كرر الكلام للتأكيد.

٣ -وقد يكون التأكيد بالإتيان بلفظ آخر مرادف للفظ الأول، على الصحيح من كلام العرب.

٤ -وهكذا أيضًا قد يؤكد الكلام بحرف من حروف التوكيد سواءً كان من الحروف الداخلة على الجُمل الاسمية مثل: (إنَّ)، كما في قوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢].

أو كان من الحروف الداخلة على الأفعال مثل: (لن) على قولٍ.

....

٥ -وقد يكون التأكيد بالنون المُشددة بعد الأفعال كما في قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾، و: ﴿لَأَكِيدَنَّ﴾.

هذه مُجمل أحكام القسم.

القَصَصُ:

القَصَصُ وَالقَصُّ لُغَةً: تَتَبُّعُ الأَثَرِ.

وَفِيَّ الاصْطِلاحِ: الإِخْبَارُ عَنْ قَضِيَّةٍ ذَاتِ مَرَاحِلَ، يَتْبَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا.

وَقَصَصُ القُرْآنِ أَصْدَقُ القَصَصِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء:٨٧]، وَذَلِكَ لِتَمَامِ مُطَابَقَتِهَا لِلوَاقِعِ.

يتنوع الأسلوب القرآني في عرض الأحكام والمواعظ، فمرة يكون بذكر الأحكام المجردة أمرًا ونهيًا، ومن ذلك إقامة الحجج العقلية التي يذعن لها كل عاقل، وكان من أساليب القرآن في عرض مواعظه أن يأتى بأسلوب القصص، فيقص علينا ما يتعلق بالأمم السابقة من أجل أن يكون ذلك محصِّلاً لفوائد كثيرة.

وقد ذكر المؤلف أنَّ المراد بالقصص: الإخبار أو الأخبار التي تكون عن قضية ذات مراحل يتبع بعضها بعضًا، فالخبر الذي يشتمل على سرد في الوقائع التي حصلت في أزمنة مختلفة يُسمَّى قصصًا.

ولقصص القرآن مزايا لا توجد في غيره:

أول تلك المزايا: أنَّه أصدق القصص، إذ إنَّ هذا القصص القرآني قصَّه ربُّ العزة والجلال، العالم بكل شيء، الذي لا يخفى عليه شيء من أحوال الناس؛ ولذا قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، أي: لا يوجد أحد أصدق من الله.

ولا شك أن قصص القرآن ليس بها شيء من الكذب، وليس فيها شيء من الزيادة على الوقائع التي وقعت، بخلاف قصص الناس التي يقصونها، وقصص القرآن ليس فيها شيء من مخالفة الواقع.

وَأَحْسَنُ القِصَصِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْءَانَ﴾ [يوسف:٣] وَذَلِكَ لاشْتِمَالِهَا عَلَى أَعْلَى دَرَجَاتِ الكَمَالِ فِي البَلاغَةِ، وَجَلالِ المَعْنَى.

وَأَنْفَعُ القِصَصِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف:١١١]، وَذَلِكَ لِقُوَّةِ تَأْثِيرِهَا فِي إِصْلاحِ القُلُوبِ وَالأَعْمَالِ وَالأَخْلاقِ.

ومن مميزات قصص القرآن: أنَّه أحسن القصص؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ هو الذي قصَّه، وهو سبحانه يتكلم بالكلام البليغ الذي وصل إلى أعلى الدرجات في الكمال، ومن هنا فهو يستعمل الألفاظ المناسبة في كل قصة بما يؤدي إلى كمال المعنى، فيستعمل الألفاظ القوية، والألفاظ اللينة في المواطن التي تناسبها.

ومن مميزات قصص القرآن: ما فيها من الفوائد وما يُستخلص منها من ثمرات تؤثر على حياة الناس، وتؤثر على قناعاتهم، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف:١١١]، العبرة: العظة، كأنَّه اعتبر أحوال الماضين بحاله، فإنَّ العبرة مجاوزة الشيء إلى غيره، يُقال: عبر النهر، أي: جاوزه، فكأنَّه انتقل من مكان إلى مكان، والقصص فيها عبرة من جهة أن الإنسان ينتقل من أحوال الماضين إلى حال نفسه، فيقول: إذا كان الماضون على حال مماثل لحالي فسيأتيني من النتائج ومن التقديرات مثل ما جاءهم؛ ولذلك فإن متابعة قصص القرآن يؤدي إلى إصلاح أحوال الناس.

وقوله: [لأُولِي الأَلْبَابِ]، أي: لأصحاب العقول.

ومن مميزات قصص القرآن أنَّه يربط الوقائع المتماثلة في سرد قصصيٍّ واحد، فقصص الأنبياء يؤتى بها قصة بعد أخرى؛ من أجل مناسبة

وَهِيَ ثَلاثَةُ أَقْسَامٌ:

* قِسْمٌ عَنْ الأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ، وَمَا جَرَى لَهُمْ مَعَ المُؤْمِنِينَ بِهِمْ وَالكَافِرِينَ.

الموضوع الذي يُتحدث عنه فيه، انظر مثلاً لسورة هود، وكم اشتملت عليه من قصص الأنبياء السابقين، وانظر إلى سورة الكهف وما اشتملت عليه من قصص أصحاب الجنة، وموسى والخضر، وقصة ذي القرنين، إلى غير ذلك من القصص المذكورة في سور القرآن.

وقد قسَّم المؤلف القصص القرآني إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يتعلق بالأنبياء والرسل، فإنَّ آيات القرآن قد ذكرت بعض المرسلين، كما قال تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، وقد ذكر الله تعالى في القرآن خمسة وعشرين نبيًا منهم نبينا محمد ﷺ، وأكثر الأنبياء السابقين الذين ذكروا في القرآن، ذكر الله عزَّ وجلَّ بعض قصصهم في القرآن.

وقصص الأنبياء السابقين فيه مواعظ وعِبر؛ لأنَّ فيه من الفوائد:

أولاً: بيان طريقة الأنبياء عليهم السلام في الدعوة إلى الله صبرًا واحتسابًا.

ثانياً: بيان شيء من الجدال والحجج التي يلقيها الأنبياء ويلقيها خصومهم، وكذلك الشبهات التي يلقيها خصومهم وكيف أجاب عنها الأنبياء عليهم السلام مما يستفيد منه الدعاة إلى الله تعالى.

ثالثاً: ذكر نماذج من صبرهم مما يجعل الدعاة يتأسَّون بهم في ذلك؛

ولذلك لما ذكر الله جلَّ وعلا الأنبياء في سورة الأنعام، قال: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨] إلى أن قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

* وقِسْمٌ عَنْ أَفْرَادٍ وَطَوَائِفَ، جَرَى لَهُمْ مَا فِيهِ عِبْرَةٌ، فَنَقَلَهُ اللّـه تَعَالَى عَنْهُمْ، كَقِصَّةِ مَرْيَمَ، وَلُقْمَانَ، وَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا، وَذِي القَرْنَيْنِ، وَقَارُونَ، وَأَصْحَابِ الكَهْفِ، وَأَصْحَابِ الفِيلِ، وَأَصْحَابِ الأُخْدُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

* وَقِسْمٌ عَنْ حَوَادِثَ وَأَقْوَامٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، كَقِصَّةِ غَزْوَةِ بَدْرٍ، وَأُحُدٍ، وَالأَحْزَابِ، وَبَنِي قُرَيْظَةَ، وَبَنِي النَّضِيرِ، وَزَيْدِ بنِ حَارِثَةَ، وَأَبِي لَهَبٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

رابعاً: بيان العواقب سواء للدعاة للحق أو المستجيبين له أو المعرضين عنه.

القسم الثاني من أنواع القصص القرآني: قصص غير الأنبياء من الأمم السابقة: مما كان فيه بعض المواعظ والعبر حيث نقلها الله عزّ وجلَّ في كتابه العزيز؛ ليستفيد الناس منها، وفيها فوائد ومواعظ، وفيها أيضًا تسلية لأهل الإيمان، وقد ذكر المؤلف نماذج من تلك القصص.

القسم الثالث: الحوادث التي وقعت في عهد النبي ﷺ، كقصة غزوة بدر حيث ذكرها الله عزَّ وجلَّ في سورة الأنفال، وقصة غزوة أحد حيث ذكرها الله عزَّ وجلَّ في سورة آل عمران، وقصة الأحزاب، والخندق حيث ذكرها الله عزَّ وجلَّ في سورة الأحزاب، وقصة بني قريظة حيث ذكرت في سورة الأحزاب، وقصة بني النضير حيث ذكرها الله عزَّ وجلَّ في سورة الحشر، إلى غير ذلك من القصص.

وهذه القصص فيها فوائد عظيمة منها: أنَّ ما وقع في عهد النبوة يقع له

....

أشباه في العصور اللاحقة، وبالتالي يؤثر في حياتهم تأثيرًا كبيرًا لكونهم يأخذون الأسوة من النبي ﷺ.

قد يقول قائل: لما لم يكتف بما ورد في السنن وكتب الأحاديث من قصصهم؟

فيُقال: إنَّ القصص القرآني لأحوال من في عهد النبي ﷺ يُظهر أشياء لا يتمكن الرواة من إيرادها وذكرها، منها مثلاً قوله عزَّ وجلَّ: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، فهذا لا يمكن للرواة أن يذكروه؛ لأنَّه من الأمور الباطنة التي لا يطَّلع عليها إلا رب العزة والجلال.

وهكذا أيضًا أحوال المنافقين وشؤون أهل النفاق وطرائقهم في عباداتهم، هذه لا يتمكن الرواة من نقلها، ومن هنا ذكرها الله عزَّ وجلَّ في كتابه العظيم.

ثم إنَّ القصص القرآني يسرد الوقائع سردًا يُستفاد منه، ويكون فيه مواعظ وعبر لا يمكن أن تكون عند الرواة بمثل ذلك السياق.

ثم إنَّ بلاغة القرآن واختيار الألفاظ المناسبة في كل واقعة مما يتميز به قصص القرآن عما ذكره الرواة من وقائع حدثت في عهد النبوة.

وإذا تأمل الإنسان ما حصل في عهد النبوة يجد أنَّ جميع الوقائع التي تحدث بعد ذلك لها مماثلات لما وقع في عهد النبوة؛ ولذلك فإنّ دراسة السيرة من خلال دراسة الآيات القرآنية التي تحدثت عن الوقائع التي حصلت في عهد النبوة يستفيد الإنسان منها فوائد كثيرة، يغفل عنها كثير من أولئك الذين يدرسون السيرة من خلال الروايات الحديثية المذكورة في كتب الأحاديث فقط.

على أنَّ كثيرًا من الناس يكتفون بما ورد في كتب السير مع أنَّ فيها

وَلِلقَصَصِ فِي القُرْآن حِكَمٌ كَثِيرَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْهَا:

١- بَيَانُ حِكْمَةِ اللّه تَعَالَى فِيمَا تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ القَصَصُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّنَ الْأَنبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ * حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾ [القمر:٤-٥].

٢- بَيَانُ عَدْلِهِ تَعَالَى بِعُقُوبَةِ المكذبين؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ الْمُكَذِّبِينَ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ لَّمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود:١٠١].

الصحيح وفيها الضعيف، بخلاف ما في القرآن فهو متواتر قطعي، لا يرد عليه أي احتمال.

ثم ذكر المؤلف عددًا من الحكم التي من أجلها ذكر الله عز وجل القصص في كتابه:

الحكمة الأولى: بيان حكمة الله، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ إنَّما خلق الخلق لحكمة عظيمة، ألا وهي عبادته، وله سنن كونية في العباد، فعندما نتدارس هذه القصص التي وردت في القرآن، نعرف الحكمة العظيمة التي قصدها الله جلَّ وعلا من خلق الخلق، ومن إرسال الرسل، ومن إنزال الكتب، ومن تقليب أحوال الناس بمقتضى سننه الكونية، ومثل هذا يفيد العباد كثيرًا، ويجعلهم يسعون إلى تحقيق المقاصد الشرعية من إيراد تلك القصص.

الحكمة الثانية: معرفة عدل رب العزة والجلال بإنزال العقوبة على المكذبين، فإنَّه جلَّ وعلا قد بيَّن في هذه الآيات أنَّ أولئك المكذبين نزلت بهم العقوبات، وانظر إلى قصص أنبياء الله، حيث أنزل الله العقوبات المتتالية بالمكذبين لهم؛ فإن قوم نوح أغرقوا، وقوم هود أرسلت عليهم الريح، وقوم صالح أخذتهم الرجفة، وقوم لوط قُلِبت ديارهم، وقوم شعيب أخذتهم

٣- بَيَانُ فَضْلِهِ تَعَالَى بِمَثُوبَةِ المُؤْمِنِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ * نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا كَذَٰلِكَ نَجْزِى مَن شَكَرَ﴾ [القمر: ٣٤-٣٥].

الرجفة، وقارون خسف الله به وبداره الأرض، وفرعون أغرق، إلى غير ذلك من قصص هؤلاء المكذبين الذين كذَّبوا أنبياء الله. وبيان أنَّ العقوبة التي تكون على المكذبين لا تقتصر على الآخرة، فإنَّ عقوبة الآخرة لهؤلاء ثابتة، وهناك أيضًا عقوبة دنيوية لهم، لا بُدَّ أن تكون عليهم في هذه الدنيا.

الحكمة الثالثة: بيان فضل رب العزة والجلال بإنزال الخيرات على المؤمنين في الدنيا: وقد ذكر الله عزَّ وجلَّ من قصص الأنبياء، وكيف نجاهم الله، وكيف أراد بهم أقوامهم السوء، من مثل قصة إبراهيم عليه السلام عندما ألقاه قومه في النار، فنجاه الله منها، ومن مثل قصة نوح عليه السلام حينما كان قومه يهزئون به ويسخرون، فنجاه الله عزَّ وجلَّ وأغرقهم، وهكذا أنبياء الله نجَّاهم الله مما كادهم به أعداؤهم، فهذا لوط عليه السلام لما جاء قومه يريدون ضيفه، طمس الله على أعينهم، وهكذا في قصة النبي ﷺ عندما مكر به قومه ليسجنوه أو يخرجوه أو يقتلوه فنجاه الله من مكرهم، وهكذا ما ذكره الله عزَّ وجلَّ من قصة الأحزاب، وكيف كفى الله المؤمنين القتال، وقصة بني قريظة وكيف أنَّ الله أورث المؤمنين أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضًا لم يطئوها، ونحو ذلك من القصص الذي جاء في القرآن من مثوبة المؤمنين في الدنيا، وإن كان الأنبياء عليهم السلام قد لا يصل إليهم، أو لا يبقون حتى تنزل العقوبة بأعدائهم، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [غافر: ٧٧].

٤- تَسْلِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَمَّا أَصَابَهُ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ لَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ * ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [فاطر:٢٥-٢٦].

٥- تَرْغِيبُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الإِيمَانِ بِالثَّبَاتِ عَلَيْهِ وَالازْدِيَادِ مِنْهُ، إِذْ عَلِمُوا نَجَاةَ الْمُؤْمِنِينَ السَّابِقِينَ، وَانْتِصَارَ مَنْ أُمِرُوا بِالْجِهَادِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء:٨٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧].

الحكمة الرابعة: تسلية النبي ﷺ وذلك أنَّ داعية الحق عندما يدعو الناس إلى الخير والهدى، مما يتحقق به صلاحهم وسعادتهم واستقامة أحوالهم، ثم يكذبونه ولا يصدقونه قد يبقى في نفسه شيء من ذلك، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر:٨٨]، ونحو ذلك من النصوص، فعندما يذكر الله عزَّ وجلَّ الأنبياء السابقين، وكيف أنهم قد جاءهم شيء من التكذيب يكون في ذلك تسلية للنبي ﷺ كما قال سبحانه: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران:١٨٤].

الحكمة الخامسة: ترغيب المؤمنين في الثبات على الأعمال الصالحة والازدياد منها والبقاء على الإيمان، حيث إنَّ النفوس عندما ترى أنَّ المؤمنين نزل بهم شيء من البلاء في الدنيا، فقد يكون هذا من أسباب جعل الشياطين تورد الشكوك في قلوب المؤمنين، فعندما يذكر الله عزَّ وجلَّ أحوال الأمم السابقة، وكيف نجى الله أولياءه، وكيف عاقب أعداءه يكون في ذلك قطعًا

٦- تَحْذِيرُ الكَافِرِينَ مِنْ الاِسْتِمْرَارِ فِي كُفْرِهِمْ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا﴾ [محمد:١٠].

٧- إِثْبَاتُ رِسَالَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّ أَخْبَارَ الأُمَمِ السَّابِقَةِ لا يَعْلَمُهَا إلا الله - عزَّ وجلَّ -؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [هود:٤٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [إبراهيم:٩].

للطريق على الشياطين؛ لئلا تصل إلى القلوب وتوسوس فيها، وقد قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤].

الحكمة السادسة: تحذير أهل المعاصي وأهل الكفر من استمرارهم على حالهم المخالفة في الشريعة.

الحكمة السابعة: إثبات صدق النبي ﷺ حيث لم يشاهد حال أولئك الأنبياء ولم يصل إليه خبرهم، ولم يطّلع على كتب الأنبياء السابقين، إذ هو لا يعرف القراءة ولا الكتابة، فعندما يُخْبِرُ بتفاصيل الأنبياء السابقين؛ يكون ذلك من علامات صدق النبي الكريم ﷺ، كما فعل غداس في الطائف عندما أخبره النبي ﷺ عن يونس عليه السلام، لما سأله عن أرضه التي جاء منها فأخبره أنّه من نينوى، فذكر له النبي ﷺ أنّها بلد العبد الصالح يونس، فكان ذلك من أسباب تصديقه للنبي ﷺ[1].

---

(١) ذكر هذه القصة ابن هشام في السيرة (١/٤٢١) وأبو نعيم في الدلائل ص (٢٩٦) والبيهقي في دلائل النبوة (٢/٤١٥).

تِكْرَارُ القَصَصِ:

مِنْ القَصَصِ القُرْآنِيَّةِ مَا لا يَأْتِي إلا مَرَّةً وَاحِدَةً، مِثْل قِصَّةُ لُقْمَانَ، وَأَصْحَابُ الكَهْفِ، وَمِنْهَا مَا يَأْتِي مُتَكَرِّرًا حَسَبَ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الحَاجَةُ، وَتَقْتَضِيهِ المَصْلَحَةُ، وَلا يَكُونُ هَذَا المُتَكَرِّرَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ، بَلْ يَخْتَلِفُ فِي الطُّولِ وَالقِصَرِ، وَاللِّينِ وَالشِّدَّةِ، وَذِكْرِ بَعْضَ جَوَانِبِ القِصَّةِ فِي مَوْضِعٍ دُونَ آخَرَ.

◉ **قوله: تِكْرَارُ القَصَصِ**: هذه مسألة تُشكل على كثير من الناس ألا وهي أنَّ قصص القرآن يتكرر؛ فمثلاً قصة آدم وإبليس تكررت في مواطن كثيرة، في أول سورة البقرة، في أول سورة الأعراف، في آخر سورة الإسراء، وفي سورة الكهف وطه وص.

وهكذا مثلاً قصة موسى عليه السلام تكررت في مواطن كثيرة، عديدة من القرآن فقد يقع إشكال من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: لماذا كُرر هذا القصص؟ ولما لم يقتصر على إيراد هذا القصص في مكان واحد؟

الجهة الثانية: أنَّ القصص القرآني لأحوال هؤلاء الأنبياء يختلف إذ إنه مرة يطيل ومرة ينقص، ومرة يأتي بحوادث لم تذكر في الموطن الآخر، فقد يورث ذلك شكًا لبعض الناس.

الجهة الثالثة: أنَّ القصص القرآني المتكرر يتكرر باختلاف ألفاظه، فمرة يؤتى بلفظ ومرة يؤتى بلفظ آخر، فمثلاً يأتي في قصة موسى وفرعون مرة بلفظ، ومرة بلفظ آخر بزيادة أو بنقصان، أو بتغيير اللفظ.

....

والجواب عن هذه الإشكالات الثلاثة: أنَّ قصص القرآن يورد في كل موطن بحسب السياق الذي قصده الشارع من إيراد تلك القصص، فإنَّ سور القرآن لها مقاصد، ومن ثم يُذكر من قصص الأنبياء ما يتناسب مع مقاصد تلك السورة، مثال ذلك: التركيز في بعض السور على دعاء الأنبياء وكيف أجاب الله دعاءهم، كما في سورة الأنبياء، ففي سورة الأنبياء تركيز على أنَّ الأنبياء دعوا الله، فاستجاب الله دعاءهم، وأنَّه من سار على طريقتهم في الدعاء، فإنَّ الله يستجيب دعاءه؛ ولذلك يركز في هذه السورة على هذا الجانب، جانب الدعاء وإجابة الله له.

بينما في سور أُخر كان التركيز على أنَّ الأقوام طلبوا من أنبيائهم آيات وعلامات، وكيف أنَّ الله عزَّ وجلَّ أعطاهم هذه العلامات والآيات والخوارق، فلم ينتفعوا بها.

بينما في سور أُخر يكون المقصود إيراد كيف أنجى الله المؤمنين من أعدائهم الكافرين.

وفي سور أُخر كيف أنزل الله العقوبة بالمكذبين، فيكون التركيز على مثل ذلك.

فالمقصود أنَّ كل قصة من قصص القرآن يلاحظ فيه السياق الذي ترد فيه، ومقاصد السورة التي وردت فيها تلك القصة، وحينئذٍ يأتي من الألفاظ ما يتناسب مع تلك القصة، ويأتي من جزئيات قصص الأنبياء ما يتوافق مع مقصود تلك السورة.

وَمِنْ الحِكْمَةِ فِي هَذَا التَّكْرَارِ:

١- بَيَانُ أَهَمِّيَّةِ تِلْكَ القِصَّةِ؛ لأَنَّ تَكْرَارَهَا يَدُلُّ عَلَى العِنَايَةِ بِهَا.

٢ - تَوْكِيدُ تِلْكَ القِصَّةِ؛ لِتَثْبُتَ فِي قُلُوبِ النَّاسِ.

٣ - مُرَاعَاةُ الزَّمَنِ وَحَالِ المُخَاطَبِينَ بِهَا؛ وَلِهَذَا تَجِدُ الإِيجَازَ وَالشِّدَّةَ غَالِبًا فِيمَا أَتَى مِنْ القَصَصِ فِي السُّوَرِ المَكِّيَّةِ، وَالعَكْسُ فِيمَا أَتَى فِي السُّوَرِ المَدَنِيَّةِ.

٤ - بَيَانُ بَلاغَةِ القُرْآنِ فِي ظُهُورِ هَذِهِ القَصَصِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، وَذَاكَ الوَجْهِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الحَالُ.

٥- ظُهُورُ صِدْقِ القُرْآنِ، وَأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ تَعَالَى، حَيْثُ تَأْتِي هَذِهِ القَصَصُ مُتَنَوِّعَةً بِدُونِ تَنَاقُضٍ.

وقد ذكر المؤلف عددًا من الحكم التي من أجلها ورد تكرار القصص في القرآن، منها:

- أهمية تلك القصص.
- تثبيت هذه القصص في القلوب.
- مراعاة أحوال المخاطبين بحيث يُخاطب كل بما يناسبه من جهة الأسلوب.
- إظهار بلاغة القرآن.
- ظهور صدق القرآن؛ لأنَّ هذه القصص قد جاءت في قصة واحدة بأساليب متنوعة ومع ذلك لم يكن فيها تضاد ولا تناقض.

....

ومما يتعلق بهذا الجانب أنَّ القصص القرآني يُلاحظ فيه الاقتصار على ما ينتفع الناس به، وأمَّا ما لا يُنتفع به، فإنَّه لا يُشار إليه، ولا يُنبَّه عليه.

من أمثلة هذا: في قصة أهل الكهف: ما لون كلبهم؟ ومن أي نوع هذا الكلب؟ وما حجمه؟ كل هذه تفاصيل لا يستفيد منها قارئ القرآن؛ ولذلك لم تُذكر، فالتفاصيل التي يحتاج الناس إليها مذكورة في القرآن. وأمَّا التفاصيل التي لا حاجة للناس بها فحينئذٍ لا تُذكر في القرآن.

ومن المسائل المتعلقة في هذا، هل يجوز وضع تمثيليات تليفزيونية للقصص الوارد في القرآن، فيُقال هذه تمثيلية مأخوذة من القرآن أو لا؟

فنقول: لا يجوز ذلك، وهذا من المحرمات؛ لعدد من الأسباب:

السبب الأول: أنَّ نقل أساليب القرآن بهذه التمثيليات لا يمكن أن يكون مطابقًا للأسلوب القرآني، بل لا بُدَّ فيه من اختلاف؛ لأنَّ أساليب القرآن لا يمكن تطبيقها بمثل هذه التمثيليات.

السبب الثاني: أنَّ هذه التمثيليات لا بُدَّ أن تذكر الوقائع التي تكون في هذه القصص، والجزئيات التي تكون مرافقة للقصص القرآني مما لم يُذكر في القرآن، فمثلاً ما هي ألوان ثيابهم؟ ما طريقة هذه الثياب؟ كيف يلبسونها؟ هذا كله لا بُدَّ أن يورد في مثل هذه التمثيليات، وبالتالي مهما فعلوا يكونون قد قالوا على أولئك الأقوام بلا علم، فيكون كذبًا عليهم، وقولاً بدون أن يكون مستندًا على دليل.

السبب الثالث: أنَّ هذه التمثيليات كذب؛ فهذا يقول: أنا عزير، وهو

....

كاذب، وذاك يقول: أنا ذو القرنين، وهو كاذب، والكذب ممنوع منه في الشريعة.

السبب الرابع: أنَّ هؤلاء الممثلين يمثلون تمثيليات متكررة مختلفة، ومن ثم إذا جاء شخص فمثَّل أهل الخير في تمثيلية، سينطبع على أذهان المشاهدين سواء من الصغار أو من الكبار أن هذا الشخص يُمثِّل الخير، فإذا جاء في تمثيلية أخرى يُمثِّل دور أهل الشر، فحينئذٍ يقعون في تناقض، وقد ينسبون الشر الذي أداه هذا الشخص في التمثيلية الأخيرة للمُمَثَّل عنه من أهل الخير في التمثيلية الأولى، فيكون في ذلك نوع من أنواع الكذب، والإخبار بخلاف الواقع، ووضع أوهام في نفوس الناس ليست بصحيحة، ولا تمت للحق ولا للصدق بصلة.

ومن هنا فالظاهر عدم جواز وضع تمثيليات للقصص القرآني، وأن هذا من الكذب على الله جلَّ وعلا، ومن الكذب على أصحاب هذه القصص.

قد يقول بعض الناس يحصل بذلك ربط للناس بالقرآن وبقصص القرآن، وهو خير من إشغالهم بتلك التمثيليات الهابطة التي تمثِّل العهر والخنا، وتجعل الناس أهل تصرفات مخالفة للشريعة.

نقول: هذا الكلام ليس بصحيح لأمور:

الأمر الأول: أنَّ هذه التمثيليات ستذكر صفة أهل الباطل وطرائقهم، وستحتاج إلى ذكر أنواع اللباس، وقد يكون فيه إيراد لصور النساء، فيكون ذلك من أسباب التبرج، ومن أسباب رؤية الناس لما لا يحل لهم أن يروه.

الأمر الثاني: أنَّ في ذلك كذباً وتزيُّدًا وإيهامًا بوقائع لم تقع، وبالتالي

....

يؤدي ذلك إلى أن ينطبع في أذهانهم ما يخالف الشرع، ورؤية الناس للمعصية مع اعتقادهم أنَّها معصية خير من رؤيتهم للكذب والباطل الذي يعتقدون صحته ويعتقدون أنَّهم ينتفعون به.

الأمر الثالث: أنَّ الاطلاع على مثل هذه الوقائع قد يجعل الناس يُقْدِمون على شيء من المعاصي باعتبار أنه قد فُعِل في مثل هذه التماثيل، فتكون تلك التمثيليات سببًا أو طريقًا لأخذ الأحكام الشرعية، وهذا ليس من طرق أخذ الأحكام، فإنَّ الأحكام إنما تؤخذ من الكتاب والسُنَّة، بالرجوع إلى علماء الشريعة.

قد يقول قائل: بأننا سنقوم بعرض هذه التماثيل والكتابة التي تنطلق منها على مختصين في الشريعة فينقِّحونها ويتأكدون من صحتها.

فيُقال: وإن تأكدنا من صحة ما يريدون تمثيله، لكنهم سيحتاجون إلى زيادات؛ لأنَّ تطبيق المقروء على الوقائع لا يمكن إلا بوضع زيادات لا تكون مطابقة، أو لا يمكن معرفة مطابقتها للواقع.

الإِسْرَائِيلِيَّاتُ:

الإِسْرَائِيلِيَّاتُ: الأَخْبَارُ المَنْقُولَةُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ اليَهُودِ وَهُوَ الأَكْثَرُ، أَوْ مِنْ النَّصَارَى.

وَتَنْقَسِمُ هَذِهِ الأَخْبَارُ إِلَى ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ:

الأَوَّل: مَا أَقَرَّهُ الإِسْلامُ وَشَهِدَ بِصِدْقِهِ فَهُوَ حَقٌّ، مِثَالُهُ: مَا رَوَاهُ البُخَارِيُّ وَغَيْرِهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ: أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

ذكر المؤلف هُنا ما يتعلق بالإسرائيليات، وفَسَّرها بأنَّها الأخبار المنقولة عن بني إسرائيل، سواءً كانت في الأحكام أو كانت في القصص، ويُلاحظ أن الفرق بين الإسرائيليات وشرع من قبلنا يظهر من جهتين:

الجهة الأولى: أنَّ شرع من قبلنا يُراد بهِ ما ورد في الكتاب والسُّنَّة من أخبار الأمم الماضية، وليس المراد بهِ ما نقلوه، بخلاف الإسرائيليات فإنَّ المراد بها ما ورد من طريق أهلِ الكتاب.

الجهة الثانية: أنَّ الإسرائيليات خاصة ببني إسرائيل، بينما شرع من قبلنا يشمل جميع القصص، والحوادث المذكورة في القرآن عن الأمم السابقة، سواءً كانوا من بني إسرائيل، أو من غيرهم من الأنبياء وغير الأنبياء، ومن هُنا نُفرِّق بين الإسرائيليات وبين شرع من قبلنا.

﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الزمر:٦٧](١).

الثَّانِي: مَا أَنْكَرَهُ الإِسْلامُ وَشَهِدَ بِكَذِبِهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، مِثَالُهُ مَا رَوَاهُ البُخَارِيُّ عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: كَانَتِ اليَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا مِنْ وَرَائِهَا جَاءَ الوَلَدُ أَحْوَلَ، فَنَزَلَتْ: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ [البقرة:٢٢٣](٢).

الثَّالِثُ: مَا لَمْ يُقِرَّهُ الإِسْلامُ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ، فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ، لِمَا رَوَاهُ البُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالعَرَبِيَّةِ لأَهْلِ الإِسْلامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ

وقد ذكر المؤلف أنَّ الإسرائيليات تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما أقرَّه شرعنا، وديننا، فحينئذ لا نعترض عليه ويكون حقًّا، وكونه حقًّا ليس لأنه ليس كلام بني إسرائيل؛ وإنَّما لأنَّ الشارع شهد له، وذكر لهُ شاهداً من حديث ابن مسعود فيما يتعلق بخلق السماوات، والأرضين.

القسم الثاني: ما شهدَ ديننا الحنيفُ بأنَّه كذب، فهذا باطل، ومردود، ولا يُقبل.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١) ومسلم (٢٧٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٢٨) ومسلم (١٤٣٥).

أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة:١٣٦] » الآيَةَ[١]، وَلَكِنَّ التَّحَدُّثُ بِهَذَا النَّوْعِ جَائِزٌ، إِذَا لَمْ يُخْشَ مَحْذُورٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ[٢].

وغَالِبُ مَا يُرْوَى عَنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِذِي فَائِدَةٍ فِي الدِّينِ كَتَعْيِينِ لَوْنِ كَلْبِ أَصْحَابِ الكَهْفِ وَنَحْوِهِ.

وَأَمَّا سُؤَالُ أَهْلِ الكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ؛ لِمَا رَوَاهُ الإِمَامَ أَحْمَدُ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ الله - رضي الله عنهما - قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَهْدُوكُمْ، وَقَدْ ضَلُّوا، فَإِنَّكُمْ إِمَّا أَنْ تُصَدِّقُوا بِبَاطِلٍ، أَوْ تُكَذِّبُوا بِحَقٍّ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، مَا حَلَّ لَهُ إِلا أَنْ يَتَّبِعَنِي»[٣].

القسم الثالث: ما سكت عنهُ الشرع، فإنَّه حينئذٍ لا نُكذِّبه، ولا نصدقهُ، ولا بأس أن يتحدث الإنسان به؛ لقوله ﷺ: «وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج».

وذكر المؤلف أنَّ سؤال أهل الكتاب عن شيء من أمور الدين ممنوعٌ منه في الشرع، واستدل لهُ بحديث جابرٍ مرفوعًا، وبحديث ابن عباس موقوفًا عليه عند البخاري.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٦١).

(٣) أخرجه أحمد (٣/٣٣٨).

وروى البخاري عن عَبْدِ الله بن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه قَالَ: "يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ أَحْدَثُ الأَخْبَارِ بِاللَّهِ، مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللَّهُ: أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا مِنْ كُتُبِ اللَّهِ وَغَيَّرُوا، فَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الكُتُبَ، قَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِذَلِكَ ثَمَنًا قَلِيلاً، أَوَلاَ يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ العِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟ فَلاَ وَاللَّهِ، مَا رَأَيْنَا رَجُلاً مِنْهُمْ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ".

أنواع الإسرائيليات التي وردت في تفاسير القرآن:

الكلام عن تفسير القرآن بالإسرائيليات، هو مدار البحث الذي ينبغي بنا أن نهتم بهِ، وأن نركز عليه.

فنقول: إذا نظر الإنسان في الإسرائيليات التي أوردت في تفاسير القرآن، نجدُ أنها على أنواع:

النوع الأول: إسرائيليات تخالف نص القرآن، فُسِّرَ القرآن بها، وحينئذٍ نقول: هذه الإسرائيليات لا تجوز روايتها، ولا يصح الاعتماد عليها، ومن أمثلة ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]؛ فإنَّ هذه الآية نصت على أنَّ والد إبراهيم عليه السلام هو آزر؛ فعندما تأتي إسرائيليات تخالف هذه الآية، وتجعل والد إبراهيم عليه السلام شخصًا آخر؛ فحينئذٍ نقول: هذه الإسرائيليات مردودة؛ لأنَّها مخالفة للقرآن، ولا يجوز التعويل عليها.

النوع الثاني: إسرائيليات تخالف تفسيرًا للنبي ﷺ لآيات القرآن، فحينئذٍ

....

إذا صح الحديث عن النبي ﷺ ؛ فإننا نلغي ما قابله من هذه الإسرائيليات، ونعتقد أنَّها باطلة، ولا يجوز الاستناد عليها ؛ لأنَّه يجب علينا أن نصدِّق النبي ﷺ ويجب أن نُقدِّم أقواله في تفسير القرآن على أقوال غيره. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فتفسير القرآن الوارد عن النبي ﷺ هو التفسير المقبول ؛ لأنَّ هذا هو وظيفة النبي ﷺ.

النوع الثالث من أنواع تفسير القرآن بالإسرائيليات: إسرائيليات لا تخالف نص القرآن، وإنما تخالف ظاهر القرآن، فهذه الإسرائيليات غير مقبولة على الصحيح، ولا يصح التعويل عليها ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ قد أخبر أنَّ القرآن قد نزل بلغة العرب، ومن مُقتضى ذلك أن يُفسَّر القرآن بحسب طريقة العرب في تفسير كلامهم، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣].

ومن هُنا إذا أردنا تفسير القرآن فإننا نرجع إلى لغة العرب، ومن مقتضى لغة العرب أن اللفظ الظاهر يُحمل على المعنى الظاهر الراجح دون المعنى المرجوح ؛ فإذا جاءتنا آثار إسرائيلية، وفُسِّر القرآن بها على أن المُراد بالقرآن خلاف ظاهره، قيل: هذه الإسرائيليات مردودة غير مقبولة.

ومن أمثلته مثلاً: في تفسير قصة سليمان عليه السلام، إسرائيليات كثيرة، وهذه الإسرائيليات تُخالف ظاهر القرآن، ومن هذا مثلاً قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فهذه الآية لها ظاهر، نفسِّرها بمقتضى ظاهرها، والإسرائيليات التي فُسِّرت بها هذه الآية مما يخالف ظاهر

....

الآية مردودة غير مقبولة ؛ لأنَّ رب العزة والجلال قد خاطب العرب بلغتهم ، ومن مُقتضى لغة العرب أن يُفسَّر اللفظ الظاهر بمعناه الراجح ، ولا يصح لنا أن نترك المعنى الراجح من أجل هذه الإسرائيليات.

النوع الرابع من تفسير القرآن بالإسرائيليات : أن يكون هناك أمرٌ مسكوت عليه في القرآن ، مما يتعلق بشيءٍ من حوادث الأمم الماضية ، فتأتي الإسرائيليات وتوضح هذا المسكوت عنه ، وقد أشار المؤلف إلى شيءٍ منها ، مثلاً اسم كلب أصحاب الكهف ، فهذا وردَ في الإسرائيليات ، والآية القرآنية : ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف : ١٨] ليس فيه إشارة إلى اسم الكلب ، فالإسرائيليات هنُا ليس فيها ما يُعارض نص القرآن ولا ظاهره ، وإنَّما فيها معنى آخر غير ما ذُكر في القرآن.

مَوْقِفُ العُلَمَاءِ مِنْ الإِسْرَائِيلِيَّات:

اِخْتَلَفَتْ مَوَاقِفُ العُلَمَاءِ، وَلا سِيَّمَا المفسِّرُونَ مِنْ هَذِهِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ عَلَى ثَلاثَةِ أَنْحَاءٍ:

أ- فمنْهُمْ مِنْ أَكْثَرَ مِنْهَا مقْرُونَةً بِأَسَانِيدِهَا، وَرَأَى أَنَّهُ بِذِكْرِ أَسَانِيدِهَا خَرَجَ مَنْ عُهْدَتِهَا، مِثْلُ ابْنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيّ.

ب- وَمِنْهُمْ مِنْ أَكْثَرَ مِنْهَا، وَجَرَّدَهَا مِنْ الأَسَانِيدِ غَالِبًا، فَكَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ مِثْلُ البَغَوِيّ الَّذِي قَالَ شَيْخُ الإِسْلام ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ تَفْسِيرِه: إِنَّهُ مُخْتَصَرٌ مِنْ الثَّعْلَبِيِّ، لَكِنَّهُ صَانَهُ عَنْ الأَحَادِيثِ المَوْضُوعَةِ وَالآرَاءِ المُبْتَدَعَةِ، وَقَالَ عَنْ الثَّعْلَبِيِّ: إِنَّهُ حَاطِبُ لَيْلٍ يَنْقُلُ مَا وَجَدَ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِنْ صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَمَوْضُوعٍ.

هل يصح تفسير الآيات القرآنية بهذه الإسرائيليات؟

هذه المسألة مما وقع الاختلاف فيه على أربعة مناهج ذكرها المؤلف:

المنهج الأول: ذِكرُ هذه الإسرائيليات مجردة بدون أن تكون تفسيرًا للقرآن مع ذكر أسانيدها؛ لتبرأ العهدةُ منها، ومثَّل المؤلف لذلك بطريقة ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى.

المنهج الثاني: تفسير الآيات القرآنية بها بدون النظر إلى أسانيدها، ومن سار على هذه الطريقة استدل بحديث: «**حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ**»[1]، واستدل بأنَّ هذه الإسرائيليات فيها توضيح المراد بالآيات القرآنية، ومن ثم فإنه يقبلها؛ قال: لأنَّها توضح مراد رب العزة والجلال في كتابه.

---

(١) سبق قريباً.

ج- وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ كَثِيرًا مِنْهَا، وَتَعَقَّبَ الْبَعْضَ مِمَّا ذَكَرَهُ بِالتَضْعِيفِ أَوْ الإِنْكَارِ مِثْلُ ابْنُ كَثِيرٍ.

د- وَمِنْهُمْ مِنْ بَالَغَ فِي رَدِّهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا شَيْئًا يَجْعَلُهُ تَفْسِيرًا لِلقُرْآنِ، كَمُحَمَّدِ رَشِيد رِضَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المنهج الثالث: النظر في هذه الإسرائيليات من جهة قبولها، وردها، بحيث ننظر في أسانيدها، وننظر في مقارنتها بالنصوص الأخرى، وفي قبول من نُسبت إليه من جهةِ مناسبة تلك القصص للأنبياء والصالحين الذين نُسبت إليهم ونحو ذلك.

المنهج الرابع: أنَّه لا يجوز تفسير القرآن بهذه الإسرائيليات.

وهذا القول هو الراجح، وهو المتعين؛ وذلك لعددٍ من الأدلة:

الدليل الأول: أنَّ كل ما نحتاج إليه مما يتعلق بما ذُكر في القرآن، فإنَّه مذكورٌ في القرآن، وما لم يُذكر، فإننا لا نحتاج إليه، ومن ثم فما لا نحتاج إليه لا يصحُ أن نُفسِّر القرآن به، ويترتب على ذلك أنَّه عند تفسير القرآن بهذه الإسرائيليات نلفت الأذهان عما يُحتاج إليه ويُحتاج إلى معرفته إلى ما لا يُحتاج إلى معرفته.

الدليل الثاني: أنّ هذه الإسرائيليات لا تُعرف أسانيدها، ولا تُعرف مكانتها من جهةِ الصحة وعدمها، وما كان كذلك فإنَّه لا يصح أن نفسر القرآن به؛ فكيف نُفسر الدليل القطعي الذي لا يتطرق إليه الخطأ، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بهذه الإسرائيليات التي لا نعرف صدقها من كذبها؟!

....

الدليل الثالث: أنَّ قول النبي ﷺ: «**حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ**»[١] لا يدخل فيما نحن فيه، فلم يقل: فسروا القرآن بما ورد عن بني إسرائيل، فتفسير القرآن بما ورد عن بني إسرائيل أمر مغاير للتحديث عنهم، وبينهما فرق.

الدليل الرابع: أنَّ هذه الإسرائيليات التي فُسِّرت بها الآيات القرآنية ترتب عليها أقوال شنيعة، وروايات باطلة، كم من نبي اتُّهِم في عرضه، واتُّهم في سيرته، بسبب هذه الإسرائيليات مع ادعاء أنَّ القران يفسر بها، وانظر إلى قصة داود في سورة (ص) عندما أُورد في تفسير هذه الآيات إسرائيليات تتهم هذا النبي الكريم بما هو براء منه، لا يليق أن يُفسر القرآن بها، وظاهر القرآن أنَّ داود عليه السلام أتاه خصمان، فحكم لأحدهما قبل أن يسمع من الآخر، فعاتبه الله جلَّ وعلا: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] فعاتبه الله؛ لأنَّه حكم لأحد الخصمين قبل أن يسمع من الأخر، وليس فيه إشارة إلى اتهام هذا النبي الكريم عليه السلام بأنَّه كان يقصد زوجة أحد أتباعه كما ورد في بعض هذه الإسرائيليات.

فهذه الأدلة تدل على تحريم تفسير القرآن بهذه الإسرائيليات، وأنَّه لا يجوز أن نحمل الآيات القرآنية عليها.

وهذا فيه أيضًا إشارة إلى دليل آخر من أدلة تحريم تفسير القرآن بالإسرائيليات، ألا وهو أنَّ هذه الإسرائيليات لا يُعلم هل هي صدق أم كذب؟

---

(١) سبق قريباً.

....

فعندما نُفسِّر القرآن بها فإننا حينئذٍ نجعلها صدقًا، وحقًا؛ لأنَّ القرآن حق، وتفسيره حق، ويترتب على ذلك أيضًا أن يكون هناك تناقض وتعارض، بين هذه الإسرائيليات؛ لأنَّها متعارضة، فعندما نُفسر القرآن بهذه الروايات الإسرائيلية المتعارضة نجعل القرآن متعارضًا متناقضًا، وهذا يخالف قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

هذا ما يتعلق بتفسير القرآن بالإسرائيليات، ولـيُلاحظ أمر وهو أنَّ الإسرائيليات منها ما نُقل عن الصحابة والتابعين أنهم حدثوا به، فمثل هذا أقرب من الإسرائيليات التي ذُكرت عنهم بعد هذا، فما ذكره أهل القرون المتأخرة عن بني إسرائيل فليس له من القبول مثل ما في تلك الإسرائيليات التي نقلها الصحابة ﷺ.

الضَّمِيرُ:

الضَّمِيرُ لُغَةً: مِنْ الضُّمُورِ وَهُوَ الهُزَالُ لِقِلَّةِ حُرُوفِهِ أَوْ مِنْ الإِضْمَارِ وَهُوَ الإِخْفَاءُ لِكَثْرَةِ اسْتِتَارِهِ.

وَفِيَّ الاصْطِلاحِ: مَا كُنِّيَ بِهِ عَنْ الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا. وَقِيلَ: مَا دَلَّ عَلَى حُضُورٍ، أَوْ غَيْبَةٍ لا مِنْ مَادَّتِهِمَا.

هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي تجعل الإنسان يفهم الآيات القرآنية ؛ وذلك لأن الضمائر واختلاف الأساليب في القرآن له حِكَمٌ وأسبابٌ ومن فهمها فهم مراد الله بهذه الآيات.

وأضرب لذلك مثلا : قوله تعالى في أول سورة البقرة : ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ١ -٢] فاستعمل هنا : (ذلك)، وهو ضمير واسم إشارة لغائب، مع أن القرآن بين يديك، فَلِمَ لم يقل : هذا الكتاب لا ريب فيه؟

هنا حكمة ومعان إذا تأملها الإنسان وجد أن الأولى أن يستعمل لفظ : (ذلك).

فمعرفة هذه الضمائر وعود كل منها يستفيد الإنسان منه في فهم الآيات القرآنية ومعرفة الحكمة التي قصدها الشارع من استعمال أنواع هذه الضمائر.

وقد قسم المؤلف الضمائر إلى ضمائر حضور وضمائر غياب ويقسمها النحاة تقسيمات أخرى فهناك الضمائر المستترة وهي التي يكون في اللفظ دلالة عليها بدون أن يكون هناك حروف دالة عليها، بينما هناك ضمائر ظاهرة ومن أمثلته في قوله تعالى : ﴿وَأُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [غافر: ٤٤] فإن فاعل (أفوض) ضمير مستتر تقديره أنا، وقوله : (أمري) الياء هنا ضمير ظاهر في محل جر بالإضافة.

فَالدَالُ عَلَى الحُضُورِ نَوْعَان:

أَحَدُهُمَا: مَا وُضِعَ لِلمُتَكَلِّمِ مِثْلُ: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [غافر:٤٤].

الثَّـانِي: مَـا وُضِـعَ للمُخَاطَـبِ مِثْـلُ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة:٧].

وَهَذَان لا يَحْتَاجَانِ إِلَى مَرْجَعٍ اكْتِفَاءً بِدلالَةِ الحُضُور عَنْهُ.

والدَّالُ عَلَى الغَائِبِ، مَا وَضْعُ للغَائِبِ. وَلابُدَّ لَهُ مِنْ مَرْجَعٍ يَعُودُ عَلَيْهِ.

كما أن النحاة يقسمون الضمائر إلى ضمائر رفع وهي التي تعرب في محل رفع مثل: أنا، ونحن، وإنا.

وهناك ضمائر خفض مثل: الهاء، والكاف، والياء.

وهناك ضمائر تصلح للوجوه الثلاثة مثل ضمير (نا) فقد تكون مرفوعة في محل رفع، تقول: ذَهَبْنَا. هذا في محل رفع، وقد تكون في محل خفض، تقول: كِتَابُنَا. في محل خفض بالإضافة، وتقول: أَعْطَانَا. فتكون في محل نصب.

وذكر المؤلف هنا ما يتعلق بتقسيم الضمائر إلى ضمائر حضور فحينئذ لا نحتاج فيها إلى تقدير لأنها معلومة.

وهناك ضمائر غيبة فنحتاج فيها إلى تقدير وبيان مرجع الضمير، أي المرجع الذي يعود إليه الضمير، وقد يكون هذا المرجع سبقه اسم يدل عليه في مثل قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ [هود: ٤٥] الهاء هنا تعود على نوح، وقد يكون مفهوماً من مادة الفعل السابق فقوله: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] تقدير الكلام: اعدلوا فالعدل أقرب للتقوى، وقد يكون المرجع

وَالأَصْلُ فِي المَرْجِعِ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا عَلَى الضَّمِيرِ لَفْظًا وَرُتْبَةً مُطَابِقًا لَهُ لَفْظًا وَمَعْنًى مِثْلُ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ [هود:٤٥].

وَقَدْ يَكُونُ مَفْهُومًا مِنْ مَادَّةِ الفِعْلِ السَّابِقِ مِثْلُ: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨].

وَقَدْ يَسْبِقُ لفظًا لا رُتْبَةً مِثْلُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة:١٢٤].

وقد يَسْبِقُ رُتْبَةً لا لفظًا مِثْلُ: (حَمَلَ كِتَابَهُ الطَّالِبُ).

وَقَدْ يَكُونُ مَفْهُومًا مِنْ السِّيَاقِ مِثْلُ: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء:١١] فَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى المَيِّتِ، المَفْهُوم مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾.

وَقَدْ لا يُطَابِقُ الضَّمِيرُ مَعْنًى مِثْلُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾ [المؤمنون:١٢-١٣] فَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الإِنْسَانِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، لأَنَّ المَجْعُولَ نُطْفَةً لَيْسَ الإِنْسَانُ الأَوَّلُ.

متقدماً في اللفظ دون الرتبة كما في قولـه: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] فإن الهاء تعود على إبراهيم، وإبراهيم مفعول به، والأصل أن المفعول به يؤخر؛ ولذلك قيل: هذا اللفظ سبق لفظاً لكنه لم يسبق رتبةً؛ لأن رتبة المفعول به أن يتأخر عن الفاعل.

وقد يكون بالعكس كما لو قلت: حمل كتابَه الطالبُ.

وقد يكون مرجع الضمير غير مذكور كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥] هنا الهاء في قوله: (ظهرها) لم يذكر ما يعود إليه لكنه مفهوم من السياق وهو الأرض، فهنا لم يذكر مرجع الضمير لكنه يفهم من السياق.

وَإِذَا كَانَ المَرْجَعُ صَالِحًا لِلمُفْرَدِ وَالجَمْعِ جَازَ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ بِأَحَدِهِمَا مِثْلُ: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق:١١].

وَالأَصْلُ اتِّحَادُ مَرْجَعِ الضَّمَائِرِ إِذَا تَعَدَّدَت مِثْلُ: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ * ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ * فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم:٥-١٠] **فَضَمَائِرُ الرَّفْعِ فِي هَذِهِ الآيَاتِ تَعُودُ إِلَى شَدِيدِ القُوَى وَهُوَ جِبْرِيلُ.**

وقد يكون الضمير مطابقاً للاسم المذكور الذي يرجع إليه، وقد يكون غير مطابق، فمثلاً هناك ضمائر جمع وضمائر إفراد تعود لمرجع واحد، ومن أمثلة ذلك قوله جل وعلا: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٢] ضمير إفراد: ﴿فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢] فهنا ضمير جمع؛ وهذا له علة وغاية فقوله: ﴿فَلَهُ أَجْرُهُ﴾ يعني أنه لا يأخذ الآخرون من أجره شيئاً بل أجره يعطى كاملاً يوم القيامة، ثم قال: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ لأنه يشترك مع الآخرين في هذا المعنى بحيث يأنس بهم ويرتفع الخوف والشعور بالوحدة حينئذ؛ ولذا استعمل في الأول ضمير الإفراد، وفي الآخر ضمير الجمع.

والأصل اتحاد مرجع الضمائر إذا وجدت ضمائر متعددة فالأصل أن يكون الجميع عائدا إلى شيء واحد.

وقد يكون هناك ضمائر مختلفة تعود إلى معنى مختلف من أمثلة ذلك في بعض الآيات ذكر الله عز وجل أو قرن بينه وبين النبي ﷺ ثم ذكر ضمائر تعود إلى الله جل وعلا وضمائر تعود للنبي ﷺ، قال تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩] فالتعزير أي التأييد

وَالأَصْلُ عَودُ الضَّمِيرِ عَلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ إلا فِي الْمُتَضَايِفَينِ فَيَعُودُ عَلَى الْمُضَافِ؛ لأَنَّهُ الْمُتَحَدَّثُ عَنْهُ.

مِثَالُ الأَوَّلِ: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء:٢].

ومِثَالُ الثَّاني: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤].

وَقَدْ يَأْتِي عَلَى خِلافِ الأَصْلِ فِيمَا سَبَقَ بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

والنصرة للنبي ﷺ. ثم قال تعالى: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩] والتسبيح يكون لله عز وجل.

وكذلك قال المؤلف: الأصل أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور يعني أن الضمير إذا كان بعد أسماء فالأصل أنه يعود إلى أقرب هذه المذكورات، هكذا قرر المؤلف وعليه كثير من المؤلفين يقررون هذا المعنى، وجمهور الأصوليين على خلاف ذلك، يقولون: الصواب أن الضمير يعود إلى من كان سياق الكلام متجهاً إليه بحيث إذا كانت الجملة أو الجمل السابقة تعود إلى اسم واحد ويقصد بها اسم معين فحينئذ الضمائر الموجودة في هذا السياق كلها ترجع لمن كان مقصوداً بالكلام، ولو لم يكن أقرب مذكور.

ومن أمثلته: لما ذكر الله جل وعلا إبراهيم عليه السلام قال: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّى مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّىٓ﴾ [العنكبوت: ٢٦] من الذي قال؟

نقول: الكلام كله في إبراهيم فقوله: ﴿وَقَالَ إِنِّى مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّىٓ﴾ يعود إلى من سيق الكلام للحديث عنه وهو إبراهيم عليه السلام وليس عائداً إلى أقرب مذكور وهو لوط.

وقد يأتي على هذا الخلاف في هذا المعنى في بعض المواطن لمعنى.

الإِظْهَارُ في مَوْضِعِ الإِضْمَارِ:

الأَصْلُ أَن يُؤتَى فِي مَكَانِ الضَّمِيرِ بِالضَّمِيرِ لأَنَّهُ أَبْيَنُ لِلمَعْنَى وَأخصرُ لِلَّفْظِ؛ وَلِهَذَا نَابَ الضَّمِيرُ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:١٣٥] عَنْ عِشْرِينَ كَلِمَةٍ المَذْكُورَةِ قَبْلَهُ، وَرُبَّمَا يُؤتَى مَكَانُ الضَّمِيرِ بِالاسمِ الظَّاهِرِ وَهُوَ مَا يُسَمِّي: (الإِظْهَارُ فِي مَوْضِعِ الإِضْمَارِ).

وَلَهُ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، تَظْهَرُ بِحَسْبِ السِّيَاقِ مِنْهَا:

١- الحُكْمُ عَلَى مَرْجِعِهِ بِمَا يَقْتَضِيهِ الاسمُ الظَّاهِرُ.

٢ - بَيَانُ عِلَّةِ الحُكْمِ.

٣ - عُمُومُ الحُكْمِ لِكُلِّ مُتَّصِفٍ بِمَا يَقْتَضِيهِ الاسمُ الظَّاهِرُ.

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٩٨] وَلَمْ يَقُلْ: فَإِنَّ اللهَ عَدُو لَهُ، فَأَفَادَ هَذَا الإِظْهَارُ:

١- الحُكْمُ بِالكُفرِ عَلَى مَنْ كَانَ عَدُّوا لِلهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ.

٢ - إِنَّ اللهَ عَدُّو لَهُمْ بِكُفْرِهِمْ.

٣ - أَنَّ كُلَّ كَافِرٍ فَاللَّه عَدُّو لَهُ.

هناك مرات عديدة يكون الأصل أن يؤتى بضمير يكفي عن الاسم الظاهر لتقدمه ؛ لكنه يترك الضمير ويؤتى باسم ظاهر من أجل فائدة ومعنى ومن أمثلة ذلك قوله عز وجل : ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] فلم يقل : إنه لا يفلح ، وسكت

مثالٌ آخرُ: قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف:١٧٠] ولَمْ يَقُلْ: إنَّا لا نُضيعُ أَجْرَهُمْ، فأفادَ ثَلاثَةَ أُمور:

١ - الحُكْمُ بالإصلاحِ للّذينَ يمسكونَ الكِتابَ، ويُقيمونَ الصَّلاةَ.

٢ - أنَّ اللهَ آجَرَهُمْ لإصْلاحِهِمْ.

٣ - أنَّ كُلَّ مُصْلِحٍ فَلَهُ أجرٌ غَيْرُ مُضاعٍ عِنْدَ اللّه تعالَى.

وَقَدْ يَتَعَيَّنُ الإظْهارُ، كَما لَوْ تقدَّمَ الضَّميرَ مَرْجعان، يَصْلحُ عَوْدُهُ إلَى كُلٍّ مِنهُمَا وَالمُرادُ أَحَدُهُما مَثَلُ: اللَّهُمَّ أَصْلِحْ للمُسْلمينَ ولاةَ أُمورِهِمْ وَبِطَانَةَ ولاة أُمورِهِمْ، إذْ لَوْ قِيلَ: وَبِطَانَتَهِمْ، لأَوْهَمَ أَنْ يَكُونَ المُرَّادُ بِطَانَةَ المُسْلِمِينَ.

وإنما قال: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ للدلالة على أن من دعا غير الله فهو كافر، فمن دعا غير الله فهو كافر بدلالة هذه الآية، وبيَّنَ العلة التي من أجلها يحكم عليه بالكفر وهو أنه دعا أحداً من دون الله عز وجل. ومن هنا نعرف أن المعنى في هذا أن كل من دعا غير الله فإنه لا يفلح وأنه من الكافرين.

ومثل له المؤلف بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] لم يقل: أجرهم، وإنما قال: ﴿أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾؛ لبيان أن من تمسك بالكتاب فهو من المصلحين، ومن ترك كتاب الله فليس من المصلحين، بل هو من المفسدين. وفيها دلالة على أن كل مصلح حقيقي عمل بالكتاب وتمسك به فإنه مأجور عند الله عز وجل، لبيان أن كثيراً ممن يدعو إلى نبذ الكتاب إنما يدعو لذلك لأنه مستأجر من قبل بعض الآدميين، فكأنه يذكره بالأجر العظيم الذي يناله عند الله عز وجل متى كان من المصلحين الذين يدعون إلى التمسك بالكتاب.

ضَمِيرُ الفَصْلِ:

ضَمِيرُ الفَصْلِ: حَرْفٌ بِصِيغَةِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ المُنْفَصِلِ يَقَعُ بين المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ إذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ، وَيَكُونُ بِضَمِيرِ المُتَكَلِّمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طـه:١٤] وقَوْلِـهِ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصـافات:١٦٥] وبِضَمِيرِ المُخَاطَبِ كَقَوْلِـهِ تَعَـالَى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائـدة:١١٧] وبِضَمِيرِ الغَائِبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:٥] وَلَـهُ ثَلاثُ فَوَائِدُ:

الأُولَى: التَّوْكِيدُ، فَإِنَّ قَوْلَكَ: زَيْدٌ هُوَ أَخُوكَ. أَوْكَدَ مِنْ قَوْلِـكَ: زَيْدٌ أَخُوكَ.

الثَّانِيَةُ: الحَصْرُ، وَهُوَ اخْتِصَاصُ مَا قَبْلَهُ بِمَا بَعْدَهُ، فَـإِنَّ قَوْلَـكَ: المُجْتَهِدُ هُوَ النَّاجِحُ يُفِيدُ اخْتِصَاصَ المُجْتَهِدِ بِالنَّجَاحِ.

الثَّالثة: الفَصْلُ: أَي: التَّمْيِيزُ بَيْنَ كَوْنَ مَا بَعْدَهُ خَبَرًا، أَوْ تَابِعًا، فَإِنَّ قَوْلَكَ: زَيْدٌ الفَاضِلُ، يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (الفَاضِلُ) صِفَةً لِزَيْدٍ، وَالخَبَرُ مُنْتَظَرٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ تَكُونَ (الفَاضِلُ) خَبَرًا، وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلُ، تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ (الفَاضِلُ) خَبَرًا، لِوُجُودِ ضَمِيرِ الفَصْلِ.

ضمير الفصل ضمير يؤتى به بين اسمين ؛ بين مبتدأ وخبر مَعْرِفَتَينِ من أجل أن يؤكد الكلام ويحصر ما قبله فيما بعده ، ويكون كذلك مبيناً أن الكلام قد تم ، وأنه لا يحتاج إلى زيادة. ومثل له بقوله : ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات: ١٦٥] فإنه يمكن أن يتم الكلام بقوله : (وإنا الصافون) لكن أتى بضمير الفصل (نحن) من أجل توكيد الكلام وحصر من يَصُفُّ يوم القيامة بأنهم الملائكة ، ثم بعد ذلك لبيان أن الكلام قد تم وأنه لا يحتاج إلى زيادة.

الالْتفَاتُ:

الالْتِفَاتُ: تَحْوِيلُ أُسْلُوبِ الكَلامِ مِنْ وَجْهٍ إِلَى آخَرَ، وَلَه صُـورٌ مِنْهَا:

١- الالْتِفَاتُ مِنْ الغَيْبَةِ إِلَى الخِطَاب، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٢-٥] فَحَوَّلَ الكَلامَ مِنْ الغَيْبَةِ إِلَى الخِطَابِ فِي قَوْلِهِ: إِيَّاكَ.

٢- الالْتِفَاتُ مِنْ الخِطَابِ إِلَى الغَيْبَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس:٢٢] فَحَوَّلَ الكَلامَ مِنْ الخِطَابِ إِلَى الغَيْبَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم﴾.

٣- الالْتِفَاتُ مِنْ الغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّم، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة:١٢] **فَحَوَّلَ الكَلامَ مِنْ الغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ فِي قَوْلِهِ:** ﴿وَبَعَثْنَا﴾.

٤- الالْتِفَاتُ مِنْ التَّكَلُّمِ إِلَى الغَيْبَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [المائدة:١٢] فَحَوَّلَ الكَلامَ مِـنْ الـتَّكَلُّمِ إِلَى الغَيْبَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿لِرَبِّكَ﴾.

ذكر المؤلف ما يتعلق بالالتفات في الضمير من حال إلى حال، كالالتفات من الغيبة إلى الخطاب فمرة يأتيك الكلام يخاطب أناساً ثم بعد ذلك يذكرهم على جهة الغيبة فيخاطبهم أولا ثم بعد ذلك يحكم عليهم على أنهم غائبون، وفي ذلك دلالات منها:

أولاً: تحقير هؤلاء.

وَلِلالْتِفَاتِ فَوائِدُ مِنْهَا:

١- حَمْلُ المُخَاطَبِ عَلَى الانْتِبَاهِ لِتَغَيُّرِ وَجْهِ الأُسْلُوبِ عَلَيْهِ.

٢ - حَمْلُهُ عَلَى التَّفْكِيرِ فِي المَعْنَى، لأَنَّ تَغْيِيرَ وَجْهِ الأُسْلُوبِ، يُؤَدِّي إِلَى التَّفْكِيرِ فِي السَّبَبِ.

٣ - دَفْعُ السَّآمَةِ وَالمَلَلِ عَنْهُ، لأَنَّ بَقَاءَ الأُسْلُوبِ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ، يُؤَدِّي إِلَى المَلَلِ غَالِبًا.

وَهَذِهِ الفَوَائِدُ عَامَّةٌ لِلالْتِفَاتِ فِي جَمِيعِ صُوَرِهِ أَمَّا الفَوَائِدُ الخَاصَّةُ فَتَتَعَيَّنُ فِي كُلِّ صُورَةٍ، حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ المَقَامُ.

ثانياً: جعل من يستمع لهذا الأسلوب يستشعر حال أولئك المتكلم عنهم من مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ [يونس: ٢٢] خطاب، ثم قال: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ كأنهم أصبحوا غائبين بعد أن كانوا مخاطبين، ومثل قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] هذا خطاب يتكلم عن غائب، ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وهذا خطاب لحاضر.

من أمثلته، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ١٢] من الذي أخذ؟ الجواب هو الله، كأنه يخبر عن غائب (أخذ الله) ثم قال: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] تكلم عن نفسه.

ومثله (إنَّا) هذا أسلوب تكلم، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] ثم قال: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] التفات إلى أسلوب الغيبة.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [آل عمران: ١١].

وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَصَلَّى الله وَسَلَّم عَلَى بِينَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

تَمَّ ولِلهِ الحَمْدُ رَبِّ العَالَمِينَ

ومن فوائد هذا جعل المخاطب ينتبه ويتفكر في الحال، مرة يكون مخاطباً ومرة غائباً، وبالتالي تكون نفسه دائماً حاضرة في فهم الآيات القرآنية، وهناك أيضاً فوائد خاصة لكل أسلوب من هذه الأساليب، وهناك صور أخرى غير ما ذكره المؤلف، وما ذكره المؤلف مجرد أمثلة في هذا الباب.

وبهذا نكون قد أتممنا هذه الرسالة المباركة كتاب: (أصول في التفسير) للشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله تعالى، وهناك مواضيع وأبواب لم يذكرها المؤلف هنا؛ لأنه أراد أن تكون هذه بمثابة التقدمة لهذا العلم ولذلك قال: (أصول في التفسير) ولم يقل: (أصول التفسير).

وهناك كتب كثيرة قد ألفها أهل العلم في هذا الباب يتمكن الإنسان من دراستها، وقد كتب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله تعالى كتابا سماه (مقدمة في التفسير) وهو كتاب جيد وقد من الله عز وجل عليَّ وهيأ لي شرح هذا الكتاب، وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً مقدمة في التفسير اعتنى بها كثير من الأئمة، وألفوا لها شروحاً، وهناك كتب عديدة في قواعد التفسير، وما ذكره المؤلف بمثابة التقدمة لغيره من الكتب والقواعد في هذا الباب.

وأسأل الله جل وعلا أن يرزقنا جميعاً فهم كتابه والعمل بما فيه، كما أسأله سبحانه أن يرزقنا مَلَكَةً في فهم القرآن، ومعرفة أحكامه، وتدبرَ معانيه، وأسأله جل وعلا أن يعيد الأمة إلى كتابه عوداً حميداً.

هذا والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهـــــــــرس